منشورات المعهد الاخضر رقم

1

الاشتراكية

ونظريات الاستغلال الاقتصادى

الدكتور/ محمد لطفى فرحات
قسم الاقتصاد - جامعة الفاتح

الفاتح 1986 م

شعبة المنهج والتعميمات



الاشتراكية

« ونظريات الاستغلال الاقتصادى »

الدكتور محمد لطفى فرحات

قسم الاقتصاد ـ جامعة الفاتح

الفاتح 1986 م

المحتويات



مقدمة الكتاب

لايمكن فهم الاشتراكية الجديدة دون مراجعة لمفهوم الاشتراكية ونظرياتها المطبقة فى الدول الاخرى .

ولقد كنت اتوخى هذا الهدف فى اعداد مادة هذه الكتاب . وقد حاولت ان اكون محايداً بقدر الامكان من الناحية العلمية ، وان اقدم النظريات التى اختلف مع منطلقاتها وفروضها بطريقة بعيدة عن النقد المغرض ، ولكننى لابد ان احذر القارىء بأن قناعاتى دفعتنى الى عرض تلك النظريات بطريقة توجه القارىء الى جوانب النقص فيها .

اننى اعترف بذلك ، ولااعتبره شيئا غير طبيعى ، فلا شك اننى اريد ان احدد وجهة نظرى من خلال عرض مادة الكتاب ، وان اقنع القارىء بصحتها . ولكننى لا افرض ذلك فرضا ، اننى اقدم حجتى ، التى اعتقد بصحتها حسب علمى ، وللقارىء ان يقتنع بما يخالفها .

ولا شك ان المادة التى يحتويها هذا الكتاب هى ليست كل ما ينبغى ان يقال ، وليست منزهة عن النقص والعيب ، ولكننى اعتبرها حدا ادنى لابد من معرفته حتى نتمكن من فهم النظام الجديد ، الذى تنادى به النظرية التى اتبناها وهى النظرية العالمية الثالثة .

وفى الوقت الذى اقدم فيه هذا الكتاب لطلابى ، ولكل من يهتم بهذا الموضوع ، ارجو ان يكون الله قد وفقنى لما فيه الخير .

د . محمد لطفى فرحات

تمهيد

الاشتراكية تأخذ ابعاداً مختلفة وتختلف هذه الابعاد باختلاف التعاريف التى تستند اليها .

تعرف الاشتراكية ، احيانا ، بأنها عبارة عن نظام تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وتكون الاشتراكية بهذا المعنى نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية . وحيث ان تدخل الدولة يمكن ان يكون بأية كيفية كانت ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فإن هذا التعريف ينطبق على كل بلدان العالم ، فلا نجد دولة لاتتدخل ، ولو جزئيا ، فى النشاط الاقتصادى ، ولذلك كان هذا التعريف قاصراً عن تحديد طبيعة الاشتراكية كاصطلاح قصد به الاشارة الى نوع من الانظمة الاجتماعية ، التى تتجه اتجاها مخالفا للاتجاه العام فى الانظمة الرأسمالية .

وتعرف الاشتراكية ، احيانا بأنها نظام تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لمصلحة الطبقة العاملة او الطبقة الفقيرة ، دلالة على الاتجاه العام فى الانظمة الاشتراكية ، لان الانظمة الرأسمالية ، وفقا لفلسفتها التقليدية ، لاتتدخل لمصلحة الطبقة العاملة ، ولا لمصلحة الطبقة الفقيرة ، ولكن الانظمة الرأسمالية بعد ان تطورت ، بتأثير الافكار الاشتراكية بدأت تتدخل ، بكيفية او بأخرى ، لمصلحة الطبقة العاملة والطبقة الفقيرة احيانا ، وان كان هذا التدخل فى حده الادنى فإن ذلك كاف للدلالة على قصور هذا التعريف عن توضيح اهم ابعاد الاشتراكية .

اما التعريف الآخر ، الذى يعطى للاشتراكية ، فهو يصف الاشتراكية بأنها نظام متكامل ، يستند الى فلسفة ، او عقيدة معينة

، تختلف عن الفلسفة الرأسمالية ، وتحدد طريقة الانتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، لمصلحة فئة معينة ، او طبقة معينة من افراد المجتمع ، كطبقة العمال ، او الطبقة الفقيرة ، او المجتمع كله ، وبذلك تكون دولة مثل الاتحاد السوفيتي ، ومن يدور فى فلكها ، دولة اشتراكية ، ودولة مثل الصين دولة اشتراكية ، ودولة مثل يوغسلافيا دولة اشتراكية ، لان فلسفة هذه الدول ، وهى تستند الى النظرية الماركسية ، تحدد طريقة الانتاج والتوزيع والتبادل لمصلحة طبقة العمال ، او العمال والفلاحين . وتكون دولة مثل الجماهيرية دولة اشتراكية لان فلسفة نظامها ، الذى يستند الى النظرية العالمية الثالثة ، تحدد طريقة الانتاج والتوزيع والتبادل لمصلحة جميع افراد المجتمع ، بطريقة تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية

ولا نعلم اول من استخدم كلمة الاشتراكية ، ولكننا نستطيع ان نجزم بأن الافكار الاشتراكية قد نشأت فى مواجهة النظام الرأسمالى ، الذى ظهر فى اوربا ، وخلال الفترة التى سيطرت فيها المذاهب الفردية ، التى مهدت لظهور الطبقة الرأسمالية وهيمنتها على النظام الاقتصادى ، واستغلالها للطبقة العاملة ، وغزوها للاسواق ، وسعيها من اجل تحقيق الارباح .

وان كنا نستطيع ان نتتبع الافكار الاشتراكية ، تاريخيا ، للبحث عن جذورها ، فإن ذلك لايعنى ان تلك الافكار تشكل وحدة متكاملة ، ونظاما قائما بذاته .

ويذكر (كول) ان كلمة الاشتراكية قد ظهرت ، اول ماظهرت ، فى نص مطبوع . باللغة الايطالية عام (1803) . وقد استخدمت هذه الكلمة للدلالة على معنى لاصلة له بمعانيها التى ظهرت مؤخراً

وظهرت هذه الكلمة ، بعد اختفائها حقبة من الزمن ، عام (1827) فى المجلة التعاونية التى يصدرها انصار (اوين) ، حيث وصف مذهبه بأنه اشتراكى ، وظهرت كلمة الاشتراكية ، مرة اخرى فى مجلة فرنسية هى (Le GLobe) ، عام (1832) ، وهى تعتبر لسان حال انصار سان سيمون ، وقد استخدمت للدلالة على مذهبه[1] .

وقد اصبحت كلمة الاشتراكية تستخدم ، فيما بعد للاشارة الى مجموعة من المبادىء التى تؤمن بها بعض الجماعات ، التى تهدف الى تأسيس نظام اجتماعى جديد ، قائم على مفهوم اقتصادى واجتماعى ، مخالف للاسس التى تقوم عليها الرأسمالية .

ويمكننا ان نحدد المعنى الذى قصده اولئك الذين اصطنعوا كلمة الاشتراكية ، واستخدموها ، وذلك بالرجوع الى اصلها فى اللغة اللاتينية ، فصياغة الاشتراكية قد جاءت من كلمة (Social) بمعنى (اجتماعى) ، واريد به نعت الاشخاص الذين يدعون الى مذاهب تستحق الصفة الاجتماعية ، بأنهم اشتراكيون (Socialist) ، والى نعت مذاهبهم بأنها اشتراكية (Socialism) ، فكلمة اجتماعى (Social) قد اصطنعت لتقابل كلمة فردى (Individual) . وكان الاشتراكيون (الاجتماعيون) هم اولئك الذين اكدوا العنصر الاجتماعى فى العلاقات البشرية ، وهم الذين حاولوا ابراز المسألة الاجتماعية ، ووضعها فى مقدمة المسائل التى تتعلق بحقوق الانسان .

وتختلف المذاهب الاشتراكية ، فيما بينها ، وان كانت تتفق على بعض المسائل الجوهرية وهى كما يلى :

1ـ ان المسألة الاجتماعية هى اعظم المسائل شأنا ، وان واجب الاخيار من الناس يقتضيهم ، قبل كل شىء ، ان يعملوا على تعزيز السعادة العامة ، والخير العام .

2ـ ان هذا الواجب يتناقض كل التناقض مع استمرار نظام اجتماعى يقوم على ـ او يتجه اتجاها ثابتا ـ نحو تشجيع الصراع التنافسى بين الانسان والانسان ، فى سبيل الحصول على لقمة العيش .

3ـ ان مقاليد الشؤون الاجتماعية يجب ان توضع فى ايدى المنتجين الحقيقيين ، وليس فى ايدى المجالس النيابية او الوزراء ، وان تنظيم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تنظيما صحيحا يؤدى الى تلاشى كل اشكال الحكم والتنظيم السياسى التقليدية ، وعندئذ يوجد عالم جديد قوامه السلام والتعاون ، ويحل هذا العالم محل العالم القديم الذى ينبنى على النزاع العرقى والاستعمارى .

ويمكن ان نميز ثلاث جماعات اشتراكية ، قبل ظهور النظرية الماركسية ، وهى كما يلى :

الجماعة الاولى : وهى جماعة انصار (فوريية) وكانت هذه الجماعة تتجهة الى التطبيق العملى ، وذلك بانشاء بعض الوحدات الانتاجية ، ذات الطابع الاشتراكى ، وكانت تعتقد ان باستطاعة الاسس الجديدة ، التى تبنى عليها تلك الوحدات ، ان تحل ، بغير استعمال العنف ، محل البنى القائمة ، وذلك لافضليتها الواضحة ، وما تؤدى اليه من تعزيز لرفاهية البشر وخيرهم . وقد اعطى انصار فورييه اولوية للزراعة ، وابعدوا الصناعة والتجارة الى مواقع ثانوية .

الجماعة الثانية : وهى انصار (اوين) ، وقد كانت تعطى اهمية كبيرة للصناعة ، وكانت تفكر بلغة مجتمع جديد قائم على توازن الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى ، وان كانت لاتهتم بامور السياسة ، شأنها فى ذلك شأن انصار فورييه ، وتتجه نحو بناء بعض الوحدات التى تبنى على النظام التعاونى فى الانتاج .

الجماعة الثالثة : وهى انصار (سان سيمون) ، وقد كانت هذه الجماعة تهدف الى تحويل الدول القومية ، سلميا ، الى

اتحادات منتجة ضخمة ، يهيمن عليها رجال علم ومقدرة ، والى ربط هذه الدول ، ببعضها البعض ، بوساطة مخططات كبرى للانماء الاقتصادى ، والاجتماعى ، على نطاق عالمى وقد كانت هذه الجماعة تهتم بالتنظيم والتخطيط ، وباقامة المشروعات الضخمة كحفر

القنوات ، ورى الاراضى ، وشق الطرق ، وانشاء الخطوط الحديدية ، وتنظيم الصناعة المصرفية والمالية بوصفهما الوسيلتين الاساسيتين للتخطيط الاقتصادى ، ولذلك كانت هذه الجماعة تهتم

بالنشاط السياسى ، ومحاولة بسط نفوذها على الدول والحكومات ، لان ذلك يتلاءم مع اغراضها .

وبالرغم من الفروق ، واختلاف الاساليب ، بين هذه الجماعات الثلاث ، فقد كانت العناصر المشتركة بينها كافية لان تخلع عليها اسما مشتركا ، وهو الجماعات الاشتراكية ؛ فهى ضد النظام

الفردى ، والصراع التنافسى ، وتعارض المبدأ الذى يقول دعه يعمل دعه يمر ، اعتقاداً منها بأن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فى حاجة الى تنظيم اجتماعى يعزز الخير العام ، وان هذا التنظيم يقوم على مبدأ التعاون وليس على اساس مبدأ التنافس .

وقد خلع (جيروم بلانكى) فى عام (1839) ، على اصحاب مثل هذه المبادىء ، اسم (الاشتراكيين الخياليين) ، فى كتابه (تاريخ الاقتصاد السياسى) وقدر لهذا الاسم ان يلتصق بهم ، بعد ان تبناه كل من (ماركس وانجلز) فى بيانهما الشيوعى المعروف ، تمييزاً لهذه المذاهب عن مذهبهما ، الذى وصفاه بالاشتراكية العلمية ، لانه يستند فى اعتقادها الى المنطق والتحليل العلميين ، بينما كانت تلك المذاهب تتأثر بالعاطفة والاحلام ، ولاتستند الى المنطق العلمى فى عرضها ودفاعها .

ولم تستطع تلك المذاهب ان تحظى بالتطبيق ، على نطاق واسع . ولا نجد دولة فى الوقت الحاضر تستند الى هذه المذاهب فى نظامها الاقتصادى ، ولذلك نعتقد ان التعرض الى هذه المذاهب الاشتراكية ، تفصيليا ، وان كان شيقا من الناحية التاريخية ، لايفيدنا من الناحية العملية . ولذلك نعتقد ان المقارنة فى هذا الكتاب ينبغى ان تنصب على الانظمة القائمة الآن ، وهى الرأسمالية من جهة ، والاشتراكية من جهة اخرى ، حتى نتمكن من فهم نظامنا الاقتصادى وهو نظام الاقتصاد الجماهيرى ، ومدى التقائه وابتعاده عن الانظمة الاشتراكية الاخرى .

(1) كول ، رواد الفكر الاشتراكى ، ترجمة منير البعلبكى ، دار العلم للملايين ، بيروت 1961 ، ص 12





الفصل الاول

معالم النظام الرأسمالى

معالم النظام الرأسمالى

اذا كانت الاشتراكية قد نشأت فى مواجهة النظام الرأسمالى ، فلابد ان نعرف ما هو النظام الرأسمالى ؟ ولماذا تقف المذاهب الاشتراكية ضده ، وتسعى الى تغييره ؟ وذلك حتى نتمكن من فهم طبيعة الفكر الاشتراكى وابعاده المختلفة .

يقصد بالنظام الاقتصادى ، بصورة عامة ، مجموعة القواعد والمؤسسات التى يختارها المجتمع ، ويستخدمها فى حل مشاكله الاقتصادية ، المتعلقة بالانتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والاستهلاك .

ونستنتج من هذا التعريف ان النظام الاقتصادى يقوم بتحقيق مجموعة من الوظائف وهى على النحو التالى :

1ـ تحديد نوع السلع والخدمات التى ينبغى انتاجها لاشباع الحاجات الانسانية المادية .

2ـ تنظيم الانتاج ، ويقصد بذلك توجيه الموارد الاقتصادية ، المتاحة فى المجتمع ، بطريقة تكفل انتاج السلع والخدمات بالكميات المطلوبة . ويتطلب ذلك تخصيص الموارد الاقتصادية فى العمليات الانتاجية المختلفة .

3ـ توزيع الناتج ، ويتوقف ذلك على الحصة التى تأخذها عناصر الانتاج من هذا الناتج . ونلاحظ ان حصص الافراد تتوقف على الموارد التى يساهم بها هؤلاء الافراد فى عملية الانتاج ، وعلى المكافأة التى يتقاضاها كل منهم نظير مساهمته فى هذه العملية .

4ـ تصريف الانتاج ، ويقصد بذلك توصيل السلع والخدمات الى افراد المجتمع حتى يتمكنوا من اشباع حاجاتهم . ويعتمد ذلك على المؤسسات المختلفة ، التى توجد فى المجتمع لتسهيل عملية التبادل ، كالاسواق والمتاجر والجمعيات .

5ـ زيادة الطاقة الانتاجية او المحافظة عليها ، ويقصد بذلك محاولة تجنب الضرر الذى يمكن ان يلحق بموارد الانتاج ، وتعويض ما

يعتريها من نقص نتيجة لاستهلاكها ، فالانتاج هو حركة مستمرة ، تقتضى استمرار الموارد الاقتصادية وتدفقها فى العمليات الانتاجية .

وكفاءة كل نظام اقتصادى تقاس بقدرته على تحقيق هذه الوظائف ، فالنظام الاقتصادى الذى لايقوم بوظيفة من هذه الوظائف بطريقة سليمة يعتبر نظاما فاسدا . ولكن الحكم يعتمد ، بالاضافة الى ذلك ، على اجابتنا عن السؤال التالى : لمصلحة من يقوم النظام الاقتصادى بوظائفه ؟ فاذا كان النظام الاقتصادى يقوم بوظائفه لمصلحة طبقة واحدة وهى اقلية افراد المجتمع ، فان النظام يعتبر فاسدا ، لعدم انسجامه مع الهدف العام . هو تحقيق مصلحة افراد المجتمع .

ويدافع الرأسماليون عن نظامهم الاقتصادى بقولهم ان النظام الرأسمالى يحقق المصلحة العامة لافراد المجتمع . فالمصلحة العامة هى عبارة عن مصلحة جميع افراد المجتمع . وهى تتكون من مصالح الافراد ، بصورة منفصلة عن مصالح الافراد الآخرين ، فعندما يعمل كل فرد من اجل تحقيق مصلحته الشخصية ، ومنفعته الخاصة ، ويمكنه النظام الاقتصادى من ذلك ، فام المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق تلك المصالح الفردية . وكل تعطيل ، اوعرقلة لمصالح الافراد الشخصية ، يؤدى الى عدم الهدف المطلوب ، وبذلك لايكون النظام الذى يقف عقبة امام تحقيق الفرد لمصلحته الشخصية نظاما صالحا .

وتركز فلسفة النظام الرأسمالى على الفردية ، وانفصال مصالح الافراد عن بعضها البعض ، فلا تجرى مبادلة بين الافراد الا لان كل واحد منهم يسعى لتحقيق مصلحة او منفعة خاصة به ، ولا يقوم الانتاج الا لان هذا الانتاج او مساهمته فيه تحقق تلك المنفعة الخاصة ، وهكذا .

وتعتبر هذه النظرة ، كما يراها الرأسماليون ، هى النظرة

الواقعية للحياة الاقتصادية ، وهى التى تؤدى الى الحركة الاقتصادية بكل تعقيداتها .

وتتطلب هذه الفلسفة تمكين الافراد من ملكية وسائل الانتاج والاعتراف لهم بحق استخدامها ، بالكيفية التى تتناسب مع تقييمهم الخاص ، ودون تقييد لهذه الملكية ، لان كل قيد يقيد الملكية سواء كان هذا القيد يتعلق بالاستعمال او بالاستغلال او بالتصرف ، يؤدى الى الحد من تحقيق المصالح الخاصة ، ويمنع تحقيق المصلحة العامة .

وبذلك يمكن تعريف النظام الرأسمالى ، وفقا لهذه الفلسفة ، بانه ذلك النظام الذى يعطى للافراد حق تملك وسائل الانتاج المادية ، واستخدامها لحسابهم الخاص لتقيق المصلحة الخاصة بهم ، دون النظر الى مصلحة الآخرين .

ويحدد لنا هذا التعريف مجموعة من المبادىء التى يرتكز اليها النظام الرأسمالى ، وهى كما يلى :

اولا : مبدأ الملكية الفردية :

تعنى الملكية اسناد مال معين الى شخص معين . والاموال يمكن ان تنقسم الى نوعين : اموال الاستهلاك وهى السلع التى تستخدم لاشباع حاجات الافراد ، واموال الانتاج ، او وسائل الانتاج ، وهى المنتجات التى تستخدم فى الانتاج وتستهلك فى العملية الانتاجية ، كالآلات ، والمعدات التى تستخدم فى مصنع معين او مؤسسة انتاجية معينة .

ولا تثير اموال الاستهلاك اعتراضا او جدلا كبيرا ، لان هذه الاموال تعتبر ضرورية لاشباع حاجات الافراد ، ولابد ان يمتلكها الافراد ملكية خاصة حتى يتمكنوا من استخدامها فى اشباع حاجاتهم . ولكن الاموال التى تتعلق بالانتاج تواجه اعتراضات

كثيرة من قبل انصار المذاهب الاشتراكية . فالنظام الرأسمالى يرى ان الملكية تنصب على الاموال بكافة انواعها ، ويعتبر ذلك شرطا ضروريا لايجاد نظام يحقق الهدف العام ، فالفرد لاتتحقق مصلحته الشخصية الا بالملكية ، وكل قيد يقف امام امتلاكه للاموال ، يحد من حركته ، ويعرقل تحقيق مصلحته الشخصية ، ولذلك يتطلب النظام الاقتصادى اطلاق القيود التى تتعلق بالملكية ، والاعتراف بمبدأ الملكية الفردية .

ولكن انصار المذاهب الاشتراكية يهاجمون هذا المبدأ ، وذلك لان امتلاك وسائل الانتاج ملكية خاصة يؤدى الى تراكم الثروة فى يد طبقة ، قليلة العدد ، من افراد المجتمع ، وتمكنهم استغلال جهود الافراد الآخرين ، والتحكم فى مصائرهم وتعرقل سعيهم من اجل اشباع حاجاتهم ، ويخلق بذلك نوعاً من الانقسام ، الذى يستند الى احتكار الملكية ، ويؤدى الى الصراع الطبقى .

ثانيا : مبدأ حرية النشاط الاقتصادى :

ويعتقد اصحاب النظرية الرأسمالية ان نشاط الافراد الاقتصادى ينبغى ان يكون حرا ، لان عرقلة النشاط الاقتصادى ، والحد منه ، تعنى عدم قدرة الافراد على تحقيق مصلحتهم الخاصة بشكل كامل ، فالاعتراف بمبدأ حرية النشاط الاقتصادى يزيد من كفاءةاستخدام عناصر الانتاج ، ويساعد على تخصيص الموارد بصورة مثلى : ويتضمن هذا المبدأ الاعتراف بحرية اختيار نوع العمل ومكان العمل ، والاعتراف بالمشروع الحر ، فكل فرد يستطيع ان يختار المشروع الذى يوظف فيه امواله وطريقة الانتاج التى تناسبه ، دون تدخل من الدولة ، اذ تقتصر مهمة الدولة على توفير الحماية والامن وتوفير الحاجات التى يحجم الافراد عن انتاجها بانفسهم ، كما يتضمن هذا المبدأ الاعتراف بحرية الادخار

والاستثمار ، فالافراد هم الذين يقومون بادخار جزء من دخلهم دون اجبار ، وهم الذين يقومون باستثمار اموالهم فى اقامة المشاريع المختلفة بغرض تحقيق الانتاج ، ولا يتطلب ذلك وجود جهاز يقوم بتخطيط الاقتصاد تخطيطا مركزيا . ولقد فسر هذا المبدأ فى بداية ظهور النظام الرأسمالى بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، ولكن الدولة ، فى الانظمة الرأسمالية ، تتدخل بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة ، فى النشاط الاقتصادى ، وظهر نتيجة لذلك ما يسمى برأسمالية تدخل الدولة .

ويعتقد اصحاب المذاهب الاشتراكية ان حرية النشاط الاقتصادى تساعد على وجود ظاهرة الفوضى الاقتصادية ، التى يتسم بها النظام الرأسمالى ، والتى تؤدى الى ظهور التناقضات ، والازمات ، والبطالة ، وتوجيه الموارد الاقتصادية الى انتاج السلع التى لاتحقق المنفعة العامة ، وتبذير هذه الموارد .

ثالثا : مبدأ الاعتراف بالربح :

يفسر تحقيق المصلحة الخاصة بالسعى من اجل اشباع الحاجات ، وبالسعى من اجل تحقيق الارباح . فالفرد له حق اشباع حاجاته ، باستخدام ما يحصل عليه من دخل ، كما ان رجال الاعمال والمنظمون لهم حق المجازفة باموالهم فى السوق لتحقيق اقصى قدر من الارباح . ويعتبر الربح حافزا طبيعيا ، يساعد على ضمان نظام آلية السوق ، وتحقيق اهدافه . فالاعتراف بالربح يعتبر ، فى نظر الرأسماليين ، شرطا ضروريا لتحقيق هدف النظام الاقتصادى ، ومحركا للعملية الاقتصادية والنشاط الاقتصادى .

ويعتقد اصحاب المذهب الاشتراكية ان الاعتراف بالربح هو سبب البلاء فى النظام الرأسمالى ، وهو الذى يساعد على استغلال

الطبقة العاملة ، ويؤدى الى تركز رؤوس الاموال فى يد الطبقة الرأسمالية ، ونتيجة لذلك لا تتحقق العدالة فى توزيع الدخل ، وتختلف قدرة الافراد على الانتفاع بالموارد الاقتصادية التى توجد فى المجتمع .

رابعا : مبدأ المنافسة :

يعترف النظام الرأسمالى بالمنافسة ، من حيث المبدأ ، وان كانت المنافسة يصعب تحقيقها عمليا . فالافراد يتنافسون ، من خلال نظام السوق ، من اجل تحقيق مصالحهم الخاصة . ويضمن جهاز السوق تحديد قيم السلع (المنتجات) والخدمات ، ويولد الدافع الرئيسى على الانتاج . فالفرد فى النظام الرأسمالى لايقوم بنشاط اقتصادى الا اذا اخذ مكافأة على ما يبذله من جهد . ويقدر كل نشاط اقتصادى ، وتحدد اهميته ، بالمكافأة التى يحددها السوق لهذا النشاط الاقتصادى . ولا يقتصر دور جهاز السوق على دفع عملية الانتاج ، وتحديد مكافآت عوامل الانتاج ، وانما يتعدى ذلك الى تنظيم السلع والخدمات وتدفقها . وهو يعكس الندرة النسبية للسلع ، فالسلع النادرة يصبح ثمنها مرتفعا ، ويكون استهلاكها قاصرا على من تسمح موارده بدفع ثمنها ، وكلما كانت السلعة اقل ندرة كلما كان ثمننها اقل ، وهكذا يتنافس الافراد ، بقدراتهم وامكانياتهم ، فى الحصول على ما يشبع حاجاتهم ، وكسب دخولهم . وتؤدى الحركة التنافسية ، فى نظر الرأسماليين ، الى زيادة كفاءة النظام الاقتصادى وخفض تكاليف الانتاج .

ويعتقد اصحاب المذاهب الاشتراكية ان مبدأ المنافسة ، فى النظام الرأسمالى ، يؤدى الى وجود صراع بين قوى غير متكافئة من الناحية الاقتصادية ، ولذلك يؤدى هذا المبدأ الى اختلال البنية الاجتماعية ، وظهور التناقضات ، فالغنى يزداد غنى والفقير يزداد

فقرا . وهكذا تتكدس الاموال فى يد الطبقة الرأسمالية ، التى تستغل ، عن طريقها ، بقية افراد المجتمع .

ويمكن ان نعطى خصائص الحركة الرأسمالية فى النقاط التالية :

1- يعترف النظام الرأسمالى بمبدأ الملكية الفردية ، فبوسع الفرد ان يمتلك ما يشاء من الاموال ملكية فردية ، وبذلك يكون لكل مال مالك .

2- يعتبر كل نشاط اقتصادى ، يقوم به الفرد مشروعا ، من حيث المبدأ ، ما دام هذا النشاط يهدف الى تحقيق مصلحة خاصة للفرد .

3- يستطيع الفرد ان يقوم بالنشاط الاقتصادى اما وحده او بالتعاون مع الآخرين ، وذلك تحقيقا لمبدأ حرية النشاط الاقتصادى . ويمكن ان يكون هذا التعاون على اساس نظام الاجرة ، او على اساس تقاسم ارباح المشروع .ومن هنا يأتى نظام الاجرة والاعتراف بالربح .

4- تتكون ثروة الفرد فى النظام الرأسمالى ، من الاموال التى يستطيع ان يمتلكها ملكية فردية ، ويستطيع ان يستخدم هذه الثروة فى زيادة دخله ، بما تدره تلك الاموال من دخل عند توظيفها باية كيفية كانت . ومن هنا يأتى نظام الايجار والاتجار ، حيث تستخدم الاموال احيانا فى بناء العقارات وتأجيرها ، وفى تحقيق الارباح عن طريق التجارة الخاصة .

5- يستطيع الفرد ان يبقى عاطلا عن العمل ، بارادته ، وان يشبع حاجاته عن طريق ثروته ، وذلك بتوظيفها اما فى نشاطات تدر عليه الارباح او فى نشاطات تدر عليه الفائدة ، كاقراضها عن طريق المصارف وبالمؤسسات المالية ، ويأتى من ذلك الاعتراف بالفائدة .

6- لايعتبر المجتمع(او الدولة) ملزما بتوفير ما يشبع حاجات الافراد العاجزين ، فذلك متروك لاصحاب النيات الحسنة ، ومحبى

الخير ، وهم يقومون بذلك من تلقاء انفسهم ، ويعتبر ذلك عملا من اعمال الاحسان والصدقة ، وهو خارج عن النظام الاقتصادى ، ولكن الفرد ، من حيث المبدأ ، لاينتظر شيئا يقدم اليه مجانا ، فهو يدفع ثمنه اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة . اما ما نراه الآن من تدخل الدولة لصالح الفقراء ، فلا يعتبر جزءا من فلسفة النظام الرأسمالى ، ولا يشكل الزاما للدولة .

7ـ يعتبر السوق هومحور النشاط الاقتصادى ، وهو الذى يحدد المكافآت المختلفة لعناصر الانتاج ، وفقا لقوانين العرض والطلب .

8ـ تسند الى الدولة (الحكومة) مهمة المحافظة على الامن ، ومقاومة الاعتداءات الخارجية ، والقيام بالنشاطات التى تدر الارباح ، ويحتاج اليها افراد المجتمع ، ولذلك تخصص للدولة بعض الايرادات ، التى تأتى من فرض الضرائب ، وتخصيص بعض الموارد التى تكون ملكيتها للدولة ، وتستخدم الايرادات الخاصة بالدولة فى تمويل الخدمات والمشاريع التى تقوم بها .

9ـ يفترض ان يكون ما تأخذه الدولة من الافراد ثمنا لما تقدمه لهم من خدمات ، وان ما يحصل عليه الافراد من الخدمات يكون معادلا لما يدفعونه من ضرائب ، ولكن الدولة فى الوقت الحاضر تقوم ، كما اشرنا ، بتقديم بعض الخدمات للطبقة الفقيرة فى اطار تدخلها من اجل تخفيف حدة الصراع الطبقى ، بين الاغنياء الفقراء ، وذلك تحت تأثير الافكار الاشتراكية .

10ـ يسعى كل فرد ، فى هذا الاطار ، الى تحقيق مصلحته الخاصة ، ويترجم ذلك عمليا فى سعى الافراد من اجل تحقيق اقصى قدر من المنافع (او اللذات) واقصى قدر من الارباح . ويعتبر ذلك هو الشرط الضرورى لتحقيق المصلحة العامة .

ونتبين من ذلك ان النظام الرأسمالى يتطلب ، بوجه عام ، سعى الافراد بشكل فردى لتحقيق مصالحهم الشخصية ، وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية ، والاعتراف بالمنافسة ، والملكية الفردية ، ولا

يتوقع الفرد فى ظل النظام الرأسمالى مساعدة من احد .ويعتقد ان ذلك يؤدى الى حل المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالانتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والاستهلاك . ولكن النظام الرأسمالى ينتقد للاسباب التالية :

1ـ ان مبدأ الفردية ، الذى يركز عليها النظام الرأسمالى ، يتعارض مع المصلحة العامة ، ولا يؤدى الى رفاهية المجتمع . فالنظام الرأسمالى يؤدى الى سوء توزيع الدخل والثروة بين افراد المجتمع ، وتنعدم نتيجة لذلك المساواة بين الافراد من الناحية الاقتصادية ، ولا يتمكن معظم الافراد فى المجتمع من اشباع حاجاتهم .

2ـيعتبر النظام الرأسمالى نظاما يساعد على تبذير الموارد الاقتصادية ، وتوجيهه بطريقة لاتكفل اشباع حاجات افراد المجتمع . فالارباح التى تعتبر محركا للعملية الانتاجية الرأسمالية ، تبحث عن القوة الشرائية ، التى توجد فى يد الافراد ، ولذلك توجه الموارد الاقتصادية فى المجتمع لاشباع حاجات اصحاب القوة الشرائية ، وتهمل حاجات الافراد الآخرين ، ولذلك يحدث تشويه فى عملية الانتاج ، كما ان الارباح قد تعمل المشاريع على خلقها خلقا مفتعلا عن طريق تكوين الاحتكارات والتدخل فى الحركة الاقتصادية ، وبذلك تبذر الموارد الاقتصادية فى انتاج السلع الكمالية ، التى لايحتاجها اغلبية افراد المجتمع .

3ـ تستند المنافسة ، فى النظام الرأسمالى الى حافز الربح ، وهى تؤدى الى وجود صراع بين المشاريع الفردية ، والمنشآت المختلفة ، ويزيد ذلك من حدة الاتجاهات الاحتكارية ، ويتعارض ذلك مع الفلسفة الرأسمالية نفسها .

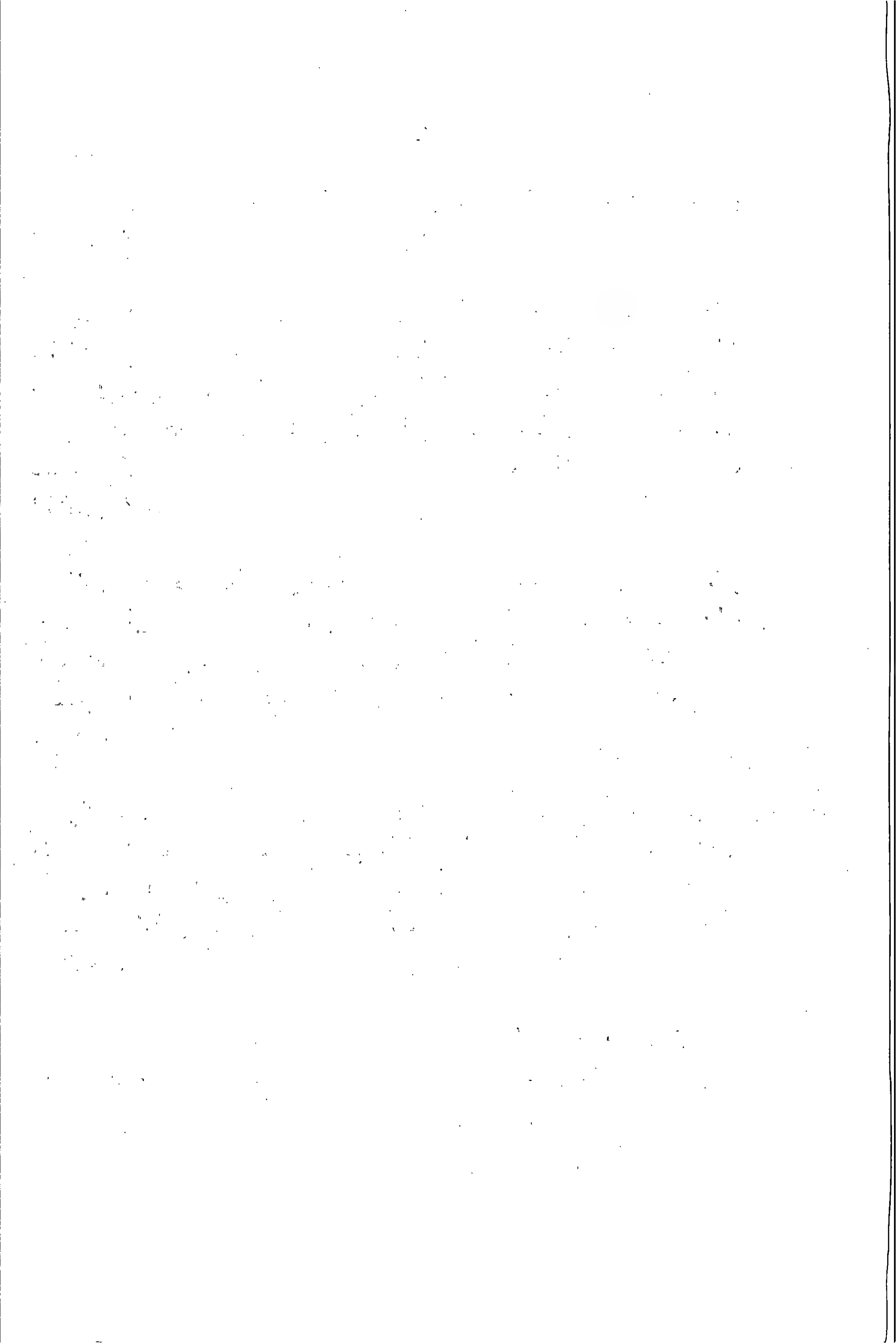
4ـ يساعد النظام الرأسمالى على وجود البطالة ، خاصة فى فترات الانكماش الاقتصادى ، ويؤدى ذلك الى انخفاض مستوى الدخل القومى ، واختلال البنيان الاجتماعى ، وتركيز نظام الطبقات ،

وظهور التناقضات الاجتماعية ، ويشكل ذلك خطرا كبيرا على وجود النظام الرأسمالى نفسه .

5- يتعرض النظام الرأسمالى للازمات الاقتصادية ، والدورات التجارية ، حيث يتكدس الانتاج بسبب سعى الافراد من اجل تحقيق الارباح ، وبسبب انعدام القوة الشرائية الكافية عند الافراد ، بحيث يحدث اختلال بين العرض والطلب ، بوجه عام ، ويؤدى ذلك الى احجام المشاريع عن زيادة الانتاج ، نتيجة لروح التشاؤم التى تسود بين ارباب العمل ، وبذلك تتعرض الحركة الرأسمالية للرواج حينا والانكماش حينا آخر ، وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية .

6- يتعرض النظام الرأسمالى ، عندما تتدخل الدولة ، لمعالجة الازمة الاقتصادية ، لوجود التضخم ، وذلك لان محاولة زيادة الطلب الكلى يؤدى الى زيادة مستوى الاسعار . ولقد وجدت الانظمة الرأسمالية نفسها اخيرا تواجه هذه المشكلة مع عدم قدرتها على معالجة آثار الازمة ، والبطالة ، والانكماش الاقتصادى . وظهر ، نتيجة لذلك ، ما يعرف بمشكلة الركود التضخمى ، وهى مشكلة مركبة من وجود التضخم والركود فى ذات الوقت .

ونظرا لوجود هذه الانتقادات ترفض الانظمة الرأسمالية . ويبحث اصحاب المذاهب الاشتراكية عن نظام يتلافى عيوب النظام الرأسمالى . فما هو البديل الذى يمكن ايجاده لهذا النظام ؟.



الفصل الثانى

النظرية الماركسية

يعتقد انصار النظرية الماركسية ان النظام الرأسمالى ليس نظاما ابديا ، فهو نظام مقضى عليه بالزوال حتما ، وذلك بفعل المتناقضات ، التى تظهر فيه ، وتعمل على تحطيمه ليأتى بعده نظام جديد هو النظام الاشتراكى ، الذى يؤدى فيما بعد الى ظهور الشيوعية .

والاشتراكية ، فى نظرهم ، هى عبارة عن نظام يتميز بملكية الدولة لوسائل الانتاج ، كالاراضى والمصانع والآلات ، وهى بذلك تعتبر نظاما مناقضا للنظام الرأسمالى ، الذى يعتمد على مبدأ الملكية الفردية لكافة انواع الاموال .

وتعتبر الشيوعية ، التى تأتى بعد الاشتراكية هى قمة التطور فى النظم الاقتصادية .

ويقوم التحليل الماركسى على اثبات حتمية زوال النظام الرأسمالى ، طبقا لقوانين التطور ، التى تعتمد على المنطق الجدلى ، والتفسير المادى للتاريخ ، فالنظام الرأسمالى تعمل فيه بعض القوى المتناقضة ، التى تؤدى الى زواله فاسحة المجال لقيام الاشتراكية .

ويبنى ماركس هذه النتيجة على بعض الاسس الفلسفية والاقتصادية .

اولا : الاسس الفلسفية :

يقع التحليل الماركسى ضمن اطار عام هو التفسير المادى للتاريخ ، ويحاول ماركس عن طريقه تفسير اسس الحياة الاجتماعية بأسرها واسباب تطورها ويرفض ماركس كل تفسير للتاريخ يستند الى ماوراء الطبيعة ، او الى القوانين النفسية للطبيعة البشرية فالتفسير الاول يرفضه لأنه تفسير غيبى ، ويرفض التفسير الثانى ، لأن الوجود الاجتماعى فى نظر ماركس هو الذى يحدد وعى الناس وليس العكس[1] .

فالتاريخ فى نظر ماركس ليس مجرد مجموعة من الاحداث التى تتم بالصدفة بل يتبع مجراه قوانين يمكن التعرف عليها وهى تخلق اشكالا للتنظيم الاجتماعى دائمة التبدل .

ويستند التفسير المادى للتاريخ الى المنطق الجدلى .

وتجب الاشارة هنا ان فهم التفسير المادى للتاريخ يعتمد على فهم المنطق الجدلى ، الذى استعاره كارل ماركس من هيجل وهو الفيلسوف الالمانى . فمن اهم النظريات التى قال بها هيجل نظريته فى التطور الجدلى (الديالكتيلى) التى فسر بها تطور الفكر الانسانى .

يرى هيجل ان كل فكرة عندما توجد تحمل فى طياتها بذور فنائها وزوالها ، لانها لا تتسم بالكمال المطلق .

ولذلك يقوم نقدها حتما فينفيها ويظهر نقيضها وهذا النقيض نفسه يعتبر فكرة ، تحمل بين طياتها بذور فنائها ، ولذلك يتولد من تصادم النقيض بالفكرة الاولى فكرة جديدة هى نقيض النقيض وهى فكرة تجمع فى طياتها الفكرة الاولى ونقيضها ويقضى على الاثنين معا وعندما يوجد نقيض النقيض يصبح فكرة جديدة وينشأ فى واجهته نقيض آخر ، وينشأ من تصادمهما معا فكرة جديدة هى نقيض النقيض ، وهكذا يكون الفكر فى تطور دائم حتى يصل الى الكمال المطلق .

وقد استخدم هيجل نظريته فى تطور الفكر الانسانى فى تفسير الوجود الواقعى فالفكرة هى عبارة عن شىء مطلق فى نظره ، وله وجوده المستقل ، الذى يتولد عن العقل البشرى وهى تؤثر بعد ان تتولد بهذه الكيفية فى الحياة والواقع المادى فيتشكل الواقع او الحياة طبقا لهذه الفكرة وحيث ان النظم السياسية والاجتماعية هى تشكلات مادية لفكرة او عدة افكار فان التطور فى هذه التشكلات يكون نتاجا للفكر المجرد ، او نتاجا للفكر المنطقى القائم على التأمل العقلى .

وقد خرج ماركس عن هذه النظرية من ناحيتين :

الناحية الاولى : لم يسلم ماركس بأن الفكر (او الوعى) هو الذى يحرك التطور الانسانى او تطور التاريخ البشرى .

الناحية الثانية : لم يطبق ماركس فكرة المنطق الجدلى على الافكار وانما طبقها على النظم الاجتماعية .

حاول ماركس بالنسبة للناحية الاولى ان يحدد القوى التى تشكل هذا التطور وتحدده بالصورة التى حدث بها فى الماضى ، ويحدث بها فى المستقبل وانتهى من ذلك الى ما اسماه بالتفسير المادى للتاريخ ، وخلاصة هذه الفكرة ان النواحى الاجتماعية والسياسية والفكرية وغيرها من الامور التى تتعلق بتطور الانتاج ، وعلاقات الانتاج اى تتشكل وتتكيف وفقا لاسلوب الانتاج[3] .

فالعامل الاقتصادى فى نظر ماركس هو العامل الرئيسى الذى يشكل كافة العوامل الاخرى يقول ماركس «ليس الوعى الانسانى او الفكر ، هو الذى يحدد للانسان طريقة معيشته ولكن طريقة معيشته هى التى تحدد وعيه وفكره[4] .

وتحدد علاقات الانتاج نوع التركيب الطبقى فى المجتمع فهى عبارة عن مجموعة محددة من علاقات التملك ، وبتألف التركيب النهائى اللاطبقى من طبقة مسيطرة آمرة واخرى كادحة ومظلومة .

ونلمس الفارق بين هيجل وماركس فى تركيز ماركس على العامل الاقتصادى (اسلوب الانتاج) واعتباره هو العامل الرئيسى الذى يشكل الحياة الاجتماعية بما فيها من فكر ومؤسسات على خلاف هيجل الذى يجعل من الفكر عاملا رئيسيا يشكل الحياة الاجتماعية .

اما بالنسبة للناحية الثانية فان ماركس يعتقد ان كل نظام اجتماعى يحمل فى ثناياه وطياته بذور فنائه وزواله ، ففى كل نظام تتولد قوى تعمل داخله حتى تقضى عليه فى النهاية ، ويأتى محله نظام جديد وبذلك ينتقل التاريخ من نظام اجتماعى الى نظام اجتماعى آخر وفقا لقانون التطور العام ، وهو قانون الصراع

الطبقى ، فتاريخ اى مجتمع لم يكن وفقا للنظرية الماركسية الا تاريخ صراع الطبقات[5] .

ويمكن ان نميز تاريخيا ، خمسة اساليب اساسية للانتاج تطابق تقريبا فترات معينة من تاريخ البشرية .

الاسلوب الاول وقد ظهر فى الجماعة البدائية حيث نجد اغلبية وسائل الانتاج وبخاصة الارض ملكية مشتركة والاسلوب الثانى وهو نظام الرق ونجد كل وسائل الانتاج ومن يستخدمونها ملكا للغير اى لملاك العبيد ويمكن ان يكون العبيد ملكية خاصة ويمكن ان يكون العبيد ملكا للدولة او للحاكم .

والاسلوب الثالث ، وهو نظام الاقطاع ونجد فيه جزءا من الارض ملكية خاصة وجزءا ملكا للدولة او الجمعيات اخرى مثل الكنيسة والذين يفلحون الارض يرتبطون بها بوصفهم اقنانا ولا يستطيعون تركها كما يشاؤون .

والاسلوب الرابع هو النظام الرأسمالى ، ويجرى فيه الانتاج من اجل التبادل ويدعى بالانتاج السلعى وتكون فيه وسائل الانتاج ملكا للرأسماليين اما بقية افراد المجتمع وهم الغالبية فلا يملكون وسائل الانتاج بل يعملون كأجراء عند اصحاب العمل الرأسماليين ويكون تقسيم العمل فى هذا المجتمع على درجة كبيرة من التطور .

والاسلوب الخامس هو الاسلوب الاشتراكى ، وهو يأتى بعد زوال النظام الرأسمالى وتكون فيه وسائل الانتاج ملكا للمجتمع .

وقد كان قانون الصراع الطبقى هو القانون الذى ادى الى انتقال المجتمع من نظام الى نظام آخر . اذ يحصل التطور فى المجتمع بسبب تغير قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التى تؤدى الى تغير التركيب الطبقى وانقسام المجتمع الى طبقة مسيطرة آمرة واخرى كادحة مظلومة فيحدث الصراع بين هاتين الطبقتين الذى لا ينتهى الا بانتهاء النظام القائم . وظهور نظام آخر على انقاضه وهكذا

انتقل المجتمع من الرق الى الاقطاع ، ومن الاقطاع الى الرأسمالية بفعل هذا القانون العام للتطور الاجتماعى .

ويريد كارل ماركس ان يثبت ان النظام الرأسمالى يخضع لنفس القانون فى تطوره[6] .

ثانيا : الاسس الاقتصادية :

يستند ماركس الى بعض الاسس الاقتصادية حتى يثبت ان النظام الرأسمالى يخضع القانون التطور الذى يعتمد على الصراع الطبقى .

ونقطة البدء عند ماركس هى نظرية القيمة وقد اخذ هذه النظرية من الاقتصاديين الكلاسيكيين وبخاصة ريكاردو فالقيمة عند ماركس تتحدد بعدد ساعات العمل الاجتماعى الذى بذل فى انتاج السلعة فأساس القيمة ومصدرها هو العمل .

ان قيمة اية سلعة تأتى من تكلفة العمل الاجتماعى الذى يدخل فى تكوينها ، والقيمة تخضع لقانون عام يجعلها تتناسب طرديا مع عدد ساعات العمل الاجتماعى وعكسيا مع زيادة انتاجية العمل .

ولذلك تتحدد قيمة السلعة بظروف العمل الاجتماعى اى بقيمة العمل فى ظل اسلوب معين من اساليب الانتاج .

ويقرر ماركس ان العمل فى النظام الرأسمالى ، الذى يجرى فيه الانتاج من اجل التبادل ، يعتبر سلعة كبقية السلع ، ولذلك تكون قيمة العمل وفقا للنظرية العامة محددة على اساس عدد ساعات العمل الضرورية لانتاج العمل (قوة العمل كسلعة) يبيع العامل قوى العمل ، التى تقوم على ما لديه من عضلات واعصاب وحيوية جسمية فى سوق العمل ويقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل ويدفع مقابل ذلك مايساوى عدد ساعات العمل الضرورية لانتاج قوة العمل وهى عدد الساعات اللازمة لانتاج ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ، وبالقدر الضرورى فقط . فاذا كانت ضرورات

الحياة تساوى ست ساعات من العمل فان الرأسمالى يعطى للعامل القيمة النقدية لهذه الساعات .

ولكن الرأسمالى ، بعد ان يشترى قوة العمل ، يقوم بتشغيل هذه القوة عددا من الساعات اكبر من عدد الساعات التى دفع قيمتها فعلا ، ويعتمد ذلك على يوم العمل فاذا كان يوم العمل عشر ساعات مثلا فان الرأسمالى يعمل على تشغيل العامل عشر ساعات وينتج من ذلك مقدارا من السلع قيمته وفقا لنظرية القيمة عشر ساعات ويكون الفرق بين ما يحصل عليه الرأسمالى وما يدفعه للعامل هو فائض القيمة .

فائض القيمة اذن يعتمد على عدد الساعات التى تكون يوم العمل ، ولذلك يعمل الرأسماليون على اطالة يوم العمل بقدر الامكان حتى يتمكنوا من زيادة فائض القيمة[8] .

ويصل ماركس من ذلك الى القول بأن الرأسماليين يستغلون جهد العمال لانهم يدفعون لهم قيمة قوة عملهم ويشغلونهم عددا من الساعات اكبر من هذه القيمة ويحصلون على الفرق بين القيمتين وبذلك يكون ربح الرأسمالى ناتجا من سرقة جهد العمال واستغلالهم ويشبه ماركس ذلك بايام العمل التى لا تدفه قيمتها فاذا كان يوم العمل يتكون من عشر ساعات وكانت ساعات العمل الضرورية لانتاج قوة العمل هى خمس ساعات فان العامل يعمل نصف يوم لمصلحته ونصف يوم لمصلحة الرأسمالى مجانا . ويعنى هذا ان الرأسماليين يستغلون الطبقة العاملة فى ظل اسلوب الانتاج الرأسمالى .

تراكم رأس المال :

يؤدى فائض القيمة الى تراكم رأس المال . فالرأسماليون

يستثمرون جزءا من ارباحهم فى اقامة رؤوس الاموال التى تتكون من الآلات والمصانع وذلك رغبة منهم فى زيادة الانتاج وزيادة الارباح فالمنافسة بين الرأسماليين تدفع كلا منهم الى محاولة توفير السلعة وبيعها فى السوق بثمن اقل من غيره حتى يضمنوا البقاء . فكل رأسمالى يسعى دائما لتخفيض نفقة الانتاج ولا يتأتى ذلك الا بزيادة انتاجية عماله وتزداد انتاجية العمال بتوسيع حجم المصنع وزيادة استخدام الآلات المتطورة تقنيا ، والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وهكذا يصبح هدف النظام الرأسمالى هو تراكم رأس المال بواسطة اعادة استثمار فائض القيمة وهذا ما سماه كارل ماركس (قانون تراكم رأس المال) . ان هذا النشاط الرأسمالى كما يقول ماركس «جمعوا ، جمعوا ، هذا سفر موسى والانبياء !»[9] .

تركز رأس المال :

لا يتم تراكم رأس المال بنسب متساوية . وينتج من ذلك وجود مشروعات كبيرة ، ومشروعات صغيرة . وحيث ان المشروعات الكبيرة تستطيع ان تبيع منتجاتها بتكلفة اقل من تكلفة منتجات المشروعات الصغيرة وذلك بفعل القانون العام للقيمة فان المشروعات الكبيرة تستطيع ان تبعد المشروعات الصغيرة فى ظل نظام المنافسة وتقضى عليها نهائيا . وهكذا تركز رؤوس الاموال فى يد عدد قليل من افراد المجتمع فينفردون بالسوق ويتحول صغار الرأسماليين الى عمال مأجورين يبيعون قوة عملهم . وتنتهى المنافسة دائما بخراب وافلاس صغار الرأسماليين ، ليتضموا الى جيش العمال فى مواجهة الرأسماليين الكبار .

وهكذا ينقسم المجتمع الرأسمالى الى طبقتين : طبقة الرأسماليين وهى تمتلك وسائل الانتاج وتستغل جهد العمال وطبقة العمال وهى تعتمد على تأجير قوة العمل فى سبيل البقاء وتسوء احوال العمال تحت ضغط الاستغلال ، ويحدث التصادم بينهم وبين الرأسماليين

وبذلك يفعل قانون الصراع الطبقى فعله فى تطور النظام الاقتصادى وانهيار النظام الرأسمالى ويتيح تجمع العمال فى المصنع فرصة التقائهم وتنظيم انفسهم فى مواجهة الرأسماليين ، والقضاء على الطبقة الرأسمالية فاتحاد العمال يعجل بالقضاء على النظام الرأسمالى وبظهور نظام جديد على انقاضه هو النظام الاشتراكى .

ويساعد على انهيار النظام الرأسمالى تعرض هذا النظام للازمات نتيجة لانخفاض معدل الارباح وعدم التوازن فى حقول الانتاج المختلفة ونقص الاستهلاك فالرأسمالية فى نظر كارل ماركس هى نظام انفجارى غير مستقر ! يستغنى عن العمال بأسرع مما يستخدمهم كما ان تطور التقنية والاختراعات يسير بسرعة هائلة ، ويؤدى الى تضخم (الجيش الصناعى الاحتياطى) باستمرار ويبتلع صغار الرأسماليين وتحل الآلات محل العمال المهرة ، وتسوء احوال العمال ، وتنخفض اجورهم الى مستوى يقرب من حد المجاعة وتطول ايام العمل وتستخدم النساء والاطفال ويرهقون بالعمل ويصبح صراع التنافس بين الرأسماليين اكثر قسوة واثما بسبب ميل معدل الربح للانخفاض ويؤدى ذلك كله الى زيادة حدة الصراع الطبقى ، الذى يعمل على تدمير النظام الرأسمالى :

وهكذا اثبت ماركس ان النظام الرأسمالى يخضع لنفس القانون العام ، الذى خضعت له الانظمة التى سبقت النظام الرأسمالى فى تطورها فتطور النظم يعتمد على العامل الاقتصادى (اسلوب الانتاج) الى طبقة تحتكر وسائل الانتاج وطبقة اخرى تحرم من وسائل الانتاج وتكون موضوع استغلال الطبقة الاولى فيحدث التصادم والصراع بين الطبقتين وينتقل المجتمع بذلك الى نظام جديد .

(2) كارل ماركس ، مساهمة فى نقد الفكر السياسى ، باللغة الانجليزية ، منشورات شركة النشر العالمية ، نيويورك ، 1904 ، ص 11 ـ 12 .

(3) يطلق على القوى الانتاجية الاجتماعية ، وعلاقات الانتاج المرتبطة بها ، والقائمة على طراز معلوم من ملكية وسائل الانتاج ، تعبير اسلوب الانتاج .

(4) ماركس المصدر السابق .

(5) كارل ماركس ، البيان الشيوعى .

(6) لا يهتم ماركس بتوضيح معالم الاشتراكى ، ويعتبرها خطوة سابقة لآوانها لا تعدو ان تكون نوعا من الحلم او الخيال ، وذلك انسجاما مع نظريته .

(7) انظر النظرية الاقتصادية لريكاردو والحديث الخاص عن فائض القيمة الاقتصادية.

8 يقتسم فائض القيمة بين الراسماليين فى شكل ريح ، وفائدة وربح .

9 ماركس . رأس المال ، الجزء ص652 (باللغة الانجليزية) .

نقد النظرية الماركسية

تقدم النظرية الماركسية نظاما فكريا متكاملا يفسر تطور الحياة الاجتماعية ، بكل جوانبها ، دون أن تقتصر على الجانب الاقتصادى . فالحقيقة الموضوعية الوحيدة ، فى نظر ماركس ، هى الحقيقة المادية او مايعبر عنه بالعامل الاقتصادى . وتعتمد كل التغيرات الاجتماعية على هذا العامل ، وهو الذى يحدد البناء السفلى والبناء الفوقى للنظم الاجتماعية .

وتهتم النظرية الماركسية بفكرة التطور ، فالانظمة الاقتصادية لاتعتبر حقائق باقية وثابتة ، ولكنها تخضع لتغير مستمر ، إذ تنتقل من طور الى طور ، نتيجة لوجود الصراع الطبقى ؛ وبذلك يكون كل نظام إجتماعى متقدماً بالنسبة للنظام السابق له ، ومتأخراً بالنسبة للنظام الذى يأتى بعده ، ويكون التطور المادى أسرع من تطور النظم الاجتماعية ، وبذلك يكون تطور النظم الاجتماعية تابعا للتطور المادى فى وسائل وأدوات الانتاج .

وتعتبر فكرة التفسير المادى للتاريخ منهجا للبحث يمكن تطبيقه فى كافة العلوم الاجتماعية .

وبالرغم من ذلك تقدم الى النظرية الماركسية الانتقادات التالية :

1 ـ تعتمد النظرية الماركسية على نظرية قيمة العمل ، وهى تعتبر العمل هو العنصر الوحيد فى العملية الانتاجية . وقيمة كل سلعة تحدد ، وفقا لهذه النظرية بعدد ساعات العمل التى تدخل فى تركيبها ، ولكن هذه النظرية لايمكن التسليم بصحتها ، وذلك لأن العمل لايعتبر هو العنصر الوحيد فى العملية الانتاجية ، كما ان

القيمة تتحدد عن طريق العرض والطلب ، أى بالندرة من جهة والحاجة من جهة اخرى .

ولكن النظرية الماركسية تعتبر جميع العناصر التى تدخل فى العملية الانتاجية غير منتجة ، ماعدا العمل ، فالطبيعة كالأرض والمياه والرياح لاتقدر على منح قيمة للناتج بدون العمل ، والمواد الخام التى كان إعدادها بسبب عمل سابق ، والمعدات التى يستعملها العامل ، لاتمنح الناتج سوى قيمتها هى بذاتها . أما بالنسبة للقيمة ذاتها فانها لاتخضع فى المدى الطويل لتأثير العرض والطلب ، وإنما تخضع للقانون العام الذى يعتمد على عدد ساعات العمل الذى يدخل فى تركيب الناتج ، وإن كان بالامكان أن تنحرف هذه القيمة فى المدى القصير ، بفعل قانون العرض والطلب ، عن متوسط القيمة[10] .

2 ـ يقرر كارل ماركس أن اجور العمال ، فى النظام الرأسمالى ، تتحدد عند المستوى اللازم لحصول العمال على ضرورات الحياة . وان الاتجاه العام للاجور يكون نحو الانخفاض ، خلال مراحل التطور الرأسمالى ، وذلك نتيجة للبطالة ، ولكن الواقع العملى لايؤيد ذلك دائما ، فأجور العمال فى بعض الدول الرأسمالية قد إرتفعت . ويفسر بعض الاقتصاديين ذلك بارتفاع إنتاجية العمال ، نتيجة إستخدام الآلات ، وذلك على خلاف تفسير ماركس ، فالعمال يحصلون على قيمة انتاجهم الحدى ، وزيادة الانتاجية تزيد من قيمة الانتاج الحدى .

3 ـ يبين كارل ماركس ، بمقتضى قانون تركز رأس المال ، ان رؤوس الاموال تتجه نحو التركز فى يد طبقة قليلة العدد ، وان هذا القانون يحدث اثره فى إنقسام المجتمع الى طبقتين متصارعتين لتناقض مصلحة كل طبقة مع مصلحة الطبقة الاخرى . ولكننا نلاحظ ان

(10) يركز ماركس على تفسير جوهر القيمة ، وذلك يعتمد فى نظره على عدد ساعات العمل الداخلة فى تركيب السلعة . انظر رأس المال .

هذا القانون لايحدث اثره بصورة مستقلة عن إرادة الانسان . كما ان الدولة قد تعمل على تفتيت الملكية كلما رأت فى تركزها خطراً بشتى الوسائل ، ونلاحظ مثالا لذلك ماحدث فى كل من فرنسا وانجلترا حيث فرضت الضرائب التصاعدية التى تؤدى الى توزيع الدخل . ولكن ذلك قد حدث بتأثير الفكر الاشتراكى نفسه .

4 ـ يقرر ماركس ، وفقا لنظرية المراحل ، ان التطور الى الاشتراكية لايحدث الا بعد ان يكون المجتمع قد مر بمرحلة الرأسمالية ، وبعد ان تظهر المتناقضات فى النظام الرأسمالى ، ولكن ماحدث فى روسيا القيصرية ، وفى الصين ، كان مناقضا لذلك . ويعنى ذلك ان الارادة الانسانية تفعل فعلها فى تغيير الانظمة الاجتماعية ، ولا دخل للعامل الاقتصادى فى ذلك . .

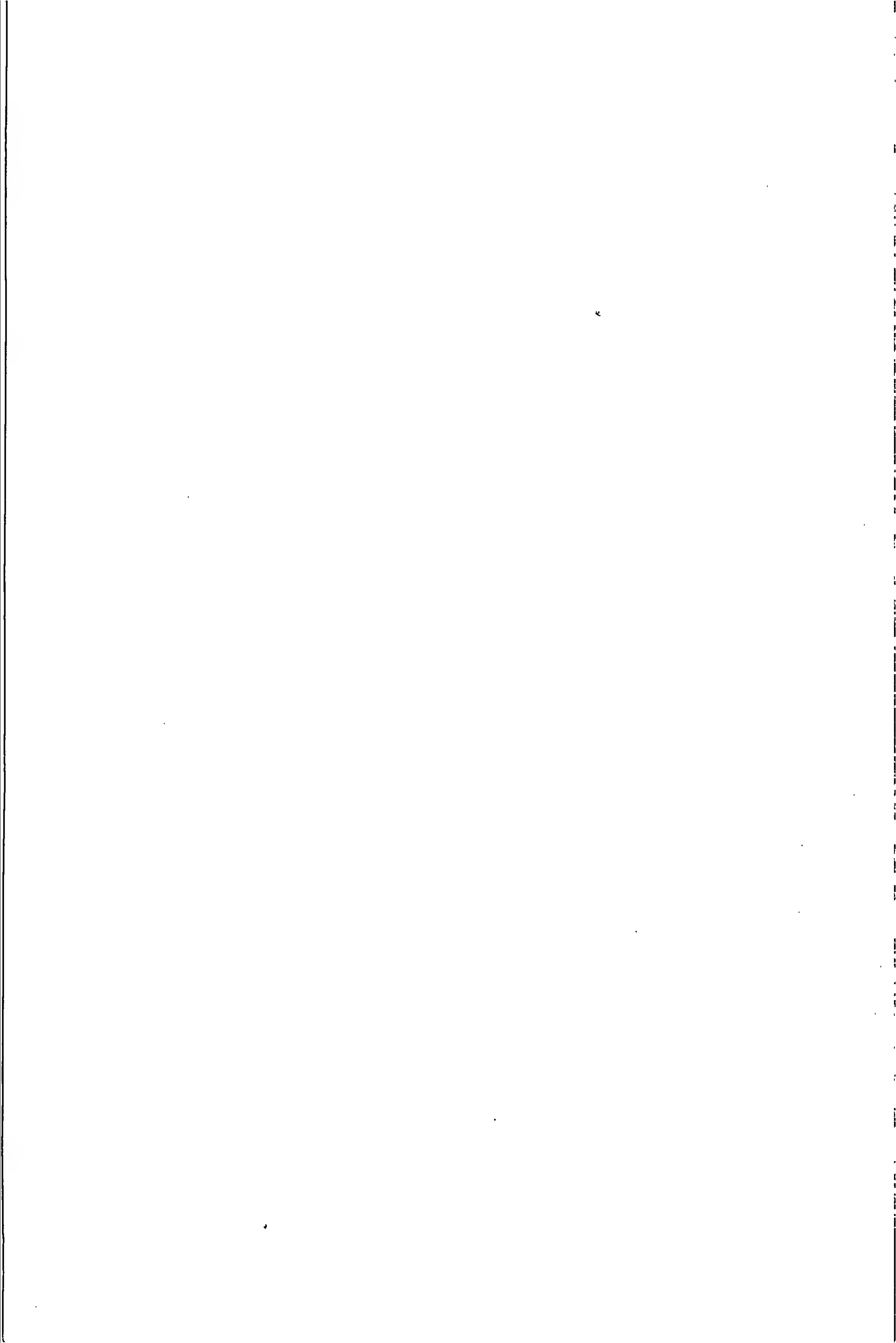
5 ـ يعتمد التحليل الماركسى على حتمية التطور فى إتجاه معين ، وهو التطور نحو الأرقى ، والأكثر تقدماً ، فنظام الرق يعتبر نظاما أرقى من النظام البدائى ، ونظام الاقطاع أرقى من نظام الرق ، والنظام الرأسمالى أرقى من نظام الاقطاع وهكذا . وهذا التطور يحدث بصورة مستقلة عن إرادة الانسان . ولكن المعيار الذى يعتمد عليه التحليل الماركسى هو معيار زمنى ، يحدد درجة التطور بأسبقية النظام ، واذا ما اعتمدنا على معيار آخر ، فإن انتقال الانظمة يمكن ان يكون بشكل مخالف ، اذ تنتكس الانظمة وتتخلف ، لعدم محافظتها على الخصائص الجوهرية التى تتعلق بالرقى والتقدم ، كما ان الطابع الحتمى للتطور يفترض عدم قدرة الانسان على تغيير الواقع ، وهذا مانلاحظ تناقضه مع الواقع الذى حدث باخضاع النظرية الماركسية نفسها للتطبيق .

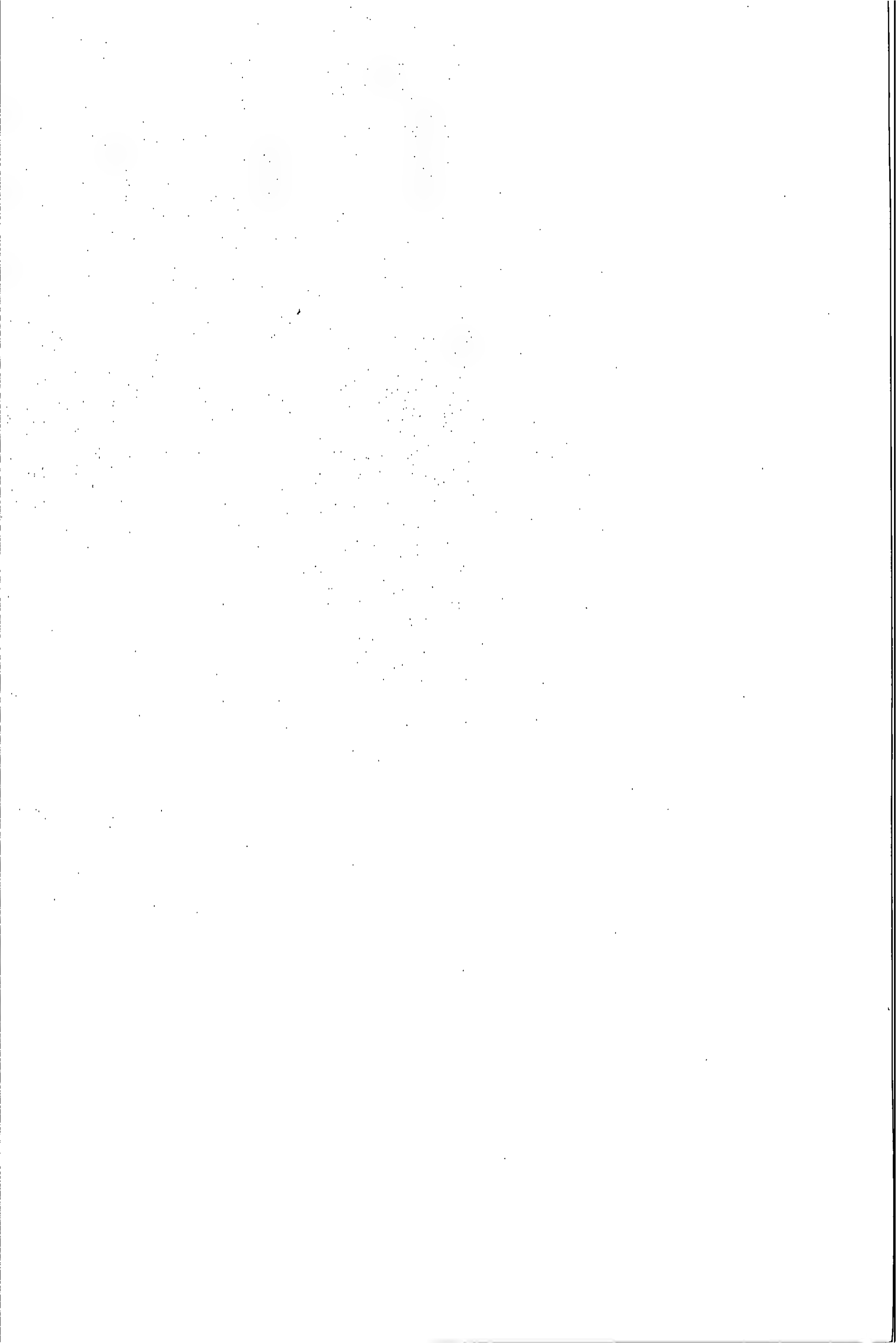
6 ـ يخضع ماركس التطور للمنطق الجدلى ، وقانون صراع

الطبقات ، ويعتبر ذلك قانونا عاما ، ولكن يعتبر مفعول هذا القانون منتهيا بوصول المجتمع الى المرحلة الشيوعية ، فاذا كان هذا القانون قانونا عاما فلماذا لاينطبق على المجتمع الشيوعى ، فلماذا تكون الشيوعية هى المرحلة النهائية ؟

ولكن الماركسيين يلاحظون بأن المجتمع الشيوعى هو مجتمع لاطبقى ، وحيث ان الصراع ينشأ فى وجود الطبقات المتناقضة ، فان هذا الصراع لاوجود له لعدم وجود الطبقات .

وخلاصة القول ان النظام الرأسمالى ، الذى يتنبأ ماركس بزواله ، لايعتبر نظاما مبرءاً من العيوب ، ولايعتبر بقاؤه أمراً لا مفر منه . وبالرغم من الانتقادات التى يمكن ان توجه للنظرية الماركسية ، فى بنائها المنطقى وتناقضها مع الواقع ، فإن هذه النظرية قد نجحت فى تحليل النظام الرأسمالى ، تحليلا مبسطا ، وفى التنبيه إلى فساد هذا النظام وتناقضاته ، وفى توضيح إمكانية زواله . ولقد كان لهذه النظرية تأثير كبير فى إدخال كثير من الاصلاحات فى ذلك النظام .





الفصل الثالث

تطبيقات الاشتراكية الماركسية

اولاً : النموذج المطبق فى الاتحاد السوفيتى .
ثانياً : تجربة الشيوعية فى الصين .
ثالثاً : تجربة الاشتراكية فى يوغسلافيا .

الاشتراكية ، فى نظر ماركس ، هى نظام يأتى بعد زوال النظام الرأسمالى ، بفعل قانون التطور ، الذى يعتمد على الصراع الطبقى . ولكن ماركس وإنجلز قد تحفظا فى وصف النظام الاشتراكى ، وذلك اعتقاداً منهما أن ذلك لاينسجم مع نظريتهما العلمية ، لافتقاد الجوانب الموضوعية ، التى تساعد على ذلك الوصف ، وهو ذات السبب الذى جعل ماركس يصف المذاهب الاشتراكية السابقة بالاشتراكية الخيالية .

ولكن ذلك لايمنع وجود بعض الآراء المتناثرة التى توضح أحلام ماركس . ويمكن ان نعطى تلخيصا لهذه الآراء فى القائمة التالية :

1 ـ لا تكون وسائل الانتاج فى أيدى الافراد الرأسماليين فى المجتمع الاشتراكى ، فانتقال المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية يتطلب إنتقال ملكية وسائل الانتاج الى الدولة . كما يتطلب تغييراً فى علاقات الانتاج .

2 ـ تكون المؤسسات المالية والنقدية تحت سيطرة المجتمع او الدولة . ويتطلب ذلك تنظيما للحركة المالية والنقدية يصاحب حركة الانتاج .

3 ـ ينبغى ان يكون العمل الاجتماعى ، فى المجتمع الاشتراكى ، مخططاً ومنظما قبل تخصيصه فى العملية الانتاجية .

4 ـ تحسب قيم السلع ، فى المجتمع الاشتراكى ، على أساس قيمة العمل الاجتماعى الضرورى لانتاج السلعة . ويكون الاختلاف النسبى فى أسعار السلع راجعا الى الاختلاف النسبى فى كمية العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاج تلك السلع ، وذلك تطبيقاً لنظرية القيمة .

5 ـ تحدد النسب الطبيعية اللازمة لتجديد الانتاج (الاستثمار الحقيقى) بطريقة توفر الاستخدام الكامل لعنصر العمل ووسائل الانتاج ، فالمجتمع الاشتراكى ، فى نظر ماركس ، يحقق التوظف الكامل ، بحيث لايبقى عامل عاطلا عن العمل .

6 ـ تحدد تكلفة العمل الحى ، أو حاجات العامل ، بطريقة تمكنه من الحصول على مختلف المنتجات اللازمة لحياته .

7 ـ يتم توزيع الناتج الاجتماعى النهائى ، المعد للاستهلاك ، وفقا للقاعدة العامة التى تحدد نصيب العامل بساعات العمل التى يبذلها فى العملية الانتاجية ، وذلك قبل وصول المجتمع الى الشيوعية ، تحقيقا للشعار الذى يرفعه الشيوعيون :
«من كل حسب عمله الى كل حسب حاجته» ..

وقد ترجمت هذه الآراء ، فى معظم البلدان التى تطبق النظرية الماركسية ، عمليا الى صيغة تفترض ضرورة وجود التخطيط المركزى . وهى صيغة تعارض الأسلوب الرأسمالى الذى يعتمد على حرية النشاط الاقتصادى ، والذى تدار فيه المشاريع بشكل عفوى تحت تأثير جهاز السوق . وكان من نتائج ذلك ان حلت رأسمالية الدولة محل رأسمالية الأفراد .

وقد كانت النظرية السائدة تعتقد ان العلاقات النقدية والتجارية لاتنسجم مع النظام الماركسى . فالعلاقات التجارية والنقدية تتناقض مع الاقتصاد المخطط ، لأنها تمثل ظاهرة عفوية ، ولأن إتساع نطاق التخطيط المركزى يتناسب عكسيا مع دور العلاقات التجارية والنقدية ، فكلما إتسع نطاق التخطيط كلما ضاق نطاق العلاقات التجارية والنقدية .

ولقد أصبحت آلية نظام السوق ، بطابعها الرأسمالى ، تؤلف فى هذا الاقتصاد جسما غريبا ، قد يحتمل بحكم الضرورة ، لفترة

مؤقتة ، ولكن العمل على إزالتها ، بأسرع وقت ممكن ، تعتبر واجبة حتى تتحقق الاشتراكية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان إخضاع هذه النظرية للتطبيق قد واجه بعض الصعوبات العلمية . وتنبع هذه الصعوبات من المشكلة التى تأتى من الموازنة بين الخطة والسوق ، وبين القرارات المركزية والقرارات اللامركزية .

يعتقد بعض الاقتصاديين الماركسيين ان الاقتصاد الاشتراكى لايمكن ان يوجد بدون قرارات تتخذ فى درجة عالية من المركزية ، تنظم المشاكل الاقتصادية الجوهرية . ويصعب من الناحية العملية إفتراض قدرة الاقتصاد الاشتراكى على العمل دون ان يحجز مكانا ما لعلاقات السوق بشكل مستقل عن درجة نمو القوى المنتجة .

ويمكن تصنيف القرارات الاقتصادية ، فى النظام الاشتراكى ، بصورة مختزلة ، فى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : وهى تضم القرارات الاقتصادية الأساسية مثل حجم الاستثمار القومى ، وعلاقة الدولة بغيرها من الدول .

المجموعة الثانية : وهى تضم القرارات التى تتعلق بالبنية الفردية ، والتى تخص الأفراد ، مثل تحديد نوع السلع التى يختارها الافراد لاستهلاكهم ، وإختيارهم للمهنة التى يمتهنونها ، ومكان العمل وغيرها من القرارات التى تتصف بالطابع الفردى .

المجموعة الثالثة : وهى تضم القرارات العادية التى تتعلق بحجم وتركيب الانتاج فى مختلف المشاريع والفروع الانتاجية ، وتركيب تكاليف الانتاج ، وبمراكز البيع ، ومصادر التمويل ، والاستثمارات الصغيرة ، والأساليب التى تتعلق بتحديد مكافآت العاملين الى غير ذلك من القرارات العادية .

ولا تثير المجموعة الاولى من القرارات جدلا كبيراً ، فهناك إتفاق على ضرورة إتخاذ هذه القرارات بطريقة مركزية . كما ان المجموعة الثانية لاتثير جدلا كبيراً هى الأخرى ، لأنه يفترض ان تتخذ بصورة فردية ، فالفرد من حيث المبدأ يستطيع ان يختار نوع المهنة ، وان يحدد مكان العمل ، وحجم إستهلاكه من السلع او المنتجات . ويكون للسوق ، بالمفهوم الاشتراكى ، دور كبير فى توجيه هذه القرارات إلا فى حالات نادرة .

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فانها تفتح أبوابا كثيرة للنقاش حول ضرورة المركزية واللامركزية فى إتخاذ القرارات . ونتيجة لذلك توجد إمكانيات عديدة ، تختلف فى تفاصيلها ، لتطبيق وجهة النظر الماركسية ، ومفهومها للاشتراكية .

ونحاول هنا ان نسلط الضوء على بعض النماذج التى تطبقها بعض الدول الماركسية .

أولا : النموذج المطبق فى الاتحاد السوفيتى

كان النموذج الذى يطبق فى الاتحاد السوفييتى نتاجا للثورة البلشفية، التى قامت سنة 1917م. وقد مرت التجربة السوفييتة باربع مراحل، بداية بالاشهر الاولى للثورة، وانتهاء بالتطور نحو نظام التخطيط المركزى.

المرحلة الاولى:

وهى تبدأ بقيام الثورة، وتنتهى فى النصف الثانى من عام 1918 باندلاع الحرب الاهلية، وقد تم فى هذه الفترة تثبيت اقدام الهيئة الحاكمة، وفرض رقابتها على هيكل الانتاج القائم مع المحافظة على ركائزه، والاستفادة من خبرة القائمين عليه، وقد اكتفت السلطة بالغاء الملكية الزراعية الكبيرة، وتأميم بعض المشروعات الهامة، وتأميم المصارف التجارية، والصناعات الحربية، وتجارة القمح، والتجارة الخارجية، وبعض المشروعات التى هجرها اصحابها او امتنعوا عن ادارتها واظهروا عداء للنظام الجديد.

واكتفت السلطة الحاكمة بتكوين لجان عمالية للاشراف على اصحاب المشاريع دون ان يكون لها حق التدخل الذى يشل حركة الادارة.

وقد انتهت هذه الفترة لعدة اسباب. ويمكن اجمالها فيما يلى:

1ـ معارضة بعض العناصر المتطرفة فى الحزب الشيوعى.

2ـ استيلاء العمال على المشروعات، فى كثير من الاحيان، وادارتها لحسابهم الخاص، دون ترخيص من السلطة الحاكمة.
3ـ تدخل بعض الدول الاجنبية ومحاربتها للحكومة القائمة.
4ـ اشتعال نيران الحرب الاهلية.

المرحلة الثانية:

وهى مرحلة الحرب الاهلية. واهم خصائص هذه المرحلة موجة التأميم الشاملة، ونظام الاستيلاء الجبرى على المحاصيل الزراعية، وانتشار المقايضة فى دفع الاجور وفى التبادل مع الريف، وقد كانت هذه الظروف نتيجة للمرحلة التاريخية التى فرضتها ظروف الحرب الاهلية وماصاحبها من انتشار الفوضى والبؤس والجوع فى جميع انحاء البلاد، وقد اطلق على هذه المرحلة وصف «شيوعية الحرب»..

المرحلة الثالثة:

وقد بدأت منذ عام 1921م. وقد انتهجت السلطة الحاكمة سياسة جديدة، اصطلح على تسميتها «بالسياسة الاقتصادية الجديدة NEP، ويمكن تلخيص هذه السياسة فيما يلى:

أـ السياسة الزراعية:

وبمقتضى هذه السياسة تم الغاء نظام الاستيلاء الجبرى على المحاصيل الزراعية، وفرضت ضريبة عينية محددة تأخذ جزءا من المحصول، وتترك الباقى للمزارعين، يتصرفون فيه كيفما يشاؤون، وقد سمحت السلطة الحاكمة بانتشار طبقة من المزارعين الاثرياء، الذين يستخدمون العمل الاجير، وينتجون من اجل البيع فى

الاسواق، وهى طبقة (الكولاك). وقد لعبت هذه الطبقة دورا كبيرا فى زيادة الانتاج الزراعى خلال هذه الفترة.

ب ـ السياسة الصناعية:

وبمقتضى هذه السياسة قسمت الصناعات الى نوعين من الصناعات : صناعات ضرورية للدولة مثل الصناعات الحربية والصناعات التى تقوم بانتاج الطاقة والوقود، وقد استمرت ادارتها بشكل مركزى، وصناعات اخرى تنتج حاجات الاستهلاك، وقد منحتها السلطة الحاكمة نوعا من الاستقلال، ولكن مشروعاتها جمعت فى وحدات، تختص كل منها بفرع معين من فروع الانتاج، وقد اعيدت بعض المشروعات الصناعية الصغيرة الى الملكية الفردية، ولكن ذلك حدث على نطاق ضيق.

ج ـ السياسة التجارية:

وقد عاد، بمقتضى هذه السياسة، جانب كبير من التجارة الى القطاع الخاص، وازدهرت، نتيجة لذلك، المشروعات الفردية التى اعتمدت عليها المشروعات الصناعية الحكومية، والجمعيات التعاونية، فى تزويدها بما تحتاج اليه.

المرحلة الرابعة:

وهى مرحلة التطور نحو نظام التخطيط المركزى، فقد بدأ الاتحاد السوفييتى، بعد عام 1928م، يأخذ نظام التخطيط، واصبح هيكله الاقتصادى، وطريقة عمله تتبلور وفقا لهذا النظام وقد شنت السلطة الحاكمة، منذ بداية عام 1930م حملة قاسية

على طبقة (الكولاك)، وعملت على تصفيتها. وتوسعت فى نشر المزارع الجماعية، والحكومية، وتخلصت من القطاع الخاص فى الزراعة والتجارة، واصبح القطاع العام، والقطاع التعاونى هو القطاع السائد فى الاقتصاد القومى، وبذلك تبلور الطابع الاساسى للنظام الجديد.

ويمكن ان نعطى فكرة عامة عن هيكل الاقتصاد السوفييتى فى الصفحات التالية.

هيكل الاقتصاد السوفيتى

نظم الاقتصاد السوفييتى بطريقة تكفل سيطرة الدولة على وسائل الانتاج، واحكام قبضتها على النشاط الاقتصادى ويمكن فهم الخطوط العريضة للنظام الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى ، بعد دراسة نظام الملكية، وكيفية تنظيم النشاط الاقتصادى، والمؤسسات التى تقوم بالانتاج، وتسهيل الحركة المالية، والتخطيط المركزى.

نظام الملكية:

تنقسم ملكية الاموال الى ثلاثة اقسام، فى الاتحاد السوفييتى، وهى كما يلى:

1- الملكية الحكومية (العامة): وهى تنصب على وسائل الانتاج كالارض، وماهو فى جوفها، والمياه، والغابات، والمصانع، والورش، ومناجم الفحم، والمعادن، والسكك الحديدية، والنقل الجوى، والمائى، والمصارف، والبريد والتلغراف والهاتف، والمزارع الحكومية، ومحطات الآلات والجرارات الزراعية، والمشروعات

الحضرية، والجزء الاكبر من المبانى فى المدن، والمناطق الصناعية.
وتشكل الملكية الحكومية نسبة تقترب من (95٪).
2ـ الملكية الجماعية (التعاونية) وهى تنطبق على المزارع الجماعية، وعلى جمعيات الانتاج والاستهلاك التعاونية بمختلف اصولها ومنتجاتها، وذلك باستثناء الارض التى تستغلها المزارع الجماعية، فهى لاتعتبر من الناحية القانونية ملكا لها، وان كان لها حق الانتفاع بها، بدون مقابل وبدون قيد زمنى.
وتشكل الملكية الجماعية نسبة تقترب من (3.7٪)..
3ـ الملكية الخاصة: وهى تنصب على دخول الافراد ومدخراتهم، ومنازل سكناهم الشخصية، والادوات المنزلية والاثاث، وكافة الاموال الشخصية وهى تنتقل بالبيع والشراء والارث والوصية والهبة.
اما وسائل الانتاج فلا تكون ملكية خاصة الا فى حالتين:
▫ الحالة الاولى: وهى توجد فى المزارع الجماعية والحكومية، فلكل اسرة حق التمتع بقطعة صغيرة من الارض، تحيط بالسكن، وحق ملكية ماعليها من ماشية وطيور وادوات زراعية بسيطة،
▫الحالة الثانية: وهى توجد فى المشروعات الفردية الصغيرة، وبخاصة المشروعات الحرفي، حيث يحق لصاحب الحرفة ان يمتلك ادوات الانتاح اللازمة له.
وتشكل الملكية الخاصة مايقرب من (1.3٪).
وهكذا نلاحظ ان الدولة قد تمكنت من السيطرة على وسائل الانتاج اللازمة لكل نشاط اقتصادى، ولم تعد الملكية الخاصة (الفردية) تشكل نسبة تذكر، فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج لم تعد مبدأ معترفا به، فى هذا النظام، وذلك خلافاً للوضع القائم فى النظام الرأسمالى فقد عملت الدولة الماركسية، فى الاتحاد السوفييتى، على نقل الملكية الى يد الدولة، اعتقادا منها ان ذلك ضرورى لقيام الاشتراكية.

تنظيم النشاط الاقتصادى:

لايعترف الاتحاد السوفييتى بمبدأ حرية النشاط الاقتصادى، فالنشاط الاقتصادى لابد ان تسيطر عليه الدولة، بحيث تستخدم وسائل الانتاج بطريقة تكفل اشباع حاجات الطبقة العاملة من افراد الشعب (المجتمع) ويقتضى ذلك تنظيما للنشاط الذى يتعلق بالزراعة، والصناعة، والتجارة، وغيرها من المؤسسات اللازمة لحركة الانتاج، ويمكن اعطاء لمحة عن الكيفية التى نظم بها كل ذلك فيما يلى:

أ- تنظيم الزراعية:

قسمت الوحدات الزراعية، فى الاتحاد السوفييتى ، الى نوعين:

1- المزارع الجماعية (KOLKNOZ): وهى عبارة عن وحدات زراعية تتفاوت احجامها، وتضم فى المتوسط مايقرب من (410) أسرة من اسر الفلاحين، وتمتلك مايقرب من (16) جرارا (TRACToR)واحدى عشر ناقلة (TRUCK)، و (350) بقرة وغيرها من الحيوانات، وتزرع مايقرب من (7500) هكتار من الارض. وقد بلغ عدد المزارع الجماعية عام 1963م. (38800) مزرعة وهى توظف مايقرب من (26.3٪) من قوة العمل، وتستخدم مايقرب من (42.5٪) من الاراضى الزراعية فى الاتحاد السوفييتى، وتستغل هذه الاراضى استغلالا جماعيا يعتمد على ادوات الانتاج التى تملكها كل وحدة زراعية ملكية جماعية.[11]

ويعتبر باب العضوية فى المزارع الجماعية مفتوحا للجميع ماعدا المحرومين من حقوقهم السياسية والمدنية، وهم اعداء النظام القائم). ويقبل العضو او يفصل بقرار من الجمعية العمومية

11) أوكسنفندت وهولا بانتشى (بالأنجليزية) النظم الاقتصادية ص82 ـ 83.

للمزارعين الاعضاء، ولايحق للعضو الذى يترك المزرعة ان يأخذ شيئا من اصولها.
ويتولى ادارة المزرعة مجلس منتخب، يخضع فى المسائل الخاصة باستغلال المزرعة لقرار اغلبية اعضاء الجمعية العمومية.
ولاتدفع المزرعة الجماعية ايجاراً عن الارض التى تستغلها، وهى تتمتع بحرية نسبية فى تقرير شئونها الانتاجية والتسويقية، ولكن عليها ان تلتزم بتسليم جزء من انتاجها الى الدولة، بالاسعار التى تحددها الدولة، وان تحترم ماتصنعه من قوانين تتصل بخطة الانتاج، سواء ماكان متعلقا بنوع الانتاج، او ماكان متعلقا بكميات الانتاج،
وتستطيع الدولة ان تؤثر على المزارع الجماعية بشتى الوسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية، كالتسعير الجبرى والتمييز فى القروض، وتكييف نسب تبادل المنتجات الزراعية بالمنتجات الصناعية، بالاضافة الى نفوذ الحزب،
ويقسم الناتج الصافى للمزرعة الجماعية على الاعضاء وفقا لعدد ايام العمل ونوع العمل (بسيط، مدرب، فنى) ويتمتع المزارع فى المزرعة الجماعية، بالاضافة الى ذلك، بقطعة ارض صغيرة تحيط بسكناه، وله حق استغلالعا لحسابه الخاص.

2ـ المزارع الحكومية (SOVKHOZ): وهى عبارة عن مشروعات كبيرة تملكها الدولة، وتديرها لحسابها، بطريقة تشبه ادارة المصنع العام. وكان يوجد فى الاتحاد السوفييتى مايقرب من (9175) مزرعة حكومية عام 1963م وهى تستخدم حوالى (44٪) من الاراضى الزراعية، وتستخدم مايقرب (6.6) مليون عامل زراعى، ويبلغ متوسط حجم المزرعة حوالى (6400) هكتار.. وهى تعتمد على تقنية اكثر تطورا، وتعتبر اكثر انتاجية من المزارع الجماعية، وتدفع اجور العمال فيها بطريقة تشبه طريقة الدفع فى المصانع [12].

12) نفس المصدر، ص83 ـ 84.

والانتاج فى المزارع الحكومية يعتبر اكثر تخصصا، وقد يضم الانتاج عددا من المزارع التى تنتج سلعة واحدة فى مجموعة يطلق عليها اصطلاح «الترست» مثل ترست الغلال «وترست» القطن «وترست» القطن «وترست» السكر «وترست» الدخان الماشية وتميل الدولة الى تشجيع هذا النوع من المزارع، لانه يعتبر فى نظرها اسلوبا اشتراكيا يؤدى الى الغاء الفروق بين العامل الصناعى، والعامل الزراعى، بحيث يصبح اجيراً فى وحدة انتاجية تملكها الدولة.

ويتمتع العامل الزراعى، بالاضافة الى مايحصل عليه من اجر يتناسب مع عمله، بقطعة ارض صغيرة يديرها لحسابه الخاص شأنه فى ذلك شأن المزارع فى المزرعة الجماعية.

وتقوم الدولة بتوفير بعض المحطات التى تقوم بتأجير الآلات والجرارات اللازمة للزراعة، للمزارع الجماعية، وذلك مقابل حصة من انتاج هذه المزارع.

ونلاحظ هنا ان الدولة قد سمحت بوجود القطاع التعاونى (المزارع الجماعية) وان كانت ترى ان المزارع الحكومية هى الطريقة المثلى لبناء الاشتراكية، وهى الطريقة التى تعمل على تشجيعها. وبالرغم من ذلك نظمت المزارع الجماعية بطريقة تكفل قدرتها على التدخل بصورة غير مباشرة، بما يحقق اهداف التخطيط المركزى.

ب:ـ تنظيم الصناعة:

ينقسم هيكل الصناعة، فى الاتحاد السوفييتى الى قطاعين: القطاع الحكومى، والقطاع الحرفى.

1ـ القطاع الحكومى: وهو يتدرج من المصنع الى مجموعة من المصانع المجمعة فى وحدة تتكامل اما افقيا او رأسيا .

المصنع: ويعتبر الخلية الاولى فى هيكل الصناعة، ويشرف عى ادارته مدير تعينه الدولة، وهو مسئول عن سير العمل بالمشروع،

ويكفل له القانون حق تعيين الذين يشتركون معه فى العمل، وتعاونه هيئة تتكون من بعض المساعدين المتخصصين. ويتكون المصنع من اقسام مختلفة (قسم الانتاج، قسم العمال، قسم الحسابات.. وهكذا). ويتمتع المصنع باستقلال من الناحية المالية، يجعله قادرا على العمل وفقا لقاعدة الربح، فى اطار الاسعار التى تحددها الدولة، وفى اطار برنامج الانتاج الذى تحدده الخطة، وينظر الى الارباح التى يحصل عليها المصنع على انها مؤشر لكفاءته.

التكامل الافقى (الترست): تضم المصانع فى مجموعات تحقق نوعا من التكامل الافقى، يسمى (الترست)، وهى تتبع فرعا معينا من فروع الانتاج، واهم وظيفة لهذه المجموعات هى .

تنسيق العمل بين مختلف المشروعات التابعة لها ، وتموينها بما تحتاج إليه من موارد ، وتصريف منتجاتها .

التكامل الرأسى (المجمع) :

تضم المصانع ، أحيانا ، فى مجموعات تتكامل رأسيا ، تسمى المجمع (Combinat) . وتكون وظيفة المجمعات مشابهة لوظيفة الترست ، ولكنها تتناول إنتاجا واحداً فى مراحله المختلفة .

وتخضع هذه المشروعات جميعها إلى إدارات حكومية تتبع الوزارات المختصة . وتشرف الوزارة على تنفيذ ماتضعه الدولة من خطط إنتاجية من الناحية المادية (والمالية) ..

2 ـ **القطاع الحرفى** : وهو يشمل نوعين من الوحدات الانتاجية : المشروعات الفردية ، والجمعيات التعاونية الانتاجية .

المشروعات الفردية : وتجد هذه المشروعات فى بعض فروع الانتاج الثانوية مثل الأحذية ، والتجليد ، والتصوير ، والحياكة ، والخدمات مثل الحلاقة .

المشروعات التعاونية : ونجدها فى القطاع الحرفى تضم عدداً من العمال الذين يتبعون حرفة واحدة.

ولايخضع القطاع الحرفى ، فى نشاطه ، بصورة مباشرة لخطط الانتاج التى تضعها الدولة ، ولكنه يقع تحت رقابة الدولة وإشرافها ، وهى تستطيع أن تمارس عليه ضغطا معينا ، نتيجة لتركز المواد الأولية ومصادر الائتمان فى يدها ، بالاضافة إلى رقابتها المباشرة التى تهدف إلى منع هذا القطاع من التحول إلى وحدات رأسمالية تعتمد على العمل الأجير .

ونستنتج من ذلك أن الدولة ، فى الاتحاد السوفيتى ، نظمت الصناعة بطريقة تكفل له سيطرة مباشرة وغير مباشرة ، تساعدها على تنفيذ خطط الانتاج . وهى تسمح بالمشروعات الفردية فى أضيق الحدود . وتحاول ان تتدخل دائما حتى تمنع تحول هذه المشروعات الى مشروعات رأسمالية .

جـ - تنظيم التجارة :

يتم تصريف الانتاج عن طريق نوعين من المؤسسات فى الاتحاد السوفيتى : المتاجر الحكومية ، والجمعيات التعاونية .

1 - **المتاجر الحكومية** : وهى متاجر تملكها الدولة ، ويقوم بادارتها موظفون تابعون للحكومة . ويكون بعض هذه المتاجر متخصصا فى تموين المشروعات ، وبعضها يقوم بتوفير حاجات الأهالى . وقد تجمع المتاجر ، فى كل منطقة ، فى وحدات تسمى «التورج» ، تكون وظيفتها توريد السلع للمتاجر الأعضاء فيها ، والاشراف عليها . ويتبع هذه الوحدات إداراتها ومخازنها . ويمكن أن تتخصص المتاجر فى سلعة واحدة .

وتوجد ، بالإضافة إلى ذلك ، متاجر كبيرة تشبه المتاجر فى النظم الرأسمالية ، من حيث الشكل ، وهى متشعبة الأقسام . كما توجد متاجر تابعة لبعض الوزارات الإقتصادية .

2 ـ **الجمعيات التعاونية** : وتعتبر الجمعية التعاونية هى الخلية الأولى فى النظام التعاونى ، الذى يوجد بالاتحاد السوفيتى ، وهى عبارة عن مشروع يمون قرية أو أكثر . وقد يملك متجراً أو أكثر من متجر . ووظيفة الجمعية الأساسية هى توريد السلع اللازمة لمتاجرها والإشراف عليها .

وتجمع مختلف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، التى تتبع منطقة معينة ، فى إتحاد إقليمى ، يقوم بالتنسيق بينها ، ويضمن حاجات أعضائه .

ويقوم على رأس الاتحادات الاقليمية للجمعيات التعاونية اتحاد مركزى وهو بمثابت وزارة للجمعيات التعاونية ، فى كل جمهورية .

ويضاف إلى هذا الجهاز التجارى المنظم نشاط المزارع الجماعية ، فهذه المزارع تعمل على تصريف منتجاتها بطريقة مباشرة ، دون استخدام الوسطاء .

ونلاحظ هنا أن القطاع الخاص فى التجارة لاوجود له ، إذ يعتبر ذلك مناقضا للإشتراكية ، ولذلك لاتسمح الدولة بوجوده ، كما نلاحظ أن الدولة تسيطر على حركة التجارة ، وهى التى تحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع مواصفات الخطة . وتلتزم المزارع الجماعية ببيع منتجاتها حسب الأسعار التى تضعها الدولة ، وإلا كانت عرضة لشتى أنواع العقوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

د ـ تنظيم المصارف :

يتميز الجهاز المصرفى ، فى الإتحاد السوفيتى ، بالتركز الشديد ، فلا توجد إلا أربعة أنواع من المؤسسات المتخصصة ،وهى كما يلى :

1 ـ **مصرف الدولة** (Gosbank) : وهو بمثابة المصرف المركزى ، ويقوم بالخدمات التالية :

- إصدار النقود الورقية والمعدنية .
- إقراض المشروعات الصناعية والتجارية قروضا قصيرة الأجل.
- إقراض المشروعات الزراعية الحكومية قروضا قصيرة الاجل وطويلة الاجل .
- تزويد المشروعات بما تتطلبه من أموال بقصد المحافظة على اصولها الانتاجية ، وتطبيق الفنون الانتاجية الجديدة .
- تمويل بناء الوحدات السكنية فى الريف .
- تولى الحسابات التى تتعلق بالتجارة الخارجية ، وذلك بالاشتراك مع مصرف التجارة الخارجية .
- الرقابة على تنفيذ المشروعات للخطط الانتاجية والتجارة التى تكلف بها ، وذلك عن طريق الاشراف على حسابات المشروعات (حركة الايرادات والمصروفات) .

2 - **مصرف الاستثمار** : وهو عبارة عن مؤسسة تتولى اقراض القروض طويلة الأجل فى عدد من الأغراض . وأهم هذه الاغراض هو الاستثمارات التى تقوم بها المشروعات الانتاجية العامة (ماعدا الزراعة) ، وتمويل إقامة الأبنية السكنية فى المدن .

3 - **مصرف التجارة الخارجية** : وهو يتولى القيام بالمهام التالية :
- عمليات تحويل النقد التى تتعلق بالمدفوعات الخارجية من وإلى الاتحاد السوفيتى .
- الاحتفاظ بحسابات هيئات التمثيل الدبلوماسى.
- خدمة السائحين فى تحويل العملات .
- الاشراف على بعض حسابات التجارة الخارجية ، بالتعاون مع مصرف الدولة .

4 - **صناديق الإدخار** : وهى تقوم بقبول ودائع الافراد . وتتولى شراء وبيع سندات القروض الحكومية ، كما تقوم ببعض التحويلات من المودعين إلى الجهات الادارية .

وتعتبر جميع هذه المؤسسات تابعة للدولة ، وتحت إشرافها المباشر ، ويقوم بالخدمة فيها موظفون يتبعونها ، ويتقاضون رواتبهم من خزينتها ، وأهم وظائف هذا الجهاز تنفيذ الخطط التى تتعلق بالحركة النقدية .

ويخضع النشاط الاقتصادى ، فى الإتحاد السوفيتى ، لما يسمى بنظام مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ . وتشترك فى وضع الخطة المركزية عدة جهات كالمجالس الإقليمية ، والوزارات ، والإدارات الحكومية المكلفة بجمع الاحصاءات ، وهى تستقى معلوماتها من مختلف المشاريع الإنتاجية . وتشرف المجالس الاقتصادية ، وذلك بالتعاون مع السلطة المحلية والمركزية ، على المشروعات الإنتاجية ، وتعمل على التنسيق بين نشاطها ، والارتقاء بمستوياتها الفنية ، وإنتاجيتها ، وتحسين ظروف العمل بها ، وفقا لمتطلبات الخطة المركزية .

وتعتبر الخطة ، فى الإتحاد السوفيتى ، قانونا ينبغى أن تسير بمقتضاه ، وتلتزم بتنفيذه مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية .

ويشمل التخطيط مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، إذ تضع الدولة خطط (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) يغطى بعضها فترة تصل إلى عشرين سنة ، وهى تنظم بمقتضاها حركة التحول ، وتوجه على أساسها شئون الانتاج ، والتوزيع ، والتبادل .

وتحدد الخطة برنامج العمل ، وفقا للأهداف ، التى تضعها الدولة ، ويعتبر الانتقال من المرحلة الاشتراكية إلى المرحلة الشيوعية فى مقدمة هذه الأهداف .

ونلاحظ مبدأ المنافسة الرأسمالية لاينسجم مع هذا النظام ، فالحركة الانتاجية ، وكمية الانتاج ، وأسعار المنتجات ، وتخصيص الموارد فى العمليات الانتاجية ، تحدد كلها بما يتلاءم مع أهداف الخطة التى تسعى الدولة لتحقيقها .

ويمكن أن نضع الخطوط العريضة لنظام التخطيط المركزى فى القائمة التالية :

1 ـ تمتلك الدولة ، وتسيطر على وسائل الانتاج المادية .. ولذلك تبدأ الدولة الماركسية ، عادة ، بتأميم وسائل الانتاج ، ونقل ملكيتها للدولة (الحكومة) ..

2 ـ يتم الانتاج بناء على خطة يعدها جهاز التخطيط ، وفقا لنظام محدد يعتمد على جمع المعلومات ، وتنسيقها ، واستخدامها فى بناء الخطة .

3 ـ لايعتمد الاقتصاد على السوق ، وإنما يعتمد على الأوامر التى يصدرها جهاز التخطيط وفقا للخطة ، فهو الذى يحدد نوع وكمية الانتاج .

4 ـ يتم تصريف الانتاج وإيصال المنتجات إلى أفراد المجتمع عن طريق المؤسسات التى تملكها الدولة أو تقع تحت رقابتها وإشرافها مثل الجمعيات التعاونية ، والمتاجر الحكومية .

5 ـ يتحدد إختيار الأفراد بتلك السلع أو المنتجات التى يتم إنتاجها وفقا للخطة ، فالفرد حر فى إنفاق مايحصل عليه من دخل ، وبالكيفية التى تناسبه ، فى شراء السلع التى يحتاج إليها . وتوفر الدولة نظاما يعبر بوساطتها الفرد عن عدم رضاه إذا كانت السلعة لاتناسب ذوقه وحاجته ، وتأخذ ذلك مؤشراً ودليلا فى بناء الخطة القادمة ، لتحسين جودة الانتاج . وتستخدم الصحف أحيانا لتحقيق هذا الغرض .

6 ـ لايستطيع المستهلك أن يؤثر فى الأسعار، لأن الدولة تقوم بتحديدها وفقا للخطة ، ويتم تغييرها بنفس الطريقة ، ولذلك لايتغير الانتاج بسبب تغير الأسعار ، كما هو الحال فى النظام الرأسمالى :

7 ـ تحدد أجور العمال من قبل الدولة ، وتعمل على تغييرها بما يتلاءم مع متطلبات الخطة ، مع مراعاة وجود الحافز على الانتاج .

8 ـ يمكن للعمال أن يختاروا نوع العمل ومكان العمل ، ولكن الدولة تستطيع أن تستخدم بعض الأساليب غير المباشرة ، التى من شأنها توجيه العمال ، وفقا لمتطلبات الخطة .

9 ـ تتولى الدولة ، بالإضافة إلى وضع الخطط اللازمة لتوفير الحاجات المادية لأفراد المجتمع ، توفير الخد مات الصحية والتعليمية ، وتعمل على تمويل برامج التدريب بناء على متطلبات الخطة .

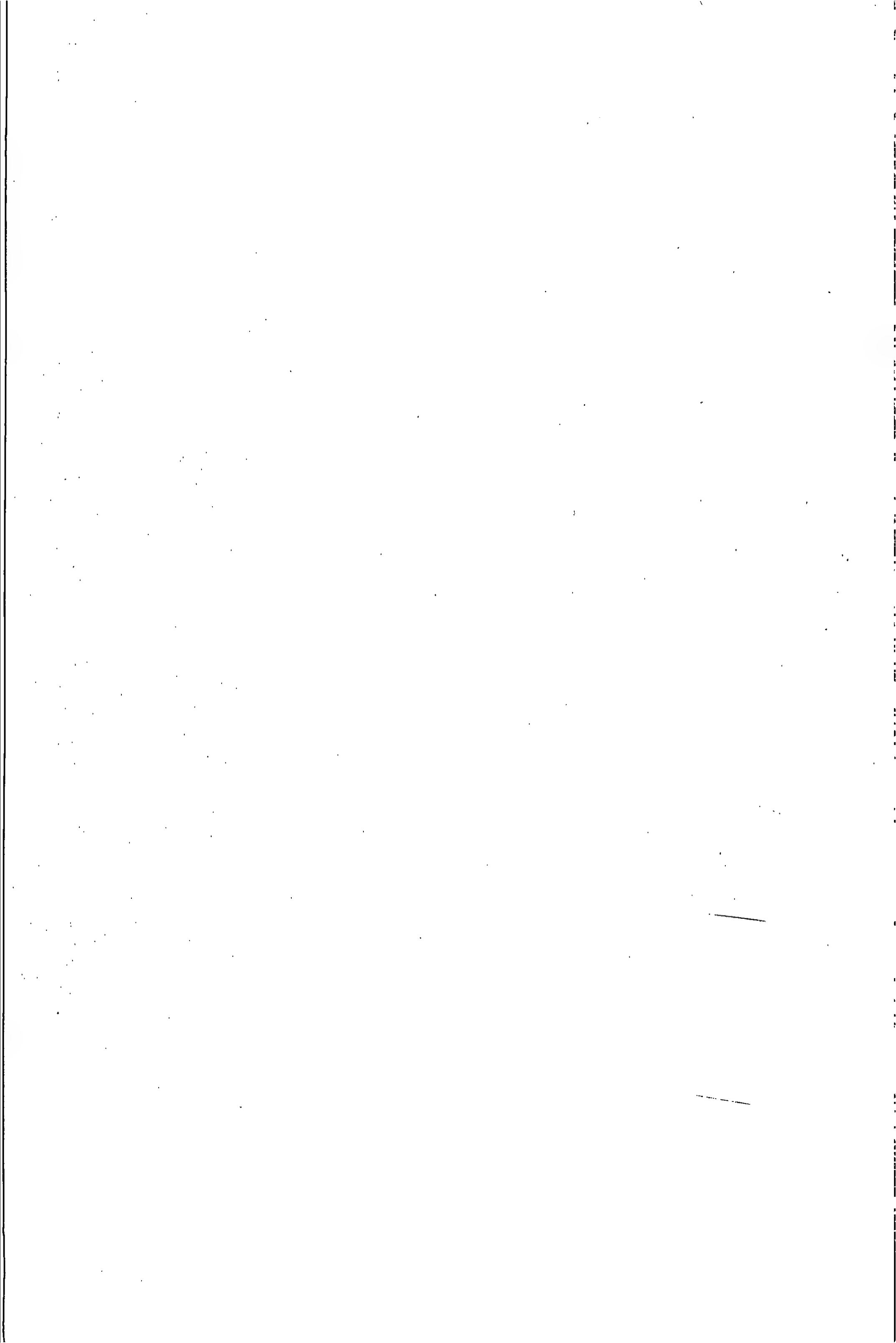
10 ـ تسيطر الدولة على الحركة النقدية والمالية ، فهى تمتلك المؤسسات النقدية والمالية ، وتضع هذه المؤسسات فى خدمة الخطة وأهدافها ، إذ تقوم هذه المؤسسات بالاشراف والرقابة والتمويل وما الى ذلك من الخدمات وفقا لمتطلبات الخطة .

ونلاحظ من ذلك أن دور السوق ، بالمفهوم الرأسمالى ، لاوجود له فى نظام التخطيط المركزى . فالحركة الاقتصادية لاتكون بصورة عفوية ، وإنما تكون موجهة ومنظمة ومبرمجة . ولذلك يتطلب هذا النظام سيطرة الدولة ، وإحكام قبضتها على كل قطاع ، حتى لاتسير الأمور سيراً منافياً لأهداف الخطة الاقتصادية ، التى تضعها الدولة . وبذلك يكون مبدأ الملكية الفردية (الخاصة) ، ومبدأ حرية النشاط الاقتصادى ، والمنافسة الرأسمالية ، منافيا لهذا النظام .

أما بالنسبة لمبدأ الاعتراف بالربح فإنه يكيّف بطريقة تجعله خادما لأهداف الخطة ، إذ ينتقل الربح ، كما تنتقل الملكية ، إلى الدولة .

ويمكن أن نشبه الاقتصاد المخطط مركزيا باقتصاد شركة كبيرة تسيطر على وسائل الانتاج ، وتديرها لحسابها الخاص ، بوساطة ميزانية عامة . وقد صنف بولدنج (Boulding) مثل هذه الشركات ، وفقا لحجم الدخل القومى ، كما يلى : الاتحاد السوفيتى ، جمهورية الصين الشعبية ، البنتاجون ، تشيكوسلوفاكيا ، جنرال موتورز ، يوغسلافيا ، جنرال إلكتريك ، بلغاريا ، جنرال داينمكس ، حتى نصل إلى آخر القائمة فنجد ألبانيا .[13]

13) المادة 7 من الدستور.



ثانيا : تجربة الشيوعية فى الصين

كان النموذج الذى طبق فى الصين نتاجا للثورة التى قام بها ماوتسى تونج . وقد إستطاع هذا الزعيم الصينى تكوين حزب شيوعى ، ناضل فى سبيل الاستلاء على مقاليد الحكم فترة طويلة وقد تم استلاء الحزب الشيوعى على مقاليد الحكم عام 1949م . بعد حرب أهلية شاملة بين الصين الحمراء ، وصين شان كاى شيك ، مابين عام 1945 وعام 1949م.

وقد افترض زعماء الحزب الشيوعى انهم قادرون على تقصير فترة الانتقال ألى الاشتراكية ، وجعل هذه الفترة أقل من الفترة التى استغرقها زملاؤهم فى الاتحاد السوفيتى، بالرغم من كون الصين فى ذلك الوقت أكثر تخلفا من روسيا عام 1917م .

وتظهر الأحداث مقدار لهفتهم وعجلتهم لتحقيق ذلك الحلم ، حتى انهم تجاهلوا الحكمة فى مشروعاتهم . وجانبوا الاعتدال ، مما إضطرهم إلى استخدام القوة للاسراع بمراحل الانتقال .

ويمكن ان ندرج المراحل التى مرت بها الصين فيما يلى :

المرحلة الأولى : حركة الإصلاح الزراعى :

كانت مهمة الثورة العاجلة تتركز فى إعادة بناء الاقتصاد الوطنى ، الذى دمره الاستعمار اليابانى، والحروب الأهلية الطاحنة ، والرأسمالية الاجنبية والوطنية على حد سواء .

ولذلك كانت الاشارة الأولى، التى عرفها الشعب الصينى ، تتعلق بحركة الإصلاح الزراعى . وقد تقدمت هذه الحركة على

غيرها لأن تاريخ الصين كان دائما تاريخ فلاحيها . فالزراعة تمس حياة أكثرية السكان ، وحضارة الصين قائمة على إقتصاد بلدها القارى ، الذى لم يكن يستغل ، سوى الارض ، طوال تاريخه .
وقد كان هدف الحكومة الصينية ، منذ قيامها ، هو العمل على بناء مجتمع إشتراكى كامل، تكون فيه وسائل الانتاج ملكا للدولة ..

وقبل تنفيذ هذا البرنامج كان الملاك والفلاحون الأثرياء يمثلون نسبة تقل عن (10٪) من سكان القرى ، ويمتلكون ما يزيد عن (70٪) من مجموع الاراضى المزروعة ، بينما تملك النسبة الباقية

من السكان ما تبقى من الارض المزروعة . وقد جعلهم هذا الامر يستأجرون الأرض ، أو يؤجرون أنفسهم ، ليعيشوا تحت رحمة ملاك الأراضى . وكان الاستغلال فى أبشع صوره ، متمثلا فى ايجار الارض ، والرهومات الفاحشة ، والربا على القروض بشكل يخلو من الرحمة والشفقة ، ويصل الى حد لا يحتمل ، فقد بلغت ايجارات الأرض نسبة ثلثى المحصول ، وتصل الفائدة على القروض الى (100٪) من المبلغ الاصلى ، ولذلك كان السواد الاعظم من الفلاحين لا يمكنهم اكتساب ما يكفى لوجبة طعام جيدة ، بالرغم من عملهم المرهق ، الذى لا يتوقف طوال العام .

وقد قدر لبرنامج حركة الاصلاح الزراعى مدة ثلاث سنوات ، يتم خلالها القضاء على نظام ملكية الارض الاقطاعية ، وادخال نظام ملكية الفلاحين للأرض ، وذلك تحريراً لقوى الانتاج الفردية ، وتنمية للانتاج الزراعى ، وتمهيداً لتصنيع الصين .

وتنفيذاً لهذا البرنامج تم تدريب (300) ألف جندى شيوعى ، ليقوموا باعلان (ثورة الفلاحين الكبرى) فى جميع انحاء الصين ،

وقد زحف الجند من قرية الى أخرى ، وقاموا بتشجيع الفلاحين على السخط والتمرد والثورة على أوضاعهم المزرية .

وقد وضعت ممتلكات جميع الافراد فى قوائم ، وصودرت الاراضى والمساكن والآلات الزراعية ، والحيوانات ، والحبوب والأسمدة وغيرها من وسائل الانتاج . وقد انقلبت نتيجة لهذه الحركة ملكية (47) مليون هكتار من الاراضى ، بما فيها من حيوانات وأدوات زراعية ومساكن ومخازن للغذاء ، من أيدى طبقة الملاك للتوزيع على (300) مليون فلاح ، وذلك ما بين عام 1949 وعام 1952 م ، وبناء على ذلك تم تحرير الفلاحين من علاقات الارض الاقطاعية ، واكتسبت قوى الانتاج فى الريف اساسا جديداً للحياة ، وبدأت بعد ذلك المرحلة الثانية للتنمية .

المرحلة الثانية : مرحلة التخطيط المركزى :

ظهر فى هذه المرحلة مشروع السنوات الخمس (1953-1957) . وصدر دستور الجمهورية الشعبية الصينية ، الذى اقره المجلس الوطنى الأول لنواب الشعب ، وهو يحدد شكل الملكية كما يلى :
« ان الملكية الجماعية الجزئية لجماهير الشغيلة هى شكل انتقالى ، لتنظيم الفلاحين الفرديين ، وأصحاب الصناعات اليدوية الفرديين ، وسائر الشغيلة الفرديين ، وقيادتهم الى الملكية الجماعية للجماهير الشغيلة »[14] .

14) هذا هو النقد الذى يوجه الكتاب الاخضر، انظر الطبعة الكاملة يناير 1984م.، ص77.

وقد عممت فى هذه الفترة الجمعيات التعاونية (الجماعية) مع بقاء الاراضي بايدى الفلاحين . وتمكنت الحكومة من انشاء (750) ألف جمعية تعاونية . ، ما بين عام 1953 م وعام 1957 م ، وهى تضم (96٪) من أسر الفلاحين ، وعددها فى ذلك الوقت (122) مليون أسرة ، يبلغ عدد أفرادها (540) مليون فلاح وكان العمل فى هذه الجمعيات يسير وفقا لخط النظام السوفيتى . وقد مكن هذا النظام الحكومة المركزية من الاشراف التام على انتاج المواد الغذائية والمنتجات الاساسية الاخرى ، كما مكنها من مضاعفة عمل الفلاحين .

المرحلة الثالثة : مرحلة الزحف العظيم !

وهى تسمى أحيانا بسياسة القفزة الكبرى . وقد كانت سياسة الحكومة فى هذه المرحلة تقضى بدمج الجمعيات التعاونية لتؤلف منها وحدات كاملة أطلق عليها اسم (الكوميونات) وكانت سياسة الحزب فى هذه المرحلة ، بالاضافة الى ذلك ، تهدف الى الغاء الملكية الخاصة للفلاحين ، لأنه يخشى اعادة تركيزها مع الزمن . وكان الحزب يعتقد أن إلغاء الملكية ليس اجراء اصلاحيا فحسب ، بل هو

إجراء ثورى ، لان توزيع الاراضى لم يكن غاية فى حد ذاته وانما هو مرحلة من المراحل التى ينبغى ان تقضى الى النظام الجماعى . وهكذا كانت سياسة الحكومة هى تعميم نظام الكوميونات الشعبية ، فى جميع انحاء الصين ، وتشجيعها وكانت هذه الكوميونات تقوم ، الى جانب الزراعة ، بالانتاج الصناعى وصيد الاسماك والرعى ومختلف الحرف بالإضافة الى مسئولياتها الثقافية والصحية .

وقد أخذت الدولة بسياسة التأميم فى القطاع الصناعى حتى كانت جميع الصناعة خاضعة لسيطرة الدولة وأصبحت غالبيتها ملكا لها . وعملت الدولة على جمع أبناء المدن منذ بداية عام 1960 م . فى وحدات ادارية مماثلة للكميونات الريفية .

وقد قامت الدولة باحتكار التجارة الخارجية ، منذ قيام الجمهورية الشعبية ، وألفت وزارتان للتجارة احداهما لللتجارة الخارجية ، تشرف على تجارة ماوراء البحار ، والاخرى للتجارة الداخلية ، وهى تسيطر على الانتاج الداخلى ، وحركة المبيعات والمشتريات فى داخل البلاد . واخذت الدولة بعد ذلك تخضع الانتاج لاشرافها فى حدود برامجها المقررة .

نظام الكوميونات

تم فى عام 1958 م . تأسيس عشرة آلاف كوميون . وأصبحت مقاطعات بكاملها تنظيم ضمن تأسسات الكوميون ، وتعتبر الكوميونات وحدة انتاجية تجمع السلطة الادارية والانتاج العام . ويعيش فيها الفرد وفق المبدأ الشيوعى «كل حسب طاقته .. كل حسب حاجته» وهو مبدأ يحقق حلم كارل ماركس فى تكوين المجتمع الشيوعى المنشود . وتنظيم الكوميونات كما يلى :

ـ يعمل المواطن فى الكوميون ، مهما كان مركزه وعمله ، من أجل الجميع مقابل اكله وملبسه وسكنه .

- تمنح للعامل الماهر علاوة «مصرف جيب» لشراء بعض (الكماليات) مثل السجائر .
- لا يفرق في نوع وكمية الطعام ، الذى يقدم لمواطنى الكوميون ، بين الافراد ، فهناك نصيب محدد لكل فرد لا يتعداه .
- يختار كل مواطن فى الكوميون نوع عمله فى البداية ، ولكن مجلس الكوميون يقرر بمرور الايام صلاحية كل فرد للعمل الذى يقوم به .
- لا يجوز لمواطن الكوميون ان يكون عاطلا عن العمل ، كما لا يجوز له أن يمتنع عن العمل بغير سبب .
- لكل مواطن من مواطنى الكوميون ترك الكوميون الى الجهة التى يريدها على أن تترك كل شيء وراءه ، ويسقط حقه فى ثروة الكوميون العامة ، التى هى ملك للكوميون .
- يباع انتاج الكوميون للحكومة ، وتتراوح ضريبة الانتاج ما بين (7٪) الى (12٪) ، فكلما زاد الانتاج انخفضت نسبة الضريبة ، ولكل كوميون ميزانيته الخاصة به .
- تصرف ايرادات الكوميون ، بعد ان ينجز عمله وفق المنهاج التى يعد له ، فى رفع مستوى حياة مواطنى الكوميون .

وقد تدعم هذا النظام فى القطاع الزراعى والصناعى وتمكنت الحكومة بمقتضى هذا النظام من توجيه الاقتصاد الوطنى ، والسيطرة عليه .

وقد كانت الحكومة الصينية تهدف ، فى مشروعها الثانى للسنوات الخمس ، الى تحقيق قفزة كبيرة الى الامام ، واستعجال الزمن فى بناء قاعدة صناعية فى الصين ، تنافس اعظم قوة صناعية أوروبية الى جانب تعزيز القوى العسكرية .

وقد خصص فى مشاريع القفزة الكبرى للتنمية الاقتصادية الصناعية (65٪) من ميزانية الدولة العامة ، فى حين تم تخصيص (10٪) فقط للزراعة والغابات واحتجاز المياه والمحافظة عليها ، و

(13٪) للنقل والمواصلات . وكانت الخطة الرئيسية لعام 1959 م . تقضى بتخفيض مخصصات التنمية الزراعية الى (7٪) بالاضافة الى الاستعانة بالاموال التى بدأت تتكدس فى خزائن الجمعيات التعاونية وتخصيصها لمشاريع التصنيع .

وفى بداية تنفيذ مشروع السنوات الخمس تبين للدولة أن زيادة السكان فى الصين كانت تعادل الزيادة السنوية فى بانتاج الحبوب ، وبات من الواضح أن أسلوب التنمية الذى سارت عليه الصين لا يصلح لها تماما . فقد كانت تواجه مشاكل تختلف عن المشاكل التى تواجه النظام السوفيتى فى فترة تقابل الفترة التى تمر بها الصين فى تنميتها الاقتصادية وأصبح جليا أن التنمية الزراعية لم يعد فى الامكان وضعها فى المرتبة الثانية ، فى سبيل تركيز التنمية على الصناعات الثقيلة . وبات من الواضح تماما أن النمو الصناعى يرتبط ارتباطا دقيقا بالانتاج الزراعى ، وقد أثيرت هنا مشكلة تتعلق بالبرنامج الذى وضعه الصين فى المشروع الثانى للسنوات الخمس : هل يجب تغير هذا البرنامج بحيث تعطى الزراعة أولوية واهتماما أكبر على حساب الصناعة الثقيلة ام لا ؟

ولكن الحزب الشيوعى كان يرى أن هذا التغيير يتعارض مع الاساس الموضوع فى التنمية الاقتصادية ، ومع الافكار الايديولوجية للحزب الشيوعى ، الذى يؤمن بأن الصناعة الواسعة فى الزراعة سوف تقضى على دعامة النظام الاجتماعى وهو الفلاح وهكذا توجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الى معالجة المشكلة بحلول غير جذرية ، وذلك عن طريق التوجيهات التى تتعلق بتحسين طرق الادارة فى المزارع .

وما حل عام 1959 م . حتى كان الشعب الصينى يعانى من أزمة حادة بسبب نقص المواد الغذائية ، مما أدى الى اضطرار الدولة ، من أجل التغلب على الجوع ، الى ارجاع (5٪) من الاراضى الصالحة للزراعة والمخصصة للكوميونات الى الافراد المزارعين ليقوموا بالانتاج فيها لحسابهم الخاص ، كيفما شاؤا ، وأن يأكلوا

من حاصلاتها ما يحتاجون اليه ، وبيع الباقى بأفضل سعر ممكن .
وبرزت ، نتيجة لذلك ، عدة أسواق حرة ، يقوم فيها التجار ببيع المواد الغذائية لمصلحتهم الخاصة .
وقد أعيد تنظيم الكوميونات الزراعية الكبيرة ، التى قامت على أساس التجميع الكبير ، بطريقة مخالفة لذلك تماما ، فأصبحت الوحدة فى هذه المزارع تشتمل على عشرين رجل وامرأة .
ويعنى ذلك ان الحزب الشيوعى قد اضطر الى التراجع عن سياسة الاتجاه المباشر الى تحقيق الشيوعية . الا ان الحزب الشيوعى ، بالرغم من ذلك ، لم يتراجع عن سياسته فى العمل على بناء مجتمع اشتراكى ، تكون فيه كل وسائل الانتاج بيد الدولة .
وفى ظل هذه السياسة كانت المشاريع الاقتصادية تبنى وتدار بوساطة جهاز الحكومة ، وفقا لنظام التخطيط . فقد كان التخطيط يمثل مكانا مرموقا ، تحت اشراف الحزب الشيوعى ، بعد أن سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادى وبالرغم من محاولة الصين ابراز مدى الاختلاف بين تجربتها وتجربة الاتحاد السوفيتى ، نتيجة للصراع السياسى بينهما، فإننا نعتقد ان هيكل الاقتصاد فى الصين لا يختلف فى خطوطه العامة عن هيكل الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى . وذلك لان وسائل الانتاج تتركز فى يد الدولة ، والانتاج والتوزيع يتم وفقا لخطة الدولة ، ويتم الاشراف على تنفيذه من قبل اجهزة الدولة المختلفة وان اختلفت من الناحية الشكلية فالطابع العام لنظام الملكية هو ذات الطابع فى الاتحاد السوفيتى ، وقد نظمت الزراعة والصناعة والتجارة والمؤسسات الاخرى بطريقة تكفل سيطرة الدولة عليها ، وهى تخضع الى السياسة العامة للحزب .
ويشاع أن الصين بعد موت ماوتسى تونج بدأت تتراجع عن الخط الاشتراكى ، ولكن ذلك ليس كافيا لتصنيفها ضمن النظم الرأسمالية الفردية أو غيرها من النظم الاخرى .

(14) المادة 7 من الدستور .
* بدأ الاهتمام يتجه الى الزراعة والصناعات الخفيفة جنبا الى جنب مع الصناعات الثقيلة . وقد روعى ذلك فى الخطة الخمسية الثالثة (66ـ1970 م) .

ثالثا : تجربة الاشتراكية فى يوغسلافيا

كانت يوغسلافيا، قبل الحرب العالمية الثانية، دولة متخلفة، تعتمد على الاقتصاد الزراعى، الذى يتسم بالتخلف التقنى، ويقتصر الانتاج الصناعى فيها على عدد من الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات والاحذية، والصناعات الغذائية، وما شابه ذلك. وكانت المشروعات الصناعية، الكبيرة نسبيا، تنتج المواد الخام وبعض السلع النصف مصنوعة، وغالبا ما كانت ملكيتها لرأس المال الاجنبى.

وقد تمكن الحزب الشيوعى اليوغسلافى، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، من ممارسة السلطة الفعلية فى بلده، واستطاع ان يؤمم معظم وسائل الانتاج، وذلك بمصادرة ممتلكات رعايا الدول الاعداء والمستثمرين الاجانب واغنياء الحرب.

وقد أقر الحلفاء، فى مارس 1945م، الخطط التى وضعت لرسم مستقبل يوغسلافيا، وتكوين دولة جمهورية اتحادية، تحل محل الحكم الملكى، الذى كان موجودا قبل الحرب، وان يستمر تيتو ومؤيدوه فى السلطة.

وفى نهاية سنة 1945م. حقق الحزب الشيوعى الجديد «حزب الجبهة الشعبية» انتصارا فى الانتخابات، وقبل الناخبون قيام الجمهورية الاتحادية واستمرار التأميمات التى تمت أثناء الحرب.

وقد حاولت يوغسلافيا ان تتبع نظام التخطيط المركزى، أسوة بالاتحاد السوفيتى، ولذلك أممت المصانع والمصارف وتجارة الجملة ووسائل المواصلات وجزءاً من تجارة التجزئة، ودفعت الحرفيين الى تكوين التعاونيات. وتمكنت من بناء نظام اقتصادى يعتمد على الملكية العامة، وقامت الدولة بادارته مباشرة عن طريق الوزارات والمديريات، خلال الفترة التى تلت الحرب مباشرة.

ولكن بعض التطورات قد حدثت، وأدت الى خلق التنافر بين النظامين الشيوعيين فى كل من الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا فقد حاول الاتحاد السوفيتى خلق نوع من التكامل بين اقتصاديات الدول الشيوعية الجديدة فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى، ولكن هذه المحاولة لم تقابل بالاعتراض الا من جانب يوغسلافيا، التى اعتبرتها محاولة لاحلال الاهداف والاوامر السوفيتية محل الاهداف القومية التى جاءت يوغسلافيا من أجلها.

هذا الخط المستقل، والاصرار على التمسك به، ترتب عليه اصدار قرار من المنظمة العالمية للاحزاب الشيوعية بطرد يوغسلافيا من عضوية المنظمة عام 1948م. وأصبحت يوغسلافيا دولة شيوعية منعزلة، محرومة من المساعدات السوفيتية.

وابتداء من عام 1948م. بدأت الحكومة فى يوغسلافيا تخفف

درجة المركزية والتحكم. ووضعت ادارة المشروعات ورسم سياستها، تدريجيا، فى أيدى العاملين.

وتجدر الاشارة هنا ان نظام التخطيط المركزى قد ظلت له الغلبة فى التطبيق حتى نهاية عام 1952م: ويعزى البعض اتباع يوغسلافيا لهذا الاسلوب الجديد الى الخلاف بينها وبين الاتحاد السوفيتى، الذى أدى الى طردها من المنظمة العالمية للاحزاب الشيوعية. ولكن الحزب الشيوعى اليوغسلافى يعزى هذا الخلاف نفسه الى هذا الخط الجديد الذى لم يكن الاتحاد السوفيتى راضيا عنه. ففى عام 1950م. استحدث نظام أعطيت بمقتضاه ادارة المشروعات الى مجالس العمال. وقد إستوجب هذا التحول الى مبدأ «الادارة الذاتية» او ما يعرف «بالتسيير الذاتى» والتخلى عن نظام التخطيط المركزى، وما انطوى عليه من المركزية فى ادارة الاقتصاد القومى. وحل محل النظام المركزى نظام لامركزى مرن للتخطيط سمى باقتصاد السوق الاشتراكى، غير ان هذا النظام لم يطبق بشكل عام الا فى بداية عام 1953م.

نظام التسيير الذاتى

نظام التسيير الذاتى هو الذى اكتشفته يوغسلافيا بعد ان تخلت عن نظام التخطيط المركزى. وبمقتضى هذا النظام تكون المشروعات الاقتصادية مسيرة من قبل العاملين فيها، وبطريقة ذاتية. ويمارس العاملون فى المشروعات الاقتصادية، بموجب هذا النظام، مجموعتين متكاملتين من الوظائف:

المجموعة الأولى:

وهى تشمل اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بتحديد سياسة

المشروع، وتنظيم استخدام العمل فيه، والاشراف العام على مختلف اوجه المشروع وفروعه، بالاضافة الى توزيع الصافى لنشاط المشروع. ويقوم بممارسة هذه المجموعة من الوظائف مجلس العمال ومجلس الادارة.

المجموعة الثانية:

وهى تشتمل على وظائف الادارة والاشراف على العمليات التفصيلية للانتاج، التى تضع القرارات الاساسية موضع التنفيذ، ويقوم بهذه الوظائف مساعدون اداريون كالمحاسبين والمهندسين ومديرى الافراد وما شابه ذلك.

وبالرغم من استقلال العاملين فى المشروع، الا انهم ملزمون بادراته والعمل فيه بما لا يتنافى مع القانون ومع مراعاة تنفيذ التزامات المشروع نحو المجتمع.

ولا يباشر العاملون فى المشروع الحق فى الادارة بطريقة مباشرة، بل يباشرونها من خلال مجلس منتخب من العمال، وهو يعتبر ممثلا لهم.

وينتخب العمال بالمشروع مجلس العمال، لمدة معينة، وذلك بالاقتراع السرى، ويعتبر مجلس العمال هو الهيئة الادارية العليا فى المشروع، وهو الذى يقوم بتقرير الامور الاساسية التى تتعلق بسياسة المشروع.

ويتوقف عدد اعضاء مجلس العمال على حجم المشروع وأسلوب تنظيمه، غير انً مجالس العمال يتراوح عدد أعضائها بين (15) و(120) عضواً.

ويقوم مجلس العمال بانتخاب رئيس له فى أول اجتماع من بين اعضائه.

ويتخذ مجلس العمال قراراته اثناء الاجتماعات بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين من أعضائه.

ويحضر مدير المشروع جلسات مجلس العمال، وكذلك الحال بالنسبة لاعضاء مجلس الادارة، وهم يعتبرون هيئة تنفيذية لمجلس العمال.

وتقوم مجالس العمال بدعوة جميع العاملين للاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر عادة وذلك لمناقشة الامور الهامة التى تتعلق بالمشروع والقيام باستفتائهم فى الامور المعروضة وذلك بالاقتراع السرى.

ويقوم مجلس ادارة المشروع بادارة المشروع مباشرة فى اطار قرارات وتوجيهات مجلس العمال، مع مراعاة القوانين والقواعد التى تقررها الحكومة.
ويتكون مجلس الادارة من عدد من الاعضاء يتراوح ما بين ثلاثة الى احدى عشر عضوا، بمن فيهم المدير بحكم منصبه.

وينتخب مجلس الادارة فى أول اجتماع لمجلس العمال بالاقتراع السرى.

ولا يتقاضى اعضاء مجلس العمال ومجلس الادارة أية مكافأت، كأعضاء فى هذه المجالس، غير أجورهم العادية، ويتم اختيار المدير، وهو المسئول عن عمليات الادارة اليومية، من بين المرشحين، ويرجع الاختيار النهائى الى لجنة مشتركة تتكون من ممثلى مجلس العمال

فى المشروع وممثلى الجمعيات المهنية المختصة الذين تعينهم الحكومة المحلية فى المنطقة التى يقع فيها المشروع.

ويقوم المدير بتنظيم عمليات الانتاج، وادارة العمليات المختلفة؛ بما يتفق مع سياسات وقرارات مجلس العمال ومجلس الادارة. وهو الذى يقوم بتمثيل المشروع فى مباحثاته وعقوده مع المشروعات الاخرى.

كيفية العمل فى المشروع:

1 ـ يقوم المشروع بالانتاج وبيع الانتاج، وبذلك يحقق عائدا من هذه المبيعات.

2 ـ يقطع من العائد الذى يحققه المشروع مايلى:

- تكاليف العمليات الانتاجية مثل تكاليف المواد والطاقة وأقساط الاستهلاك التى تتعلق بالمبانى والمعدات، والفوائد التى تتقاضاها الحكومة الاتحادية بصفتها المالكة لوسائل الانتاج التى يستخدمها المشروع.

- الاجور، والمرتبات التى تدفع لجميع العاملين فى المشروع بمن فيهم أعضاء الادارة.

3 ـ ما يتبقى تقطع منه الضريبة على الارباح، وهى تذهب للحكومة الاتحادية.

4 ـ ما يتبقى تقطع منه نسبة معينة تعطى للكوميون الذى يقع المشروع فى دائرته.

5 ـ ما يتبقى بعد ذلك يكون تحت تصرف مجلس العمال الذى يقوم بتوزيعه بين الاستخدامات التالية:

أ ـ اعادة الاستثمار لتوسيع نطاق المشروع وتحسينه.

ب ـ الانفاق على بعض النواحى التى تفيد العاملين فى المشروع مثل بناء المساكن، ومساعدة أبناء العمال فى التدريب والتعليم.

ج ـ اعطاء المكافأت للعاملين فى المشروع وذلك لحفزهم على زيادة انتاجيتهم ورفع كفاءتهم.

وقد اتجهت الحكومة الى تعميم هذا الاسلوب فى معظم المشروعات الاقتصادية، سواء كانت صناعية او زراعية، ونتيجة لذلك اتجهت الحكومة الى تشجيع المزارع التعاونية.وتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية، وتصفية المزارع الجماعية اذا رغب اعضاء المزرعة فى تحقيق هذا الهدف، وأعطيت الحرية لاعضاء المزارع الجماعية فى تركها، ومنحتهم الحق فى أخذ الممتلكات التى أحضروها عند انضمامهم الى هذه المزارع، وقامت بتشجيع الادارة الذاتية فى المزارع الجماعية نفسها.

ولذلك أصبح النظام السائد فى الزراعة هو ملكية المزارع لمزرعته الخاصة، وادارتها بمفرده، اذا رغب فى ذلك، بطريقة مستقلة. بالاضافة الى وجود الجمعيات التعاونية الزراعية، والمزارع الجماعية التى تدار بأسلوب التسيير الذاتى. وأصبح المزارع يمتلك ويدير تعاونيا مشروعات القرية وبعض الآلات الزراعية الثقيلة ومراكز تربية المواشى وما شابه ذلك.

وتقوم التعاونيات الزراعية بشراء السلع الاستهلاكية المصنعة لسد حاجات اعضائها، كما تقوم ببيع المنتجات الزراعية نيابة عنهم، بالاضافة الى الاقتراض وخلق أرصدة للمدخرات.

وقد أعطيت الجميعات التعاونية مزايا منها: الحصول على الاسمدة والآلات الزراعية بأسعار منخفضة، وامكانية الحصول على القروض، وتقديم خدمات التسويق، بالاضافة الى تقديم الاستشارات والنصائح الفنية الخاصة بالزراعة وتربية الحيوانات.

وبالرغم من ان ادارة الاقتصاد اليوغسلافى قد ظلت تعتمد على التخطيط الا ان نظام التخطيط قد أحدثت فيه تغييرات هامة وهى تتعلق بدور كل من ادارة المشروع وقوى السوق والحكومة فى الخطة.

دور ادارة المشروع:

نالت مجالس العمال سلطات واسعة فى ادارة المشاريع خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل الصافى للمشروع ورصيد الاستثمار وتوجيه الانتاج، بصرف النظر عن مصادر التمويل، وأصبحت قرارات هذه المجالس تؤثر بشكل ملحوظ فى وضع الخطة.

دور السوق:

كان للاستقلال الذى تتمتع به المشروعات، وتطبيق اللامركزية بالنسبة للقرارات الخاصة بالانتاج والاستثمار، أثر كبير فى ابراز دور السوق وأهميته فى تحديد كمية السلع التى يحتاجها افراد المجتمع، وتحديد كمية عوامل الانتاج اللازمة لاتمام العملية

الانتاجية. وأصبحت اختيارات المستهلك تؤثر تأثيرا كبيرا فى توجيه القرارات الاستثمارية.

دور الحكومة:

أصبح دور الحكومة فى ادارة المشروع، وفى التدخل المباشر فى القرارات الاقتصادية، يتناقص. وأصبحت الحكومة تعمد، فى ظل النظام الجديد، الى التأثير بطريقة غير مباشرة لتنفيذ الخطة وذلك عن طريق الوسائل النقدية والنظام المصرفى والمالى.

كيفية عمل الاقتصاد القومى:

ينظر الى الملكية باعتبارها ملكية اجتماعية فى نظام التسيير الذاتى، وتقوم الحكومة بتخصيصها حتى تنتفع بها المشروعات المختلفة. ويمكن تلخيص أسلوب العمل بالكيفية التالية:

1 ـ يقوم المشروع بالانتاج وتحديد الكمية اللازمة وفقا لظروف العرض والطلب.

2 ـ يتحدد سعر السلعة وفقا لظروف العرض والطلب بالسوق.

3 ـ يحصل المشروع على المواد والمعدات اللازمة لعملية الانتاج وذلك بابرام عقود مع المشروعات الاخرى التى تقوم بتوفيرها.

4 ـ يقتصر تحديد الاسعار مركزيا على المجالات التى تتعلق بالمنافع العامة مثل المواصلات والاتصال، والمشروعات الجديدة فى بعض الصناعات الاساسية والمحددة.

5 ـ تحدد الخطة العامة الاهداف الاجمالية للقطاعات المختلفة، وهى تعتبر استشارية، وتهدف الى اعطاء المشروع فكرة عامة وواضحة عما يمكن ان يحدث فى الاقتصاد خلال العام. ولكن المشروع يقوم بأعماله وفقا لمصالحه.

6 ـ تستخدم الاساليب غير المباشرة فى توجيه الانتاج فى المشروعات المختلفة مثل الائتمان وتوزيع الدخول الصافية للمشروعات حيث تستخدم لحفز المشروع على السير وفق نمط او اطار الخطة.

7 ـ لا يتم تمويل المشروعات من ميزانية الدولة، ولكن الدولة تعطى قروضا للمشروعات، وهى واجبة السداد، كما يتم التمويل عن طريق اعادة استثمار المشروعات لارباحها.

8 ـ تقدم القروض على اساس تنافسى للمشروعات المختلفة، حيث تقدم القروض الى المشروعات التى يتبين المصرف ان لها اعظم فرصة للنجاح.

9 ـ يعتمد النظام المصرفى على المصرف المركزى (الاتحادى) وعلى مجموعة من المصارف المتخصصة، وهى اما مصارف تجارية او مصارف للاستثمار او مصارف مختلطة، وقد ربطت المصارف مع المشروعات، بحيث اصبح المصرف يتوقف وجوده على ضرورة مساهمة عدد من المؤسسين فى رأسماله، وتدار هذه المصارف عن طريق مؤسسيها، حيث ان لكل منهم قوة تصويتية تتناسب مع ما يمتلكه من رأسمال المصرف، ولا يسمح لأى مؤسس ان يحوز اكثر من (10٪) من رأس المال المصرف.

10 ـ يحق للمصرف المركزى (الاتحادى) تحديد الارصدة الاجبارية، وتغيير الشروط والقواعد المتعلقة بقبول اعادة التمويل،

التى تمكنه من التحكم فى اتجاهات الائتمان، وتغيير معدل الفائدة بالنسبة لكل فئة من فئات الائتمان.

وهكذا نلاحظ ان نظام التسيير الذاتى، الذى يطبق فى يوغسلافيا هو عبارة عن نظام يقترب من نظام السوق، الا ان نظام الملكية فيه لا يعتمد على مبدأ الملكية الفردية، لان الملكية تعتبر فى هذا النظام ملكية عامة (اجتماعية)، ولكنه يعترف بمبدأ المنافسة، وبدور السوق فى تحديد الاسعار وكميات الانتاج، ويعترف بالاضافة الى ذلك بالربح باعتباره محركا للعملية الاقتصادية الانتاجية. ولذلك يعتبر، أحيانا، نظاما اصلاحيا، فى الوسط بين الرأسمالية الفردية ونظام التخطيط المركزى او رأسمالية الدولة.

ولكن يوغسلافيا ترى ان نظام التسيير الذاتى هو النظام الذى يتمشى مع النظرة الماركسية، لان هذا النظام يحرر العمال من سيطرة الرأسمالية، ويفتح أمامهم آفاقا جديدة دون الخضوع لسيطرة الدولة، اذ تكون ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية وتستخدم هذه الوسائل لمصلحة العمال، وبذلك يتوافق أسلوب الانتاج مع نظام الملكية فى مثل هذا المجتمع الاشتراكى.

ويمكننا ان نخرج من كل ما تقدم، بدراستنا للنظرية الماركسية وكيفية تطبيقها، بمايلى:

1 ـ ان هناك امكانيات كثيرة لتطبيق النظرية الماركسية، ويرجع ذلك الى عدم تحديد مفهوم الاشتراكية تحديدا دقيقا، فهى تعتبر مرحلة من المراحل التى تأتى بعد الرأسمالية، بذلك يمكن ان نعتبر كل مرحلة تأتى بعد الرأسمالية اشتراكية اذا أخذنا بنظرية المراحل، دون تحديد مفهوم للاشتراكية.

2 ـ اذا حددنا مفهوم الاشتراكية، بكيفية او باخرى، فإن الوصول الى الاشتراكية لا يتطلب مرور المجتمع بالمرحلة الرأسمالية، وقد اتضح ذلك من واقع كل من الاتحاد السوفيتى، والصين، ويوغسلافيا وغيرها من الدول التى اتبعت نهج الاتحاد السوفيتى.

3 ـ ان الانتقال الى النظام الجديد تصاحبه، فى معظم الاحيان، بعض السلبيات التى تبقى من النظام القديم، خاصة عندما تكون هذه السلبيات مستندة الى أسس ومفاهيم عميقة الجذور من الناحية التاريخية، ويتطلب هذا الامر تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق النظام الجديد، بحيث لا يتعثر هذا التطبيق او ينتكس.

4 ـ ان الانتقال الى النظام الجديد يتطلب نمو الانتاج حتى تتحول المشروعات القائمة به الى أدوات منظمة فى خدمة الاقتصاد القومى وتوفير حاجات افراد المجتمع.

5 ـ ان مليكة وسائل الانتاج ينبغى ان تكيف بحيث يصبح استخدامها متاحا لجميع افراد المجتمع، والا تتركز فى ايدى فئة قليلة. فالعدالة والمساواة الاقتصادية لا تتحقق الا اذا كان الفرد قادرا على الانتفاع بالثروة الاجتماعية والحصول على المكافأة التى تتناسب مع مجهوده وعمله.

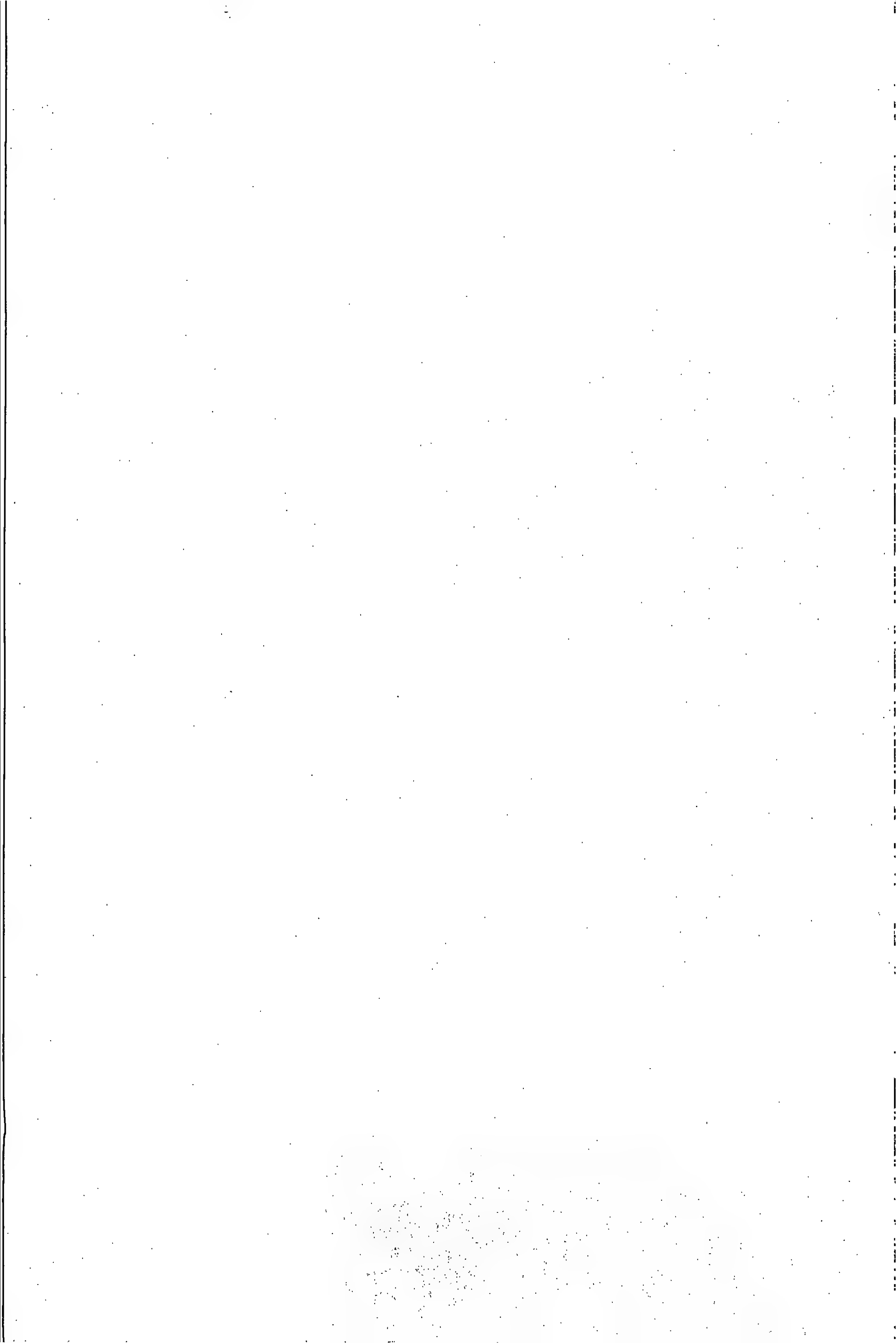
6 ـ ان مسألة الملكية تأتى فى مقدمة المسائل التى يعالجها النظام الاقتصادى وان هذا النظام يتوقف على كيفية معالجتها وما يتعلق بها من المسائل التى تتصل بالنشاط الاقتصادى.

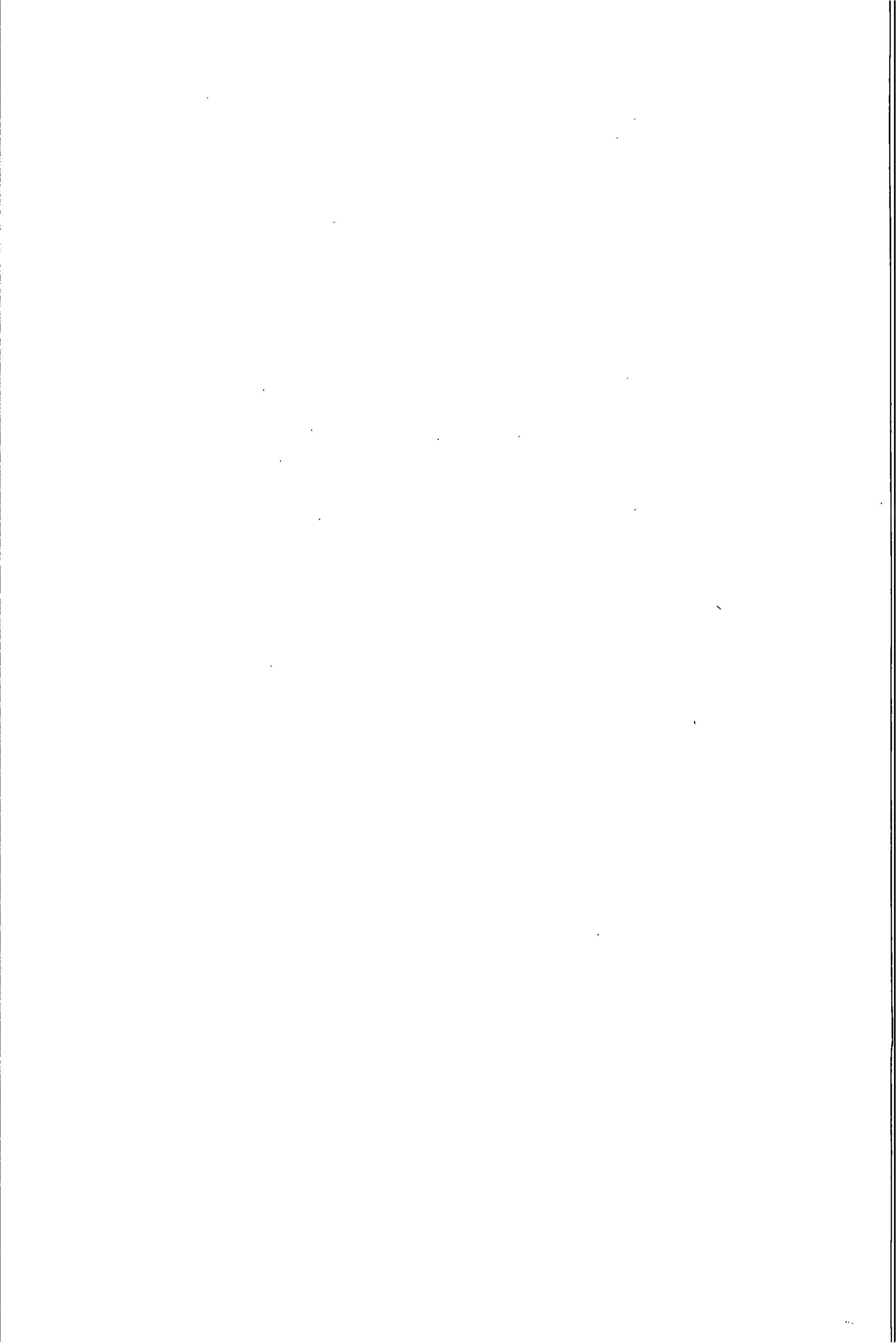
7 ـ ان دور السوق يتوقف على طبيعة الملكية. وهو يكون فى النظام الجديد مخالفا للدور الذى يلعبه فى النظام الرأسمالى من حيث

الكيفية التى يتم بها تخصيص الموارد، والكيفية التى يتم بها توصيل المنتجات اللازمة لاشباع حاجات الافراد، وقد يتعطل هذا الدور بسبب تدخل الدولة تدخلا مباشرا فى النشاط الاقتصادى وفقا لنظام التخطيط المركزى.

8 ـ ان نقل الملكية للدولة ليس كافيا لايجاد علاقة جيدة بين رب العمل والعمال، فالعلاقة تعتمد فى النظام الرأسمالى على وجود نظام الاجرة، وتدمير هذه العلاقة يقتضى عدم وجود رب عمل وعامل، ولكن نقل الملكية للدولة يجعل العلاقة موجودة فالدولة تقوم بالقضاء على الملكية الرأسمالية ولكنها تحل محل رب العمل القديم عمليا وتبقى نفس العلاقة وهى علاقة الاجرة.

9 ـ ان نظام المشاركة فى الارباح يوقع المجتمع فى ذات العلاقة التى تعتمد على نظام الاجرة، وان كان يعتبر خطوة متقدمة نحو نظام المشاركة فى الانتاج، الذى يمكن العمال من الحصول على حقهم فى الانتاج، ويخلصهم من سيطرة رأس المال.





الفصل الرابع

الملكية والاشتراكية

الملكية والاشتراكية

يبدأ تطبيق الاشتراكية الماركسية بنقل الملكية الى الدولة . ويرى الماركسيون ان هذا الاجراء شرط اساسى لقيام الاشتراكية ، التى تعتبر مرحلة انتقالية تمهد لوصول المجتمع الى الشيوعية التى تنتفى فيها علاقات الملكية .

فالملكية ، عند ماركس ، هى الرابطة التى تربط بين الفرد وظروف الانتاج فى المجتمع . وتكون مجموعة الروابط والعلاقات التى تنشئها الملكية التعبير القانونى لعلاقات الانتاج فى المجتمع .

وقد استخلص ماركس ، من ذلك ، ان اى تغيير فى وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج لابد ان ينعكس على الملكية ، ونظامها القانونى ، واساسها الشرعى ، والصورة التى تتخذها بوصفها تعبيرا قانونيا لعلاقات الانتاج القائمة .

وقد ربط ماركس الملكية بالعمل حتى ذهب الى القول بان الانسان يملك نفسه بالانتاج ، عندما يعمل وينتج ما هو لازم لحياته الخاصة .

ولقد تطورت الملكية ، فى نظر ماركس ، حتى اصبحت تعنى حق المالك فى استغلال عمل الغير ، والحصول على انتاجه بدون مقابل ، واصبح امتلاك العامل لناتج عمله مستحيلا ، واصبحت الملكية وسيلة (يفقد بها الانسان ذاته)، ولم تعد نظاما قانونيا سليما يعكس علاقات الانتاج ، ويعبر عنها ، بل اصبحت عقبة فى سبيل الانتاج ، ووسيلة للتناقض والصراع ، تهدد النظام الاجتماعى بالانهيار .

ويفرق اصحاب النظرية الماركسية بين صورتين من صور الملكية :

اولا : الملكية الشخصية ، ويقصد بها ملكية الاموال المخصصة لاشباع الحاجات الشخصية للفرد واسرته ، وهى تسمى باموال الاستهلاك .

ثانيا : ملكية وسائل الانتاج ، وهى ملكية الاموال التى تستخدم فى انتاج اموال اخرى .

وقد اهتمت الماركسية بالصورة الثانية من صور الملكية الفردية ، وكانت محل انتقادها وهجومها . ورأت فيها سببا للصراع الطبقى والتناقض الاجتماعى . وطالبت بالغائها تماما .

ولقد رأينا ان تحريم الملكية الفردية ونقلها الى الدولة (الحكومة) ليس كافيا لوجود علاقة انتاج جديدة ، ينتقى بمقتضاها استغلال رب العمل للعامل ، لان المنتجين الحقيقيين (العمال) مازالوا اجراء رغم انتقال اوضاع الملكية [15].

ونريد ان نطرح هنا قضية الملكية ، والنظريات المختلفة ، التى يمكن الاستناد اليها فى تبرير الملكية الفردية والاجتماعية ، حتى تتضح العلاقة بين الملكية والاشتراكية ، والكيفية التى يمكن بها تنظيم الملكية بطريقة تضمن تحقيق الهدف المطلوب .

تعريف الملكية :

يقصد بالملكية اسناد مال معين ، لاشباع حاجة معينة . فالحاجة هنا تعطى حق الملكية . ويمكننا ان نصف علاقة الملكية بانها علاقة منع او امتناع . فالذى يملك مالا من الاموال يسيطر عليه ويمنعه عن غيره ، او يمتنع المال بطبيعته واستخدامه عن الغير .

ويبرزهنا السؤال التالى : ماذا يعطينا حق المنع ؟ بعبارة اخرى ماذا يحق لنا ان نملك ؟.

ان الاجابة التى نعطيها للسؤال السابق هى التى تحدد الاطار الذى يتعلق بنظام الاموال ، والسلطات التى يمارسها من تسند اليه الملكية ، فى سبيل الانتفاع بها ووضعها موضع الاستخدام .

وظائف الملكية :

تقوم الملكية بثلاث وظائف وهى كما يلى :

اولا : الوظيفة الطبيعية :

فالملكية تشبع الحاجات ، وتؤدى الى حفظ كيان الانسان واستمرار وجوده . وتتعلق هذه الوظيفة باموال الاستهلاك ، فالانسان يستخدم الاموال التى تقع تحت تصرفه ، ويمنع الغير من استخدامها بقصد اشباع حاجاته .

ويمارس المالك ، فى هذا الصدد ، نشاطين : النشاط الاول يتعلق بجمع وزيادة ملكيته رغبة منه فى الاطمئنان على حياته ووجوده . ويسمى هذا النشاط «بالقوة الجاذبة». والنشاط الثانى يتعلق بالدفاع عن ملكيته ، وهو يؤدى الى الصراع مع غيره ، فى سبيل المحافظة على الملكية وزيادتها ويسمى هذا النشاط «بالقوة الدفاعية».

فالقوة الجاذبة تعمل على تكديس الثروة ، والقوة الدفاعية تعمل على ضمان بقائها ، وامتناع انتقالها ووصولها الى الآخرين . وينطلق الانسان ، لتحقيق ذلك ، بدافع من انانيته وحبه للبقاء . ولا يمكن اهمال هذا الجانب من معالجة مسألة الملكية .

ثانيا : الوظيفة الاستثمارية :

فالملكية تحقق دخلا للفرد . وتنصب هذه الوظيفة على وسائل الانتاج ، فوسائل الانتاج يمكن ان تستخدم فى تحقيق دخل معين بالنسبة للفرد ، ولكن الطريقة التى تنظم بها هذه الوظيفة تختلف باختلاف نظام الملكية .

ثالثا : الوظيفة الاجتماعية :

وهى تجمع بين الوظيفتين السابقتين ، وتعنى استخدام الاموال لمصلحة المجتمع واستمرار وجوده . فالحاجات يمكن تصنيفها الى حاجات فردية وحاجات اجتماعية . ولابد من اشباع هذه الحاجات حتى نضمن بقاء المجتمع .

ويمكن جمع هذه الوظائف كلها فى وظيفة واحدة وهى وظيفة اشباع الحاجات ، اجتماعية كانت او فردية ، فالوظيفة الاستثمارية للملكية يقصد من ورائها تحقيق الدخل لاشباع الحاجات الانسانية ، والوظيفة الاجتماعية هى مركب من الوظيفتين الاخريين .

وبمقارنة الوظائف التى تقوم بها الملكية نجد ان بعضها ذو صفة فردية ، وان بعضها الآخر ذو صفة اجتماعية . ولقد اثار ذلك تساؤلا يتعلق بتنظيم الملكية ، وتحديد حق التملك : هل نراعى فى ذلك مصلحة المجتمع ام مصلحة الفرد ؟

وقد ظهرت عدة نظريات تفسر ظاهرة الملكية وضرورتها بالنسبة للفرد والجماعة . ونقوم بالقاء نظرة حولها فيما بعد .

السلطات التى تمنحها الملكية للمالك :

اذا كان بالامكان تحديد المالك ، فان الملكية ، باعتبارها حقا ماليا ونظاما قانونيا ، تخول المالك السلطات التالية :

اولا : سلطة الاستعمال :

وهى سلطة تتناسب مع الوظيفة الطبيعية ، وتخول المالك حق

استعمال الشيء محل الملكية فى كل ما اعد له ، وفى كل ما يمكن ان يستعمل فيه .

ثانيا : سلطة الاستغلال :

وهى سلطة تتناسب مع الوظيفة الاستثمارية ، وتخول المالك حق استغلال المال محل الملكية بحيث يعود عليه بناتج او دخل معين .

ثالثا : سلطة التصرف :

وهى تخول المالك حق نقل الملكية الى الآخرين ، باية طريقة مشروعة من طرق نقل الملكية ، كالهبة والوصية والارث والبيع وغيرها . وقد تصطدم هذه السلطة مع الوظيفة الاجتماعية للملكية اذا تطلب ذلك بقاء الاموال تحت تصرف الجماعة باستمرار .
ويكون حق الملكية حقا جامعا ، ومطلقا ، من الناحية الفقهية ، اذا كان هذا الحق يشمل السلطات الثلاث ، واذا كان المالك قادرا على ان يعتد به فى مواجهة الغير وتكون له الاولوية على المال .
ونلاحظ مما تقدم ما يلى :
1- ان الملكية تعتبر ، من الناحية القانونية ، حقا يمنح المالك ، بغض النظر عن طبيعة المالك ، سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف ، تحقيقا لوظائف الملكية .
2- ان تنظيم الملكية يعتمد على الدور الذى يتم التأكيد عليه . وتهدف الاشتراكية ، بصورة عامة الى تأكيد الدور الاجتماعى للملكية . ويستهدف ذلك امرين :
الاول : يتعلق بتحديد نظام الملكية لمجال الملكية ، بحيث يحرم حق التملك الخاص بالنسبة لبعض الاموال ، ويترك هذا الحق بالنسبة للبعض الآخر . ويعتمد ذلك على النظرية التى نستند اليها فى تنظيم الملكية .

الثانى : تقييد حق الملكية بالنسبة لبعض الاموال ، وذلك بوضع القيود على السلطات التى تمنح للمالك ، لتأكيد الوظيفة الاجتماعية للملكية .

وتعتبر الطريقة التى تنظم بها الملكية معيارا للتمييز بين النظم الاقتصادية المختلفة . وتبرز هنا اهمية الملكية وعلاقتها بالاشتراكية .

وحتى نتمكن من فهم تلك العلاقة نحاول دراسة بعض نظريات الملكية .

نظريات الملكية

تعتمد الرأسمالية على مبدأ الملكية الفردية ، وحرية النشاط الاقتصادى الذى يستند الى الملكية الفردية ، والمنافسة ، تحقيقا للمصلحة الفردية . ولا تؤمن المذاهب الفردية بتقييد الملكية ، لان تقييد الملكية يؤدى الى تقييد النشاط الاقتصادى ويحول دون تحقيق المصلحة الفردية ، ومصلحة المجتمع .

وتوجد عدة نظريات تعتمد عليها المذاهب الفردية فى تبرير الملكية . وحتى نتمكن من فهم دور الملكية لابد من التعرض لهذه النظريات .

نظرية الحق الطبيعى :

تعتبر الملكية ، وفقا لهذه النظرية ، حقا طبيعيا يحقق الوظيفة الطبيعية التى تؤديها الملكية . فالانسان يسعى لاشباع حاجاته الاساسية اللازمة لحفظ كيانه ، ولذلك كان حق الملكية وحياة الانسان امرين لاينفصلان ، والانسان منذ اللحظة الاولى التى يجد فيها ما لا قابلا لاشباع حاجة معينة ، يتجه بغريزته الى تملك

هذا المال والاستئثار به ، ولذلك تثبت الملكية للانسان بمجرد وجوده ، كما تثبت الحرية للانسان بمجرد مولده ، ذلك لان الملكية والحرية تتلازمان .

واذا كان ذلك كذلك فان حق الملكية لايجوز تقييده او الحد من اطلاقه والمساس به . فالملكية ينبغى ان تكون مطلقة ولا يجوز منع الافراد من ملكية الاموال .

ونلاحظ ان هذه النظرية تربط بين الوظيفة وحق الملكية . وقد رأينا ان الوظيفة الطبيعية تنصب على اموال الاستهلاك بينما نلاحظ ان حق الملكية يتجاوز هذه الاموال . ولعل اصحاب هذه النظرية يرون وجود علاقة بين وسائل الانتاج واموال الاستهلاك بحيث تكون الاولى ضرورية للاخرى .

ولقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات وهى كما يلى :

1ـ اذا كانت الملكية حقا طبيعيا فان ذلك يستلزم وجودها عند كل فرد من افراد المجتمع ، ولا يجوز ان يحرم فرد من حقه الطبيعى ، ولكن ذلك يجعلنا امام امرين : الامر الاول : ان تكون الملكية مطلقة ، بحيث يستطيع كل فرد ان يملك ما يشاء ، فيحرم بعض الافراد من الملكية ، وهى حق طبيعى ، لمحدودية الموارد . الامر الثانى : ان تكون الملكية عند كل فرد من افراد المجتمع ، ولذلك يجب تقييدها ، لنفس السبب . فلا يمكن ان نستنتج من نظرية الحق الطبيعى مبدأ اطلاق الملكية الفردية بل العكس هو الصحيح .

2ـ لايمكن تشبيه حق الملكية بحق الحرية وقياسها على هذا الحق ، فالحرية يمكن ان توجد عند كل فرد ولا يتعارض ذلك مع وجودها عند الآخرين ، ولكن الملكية تتعلق باموال محدودة فى كميتها ، وهى حين توجد عند شخص معين يمتنع وجودها عند آخر ، فالملكية علاقة منع اما الحرية فلا تعتمد على مثل هذه العلاقة ، ولذلك يكون من الخطأ تشبيه الملكية بحق الحرية .

ونستنتج من ذلك ان الملكية ضرورية لاشباع الحاجات الانسانية حتى تقوم بوظيفتها الطبيعية ، ولكن ذلك لايقتضى ان يكون حق الملكية مطلقا ، فالاموال اما ان تكون اموالا مخصصة للاستهلاك واشباع الحاجات بصورة مباشرة ، واما ان تكون اموالا مخصصة للانتاج ، واذا كان اشباع الحاجات حقا طبيعيا لافراد المجتمع ، فان هذا الحق يقتضى تقييد ملكية اموال الانتاج ، بطريقة تكفل استمرار قدرة الافراد على اشباع حاجاتهم .

نظرية وضع اليد :

تجد المذاهب الفردية تبريرها للملكية الفردية فى وضع اليد او الاستيلاء وشغل الشىء محل الملكية . وبناء على هذه النظرية يكون لاول من يضع يده على اى عنصر من عناصر الطبيعة حق ملكية هذا العنصر ، ويصبح بذلك المالك الشرعى له ، وعلى الغير احترام ملكيته ، فالحق هنا يرجع الى سبق المالك فى وضع يده على الشىء محل الملكية . ولا تضع هذه النظرية حدا يقف الشخص عنده ولا يتجاوزه فمن يجد مالا لا مالك له فان له حق ملكيته ، كبر هذا المال او صغر .

ولقد تعرضت هذه النظرية للنقد من النواحى التالية :

1- لاتصلح فكرة وضع اليد لتبرير شرعية الملكية ، وذلك لان وضع اليد يكون نتيجة للملكية وليس سببا فيها . فالمالك له حق الحيازة ووضع اليد على لشىء محل الملكية ، ولا تكون الملكية نتيجة لوضع اليد .

2- لاتصلح فكرة وضع اليد لتبرير كل اشكال الملكية ، فالملكية العقارية لايمكن تبريرها وفقا لهذه النظرية ، لان وضع اليد يفترض وجود شىء لا مالك له ، وذلك امر لايمكن تصوره فى الملكية العقارية ، كما ان فكرة الوضع لاتصلح لتبرير الملكية فى كل حقبة

من حقب التاريخ ، فاذا كانت تبرر نقطة الانطلاق فانها لاتصلح لتبرير ما يأتى بعدها .
3ـ تعتبر واقعة وضع اليد والاستيلاء واقعة تحتاج الى تبرير يسوغ شرعيتها ، فلا يمكن ان تستند الملكية الى واقعة تعتمد على الصدفة والقوة ، وبدون اى معيار من العدالة وحسن التوزيع .
ونستنتج من ذلك ، بالرغم من ان الاموال كان اصلها بدون مالك ، ان نظرية وضع اليد لا تعطينا تبريرا مقنعا للملكية لانها تحتاج ذاتها الى تبرير ، فهى نظرية تصف ما تم تاريخيا ، ولكنها لاتصلح ، بمعيار العدالة ، لتأسيس نظام الملكية وشرعيته .

نظرية القانون الوضعى :

يقول أصحاب هذه النظرية بأن الموارد الطبيعية كانت مشاعاً بين الافراد والجماعات البدائية ، ولم يكن من حق الافراد أن يرتبوا حقا خاصا عليها . ولكن الانتقال من المرحلة البدائية الى مرحلة تكوين الحكومات المنظمة أدى الى نشوء حق الملكية على أساس ارادة السلطة العامة التى يمثلها القانون الوضعى . فالقانون هو الذى أنشأ حق الملكية ونظمه ووضع أحكامه وأضفى عليه الحماية ولذلك كانت الملكية ملازمة للقانون . أما وضع اليد والاستيلاء الذى نشأ قبل نشأة القانون ، فلم يكن الا مجرد صورة عابرة مؤقتة مهددة دائما بالزوال والاعتداء عليها .
وتوجه الى هذه النظرية الانتقادات التالية :
1 ـ لا تصلح هذه النظرية لتبرير شرعية الملكية وتحديد اساس مضمونها . فالقانون يعتبر عنصراً خارجيا ، وليس مضمونا للملكية ، وشرعية الملكية ينبغى بحثها داخل مضمون هذه الملكية وجوهرها .
2 ـ تخلط هذه النظرية بين أمرين : البحث فى شرعية الملكية الفردية

وملائمتها من الناحية الاجتماعية ، ومدى تحقيقها للعدالة والمساواة فى توزيع الاموال بين افراد المجتمع ، وبين حق الملكية كما ينظمه القانون بوصفه أداة فنية لصياغة نظام الاموال وتحديد سلطات المالك .

3 ـ القانون يتغير بتغير السلطة الحاكمة ، فاذا كان القانون ينشىء الملكية ، فانه قادر على تحديدها أو تحريمها أو تحديد طبيعة المالك ، فالقانون يمكن أن ينشىء الملكية الفردية كما ينشىء الملكية العامة ويحرم الملكية الفردية فنفس الاداة تنشىء الملكية وتبطلها .

ونستنتج من ذلك أن القانون الوضعى لا يصلح لتبرير الملكية الفردية المطلقة التى تقول بها المذاهب الفردية ، ولا يمكن الاعتماد عليه كأساس لشرعيتها ، لانه عنصر خارجى بالنسبة لمضمون الملكية .

نظرية العمل :

وهى تذهب الى القول بأن الملكية تجد تبريرها فى العمل الذى يبذل فى أعداد الشىء وانتاجه . ويعنى ذلك أن أية قيمة تنتج عن عمل معين تكون ملكا للشخص الذى قام بالعمل ، ولكن بشرط الا تتجاوز هذه الملكية حدود قدرة الشخص على العمل .

ويبدو أن هذه النظرية منطقية ، فالشخص الذى يخلق القيمة يمتلكها ولكن هذه النظرية لا تصلح لتبرير الملكية المطلقة ، لأن الملكية المطلقة تتجاوز حدود العمل .

وتوجه الى هذه النظرية الانتقادات التالية :

1 ـ لا يمكن الاعتماد على واقعة العمل وحدها لتأسيس نظام اجتماعى واقتصادى وقانونى مثل الملكية فالعمل يمكن أن يفسر جانبا واحداً ، وتبقى جوانب اخرى تحتاج الى تفسير .

2 ـ لا تصلح هذه النظرية لتبرير وتأسيس نظام للملكية بصفة

عامة ، ذلك لان العمل قد يبرر ملكية التغيير والتبديل ، الذى يصنعه هذا العمل ، ولكن ملكية الاصل الطبيعى ، كالارض ، تبقى فى حاجة الى تبرير لان الارض (الاصل الطبيعى) ليست من عمل البشر .

ونستنتج من ذلك أن هذه النظرية لا تخدم المذاهب الفردية فى تبريرها للملكية المطلقة ، وعدم تقييدها . وان كانت الملكية التى تكون نتيجة العمل تجد تبريرها فى هذه النظرية ، فان ملكية الاصل الطبيعى تتنافى مع جوهرها ، ولا تكون مشروعة وفقا لها .

وتخدم هذه النظرية المذاهب الاجتماعية (الاشتراكية) اكثر من خدمتها للمذاهب الفردية (الرأسمالية) . فالمذاهب الاشتراكية لا تعارض ملكية العامل لناتج عمله ولكنها تعارض استغلال العامل بسبب ملكية وسائل الانتاج ، الذى يسحب انتاج العامل ويعطيه للرأسماليين ، ولا يكون ذلك بسبب العمل .

نظرية الحافز :

يعتقد أصحاب النظرية أن الملكية تتفق مع الطبيعة البشرية والاتجاهات والميول الفردية . فالانسان يميل الى العمل لذاته ، والى زيادة موارده الخاصة ، وبذلك تحرك الملكية الفرد للعمل وتجعله يجند قواه وطاقاته بصورة فعالة للانتاج . وبذلك تتحقق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية العامة . فالملكية تعتبر احسن حافز للعمل ، وهى التى تضمن استخدام الموارد الطبيعية احسن استخدام ، لأن المجهود البشرى يتميز بطبيعته الفردية .

وتمثل الملكية احسن حماية وضمان للحريات الفردية ، بمختلف انواعها ، خاصة حرية العمل والتوظف والانتاج ، ويكون لذلك تأثيره على المنفعة العامة .

وتعتبر الملكية احسن اداة لتحقيق الامن والسلام والاستقرار ،

لانها تضمن اتفاق افراد المجتمع ، وتقلل من تنازعهم ، حيث يهتم كل فرد منهم بملكيته الخاصة .

وقد وجهت الى هذه النظرية مجموعة من الانتقادات وهى كما يلى :

1 ـ تعتبر الملكية حافزاً للعمل والانتاج ، ولكن الحوافز المادية ليست وحدها تدفع للعمل والانتاج لان الحوافز المعنوية تؤدى هى الاخرى الى حفز العامل على الانتاج . ويمكن الاستغناء عن حافز الملكية بمثل هذه الحوافز فى ظل نظام تسوده العدالة الاجتماعية .

2 ـ اذا كانت الملكية الفردية تثير دافع المصلحة الخاصة ، فإن ذلك يكون على حساب المصلحة العامة ، بالاضافة الى ذلك نلاحظ بأن العامل يتقاضى أجراً ، فى النظام الرأسمالى ، لا يتناسب مع مجهوده وعمله ، وهو فى معظم الاحيان مجرد من الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، فما هى مصلحة العامل فى زيادة ناتج عمله مادام مجرداً من هذه الملكية ؟

3 ـ لا يؤدى نظام الملكية الفردية المطلقة الى استباب الامن والسلام ، ولا الى القضاء على أسباب النزاع بين الافراد ، وانما يؤدى الى صراع بين طبقات المجتمع نتيجة لسوء توزيع الثروة والدخل .

4 ـ اذا كانت الملكية حقا حافزاً على الانتاج ، فان ذلك يقتضى وجودها عند كل فرد من أفراد المجتمع ، ويتناقض ذلك مع مبدأ الملكية الفردية المطلقة .

ونستنتج من ذلك أن هذه النظرية تنبهنا الى علاقة الملكية بالحافز على العمل والانتاج ، فالذى ينتج لنفسه ويكون مالكا لانتاجه يكون مخلصا فى عمله ، ولكنها لا تصلح لتبرير الملكية الفردية المطلقة ، ولا يمكن الاعتماد عليها فى اعطاء أية شرعية للنظام الرأسمالى .

ويمكن ان تكون هذه النظرية فى خدمة المذاهب الاشتراكية اكثر

من خدمتها للمذاهب الفردية الرأسمالية واذا ما إعتمدنا على النظريات السابقة جميعها ، فاننا لا نستطيع أن نجد فيها سنداً لمبدأ الملكية الفردية المطلقة ، كما تؤيده النظرية الرأسمالية . ويمكن ان نجد تبريراً للملكية الفردية ، ولكن هذا التبرير لا يخدم الواقع الرأسمالى ، لان هذا الواقع يناقض الهدف العام الذى يتفق مع جوهر الملكية ، وأساسها الشرعى ، الذى ينسجم مع منطق العدالة الاجتماعية .

ونلاحظ ان تلك النظريات تدين الرأسمالية اكثر من أن تجد لها حجة تستند اليها وتؤيدها ، فلا يمكن اعتبار الرأسمالية نظاما مشروعا، لان مبدأ الملكية الفردية المطلقة يجرد العاملين من الملكية ويضعها فى يد العاطلين ، ولا يوجد هذا التناقض الا فى وجود الاستغلال وانتفاء مبدأ العدالة الاجتماعية . وهذا ما لاحظته جميع المذاهب التى تؤيد النزعة الاجتماعية للملكية . فالاشتراكيون الخياليون أمثال أنصار سان سيمون ، وفورييه ، ولويس بلان وغيرهم ، يرون فى الملكية الفردية سببا من أسباب وجود الصراع الطبقى ، والاستغلال ، وانتفاء العدالة والمساواة . ويعتبرون ذلك عقبة فى سبيل الحرية . ويرى بعضهم ضرورة تخليص الملكية من آثارها السيئة والاحتفاظ لها بحسناتها ، فقد طالب (لويس بلان) مثلا بضرورة التدخل للحد من التفاوت فى الملكية الفردية ، وبايجاد نظام الحيازة المشتركة للثروة ، بينما ينادى (بيكر) بالتجميع الاشتراكى لاموال ووسائل الانتاج بحيث تصبح الدولة هى المالك الوحيد لكافة رؤوس الاموال ، ولا يعترف بالملكية الفردية الا على اموال الاستهلاك . وقد سار (لاسال) ، وهو يعتبر تلميذا لماركس ، على نفس المنهاج ، وكان اكثر هجوما على الملكية الفردية ، ويرى أن التطور التاريخى ذاته يؤدى الى الحد منها والقضاء عليها .

ويمكننا أن نتتبع اتجاهات اصحاب النظرة الاجتماعية ، فى موقفهم من نظام الملكية ، حتى نصل الى ايضاح الخط الذى يجمع بينهم ، فى مواجتهم للمذاهب الفردية ، وهو يعتمد على تفنيد الاسس التى تبرر الملكية الفردية ، ومحاولة اقتراح النظام البديل للملكية .

نظرية ديجى :

يذهب ديجى الى انكار صفة الحق ، ويعتبر الملكية وظيفة اجتماعية . وقد فسر وجودها استناداً الى نظريته فى (المراكز القانونية) ، وقد ذهب الى القول بأن القانون يحميها ، ولكن ليس بوصفها حقا ، وانما باعتبارها وظيفة اجتماعية للمالك ، ولذلك يجب ضمان وتنفيذ كل اجراء يتم لتحقيق هذه الوظيفة وابطال كل عمل او اجراء يتخذ مخالفا لهذا الغرض .

وبناء على هذه النظرية يكون نظام الملكية متفقا مع الوظيفة الاجتماعية للملكية ، ولا تضمن الحماية الا فى حدود هذه الوظيفة . فكل اجراء أو عمل يؤدى الى تعطيل الوظيفة الاجتماعية للملكية يعتبر باطلا لانه لا يؤدى الى تحقيق الهدف .

ويتضح من ذلك أن الملكية لا تعتبر حقا للافراد ، وانما تعتبر وظيفة تضمن بقاء المجتمع وتحافظ على وجوده ، وذلك باشباع حاجات افراده الشخصية والاجتماعية حسب هذه النظرية .

نظرية فقهاء الكنيسة :

يرى فقهاء الكنيسة ان الملكية تتكون من مظهرين : المظهر الخارجى والمظهر الداخلى (المضمون) . اما ناحية المظهر الخارجى للملكية فيرون ان الملكية حق نسبى يقيد بالمصلحة العامة ويكون

التقيد مفروضا بوساطة القوانين واللوائح والقضاء . وأما من ناحية المضمون فإن هؤلاء الفقهاء يهتمون بتحديد طبيعة حق الملكية وخصائصها ، وحدودها ، وذلك لغرض الحكم على مدى شرعية الملكية ، ومدى ملائمة المظهر الخارجي للجوهر او المضمون .
وقد فرق الفقهاء بين الحيازة والملكية ، وقاموا بتحليل الطبيعة المزدوجة لحق الملكية ، فالملكية لها طبيعتان : الطبيعة الفردية ، وهى تتعلق باستخدام المال فى اشباع الحاجات الخاصة للمالك ، والطبيعة الاجتماعية وهى تتعلق بادارة واستغلال المال فى سبيل اشباع الحاجات المشتركة لافراد المجتمع ، وتحقيق المصلحة الاجتماعية .
ويرى أصحاب هذا الفقه ان المالك ، بوصفه عضوا فى الجماعة ، يقع عليه عبء وضع ما يتجاوز اشباع حاجاته الشخصية تحت تصرف الجماعة تحقيقا لمصلحتها .
ويمكننا القول بأن أصحاب هذا الفقه لا يرون مجالاً لوجود ملكية فردية مطلقة ، بمعنى استئثار الفرد بسلطات الاستغلال والتصرف بقصد الاثراء غير المشروع ، فهذه السلطات تخرج من مجال الملكية الفردية وتدخل فى مجال الحيازة المشتركة ، ويترك للجماعة امر التصرف فيها .

نظرية برودون :

قام برودون بانتقاد الملكية الخاصة فى كتابه (ماهى الملكية) . وقد تساءل عن طبيعة الملكية واجاب بأن (الملكية هى السرقة) ، وذلك لما تشتمل عليه من نقائص ومساوىء ، وما تحتويه من استغلال . وقد بدأ برودون بانتقاد الحجج والاسانيد التى دافع بها انصار المذهب الفردى عن شرعية الملكية الفردية ، وانتهى الى ان هذه الحجج ضد الملكية وليست فى صالحها . ثم بين الاسباب التى تدعو الى اعتبار الملكية سرقة ، فهى تعتبر دخلا بدون عمل ، وهى

ريع يعتمد على الصدفة ، وهى مستحيلة لانها تقتضى اشياء من العدم ، وتكلف الانتاج اكثر مما يدره ، ولان الانتاج يتناسب مع العمل وليس مع الملكية ولان المجتمع يلتهم ، بسببها ، بعضه بعضا ، ولانها تؤدى الى استغلال الايدى العاملة والفتك بهم ، ولانها سبب للجور والاستبداد الى غير ذلك من الاسباب ويستنتج برودون من ذلك ان الملكية تقف عاجزة امام الملكية ذاتها .

وقد وجه برودون نقده ، بعد ذلك ، الى الملكية الشيوعية ، وقال بأنها تقوم على فصل الدخل عن الحيازة ، وتخلق حاجزا فى التعامل ، وتحجر على حرية التصرفات ، وتجعل الدولة تفرض نفسها دائما فى جميع مراحل الانتاج ، والتوزيع والتصرف ، ولا تترك اى حافز للافراد فى هذا الصدد ، وتقضى على الحوافز الفردية وروح العمل ، وتلقائية المجهود ، مما يضعف المنافسة والرغبة فى زيادة الانتاج . واذا كانت الملكية الفردية مستحيلة بسبب التنافس على الاكتساب والتملك ، فان الملكية الشيوعية تصبح مستحيلة بسبب التنافس على الكسل والتراخى . والملكية الشيوعية مستحيلة بدون قانون للتنظيم ومع ذلك فان التنظيم يقضى عليها ، وهى مستحيلة بدون قانون للتوزيع ومع ذلك فان التوزيع يقضى عليها .

وقد انتهى فى كتابه (نظرية الملكية) الى اظهار اهمية الملكية الفردية وضرورتها كدعامة اساسية فى المجتمع ، تحد من استبداد السلطة العامة وتعسفها ، ونادى بعبارته المشهورة (الملكية هى الحرية)

فالملكية تعتبر ، فى نظر برودون ، سرقة من جهة ، وحرية من جهة اخرى . ولذلك نادى ، حلا لهذا التناقض ، بالابقاء عليها مع ضرورة تخليصها من شوائبها واصلاح نظامها ، وذلك عن طريق

تقييدها حتى تكون ظروف الاستغلال والاستثمار متكافئة ومتساوية امام جميع افراد المجتمع .

وقد اقترح مجموعة من الضمانات التى يمكن بوساطتها ان تؤدى الملكية دورها المطلوب ، كالغاء الفائدة ، واتاحة فرص الائتمان ، وتنظيم المرافق العامة ، والنظام الضريبى الذى يعمل على اعادة توزيع الدخل .

النظرية الماركسية :

ترى النظرية الماركسية ان الملكية ظاهرة مؤقتة ، تزول بزوال النظام الرأسمالى . فالملكية تعتبر ، فى نظر ماركس ، هى التعبير القانونى لعلاقات الانتاج القائمة ، وان اى تغيير فى وسائل الانتاج ، وعلاقات الانتاج ينعكس على الملكية ونظامها القانونى واساسها الشرعى .

وقد طالبت النظرية الماركسية بالغاء الملكية الفردية الرأسمالية مستندة الى الحجج التالية :

1ـ ان الملكية الرأسمالية لم تكن طابعا فرديا فقط بل كان لها طابع اجتماعى ، فحتى يكون المالك الفردى رأسماليا لايكفى ان تكون له ذاتية فردية مستقلة ، بل يجب ان يكون له بالاضافة الى ذلك مركز اجتماعى فى الانتاج ، لان رأس المال ناتج اجتماعى ، لايؤدى وظيفته الا بتضافر جهود جميع افراد المجتمع .

2ـ ان الملكية بدأت فى صورة الملكية الجماعية ، فقد كانت القبيلة تملك الاراضى والمراعى واموال الانتاج بصفة جماعية ، وهى تقابل السلطة السياسية العليا فى الدولة الحديثة ، وبذلك يمكن القول ان الدولة كانت تملك اموال ووسائل الانتاج .

3ـ ان الملكية الرأسمالية تحمل فى ذاتها بذور فنائها وانتقالها الى يد الدولة ، فالملكية ملغاة من الناحية الفعلية فى النظام الرأسمالى بالنسبة لمعظم افراد المجتمع .

4ـ ان الغاء الملكية الفردية الرأسمالية هو اجراء فى صالح غالبية افراد المجتمع ، حيث يأخذها من الرأسماليين ويضعها تحت تصرف العمال ، الذين تمكنهم الدولة من الانتفاع بها بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولايؤدى ذلك الى تعطيل الانتاج لان العمال هم الذين يقومون بالانتاج وليس الرأسماليين فالملكية الفردية التى يزعم انصارها بأنها حافز على العمل والانتاج لم تكن تنتج الا لمصلحة فئة محدودة وهى الطبقة الرأسمالية المالكة ، وهى لذلك حافز على الاستغلال ، والحصول على ربح بدون عمل .

وتذهب النظرية الماركسية ، بعد الغاء الملكية الفردية ، الى القول بضرورة تركيز الملكية فى يد الدولة ، وادارتها بوساطة هيئاتها ومؤسساتها العامة[16].

وتظهر نقطة الخلاف بين الماركسية والنظريات الاشتراكية الخيالية ، فيما يتعلق بالملكية ، فى الاسلوب الذى يتبع فى معالجة الملكية الفردية والقضاء عليها .

وتعتمد الدولة الماركسية ، فى نقل الملكية الى الدولة ، على اتخاذ بعض الاجراءات ، وهى تتمثل فيما يلى :

1ـ الغاء كل حق يتعلق بتملك الارض والقضاء على كل ربح او دخل فردى ينتج منها ، وتحويله الى الاغراض العامة .

2ـ القضاء على الملكية الخاصة لرؤوس الاموال بمختلف الطرق ، كالتأميم والضرائب المباشرة على الدخل .

3ـ الغاء كل حق من حقوق الارث لانه يعتبر سببا من اسباب تراكم الثروات وتركزها .

4ـ تركيز كافة وسائل الائتمان والقروض فى يد الدولة .

5ـ التوسع فى المشروعات الصناعية والتجارية المملوكة للدولة ، والتى تديرها الدولة مباشرة .

6ـ تركيز جميع وسائل وطرق المواصلات والنقل فى يد الدولة .

7ـ العمل على الغاء الفوارق بين المدينة والقرية .. وهذه الاجراءات كلها تنسجم مع فكرة (التخطيط المركزى) الذى تحل فيه (الدولة) محل (الافراد) فى التنظيم والانتاج والتوزيع .

وترى انظمة التخطيط المركزى فى هذه الاجراءات حلا للمشكلة الاقتصادية ، وقضاء على نظام الاستغلال . ولقد لاحظنا ان نقل الملكية الى الدولة يجعل الدولة مالكا لوسائل الانتاج ، ولكن ذلك لايعنى ، من الناحية الجوهرية ، ان العلاقة بين رب العمل والعامل تزول بزوال الملكية الفردية ، لان الدولة تحل محل الطرف الآخر فى هذه العلاقة ، وهو رب العمل الرأسمالى ، ويبقى جوهر العلاقة كما هو دون تغيير .

ويرجع السبب فى ذلك الى اهمال المشكلة الحقيقية وهى مشكلة الانتاج نفسه ، ومن يأخذ الانتاج ، فاذا كان العمال لايأخذون

انتاجهم كاملا فان الدولة قد حلت محل الرأسماليين فى استغلالهم ، وليس مهمًا ان تنتقل الملكية للدولة ، ولكن الذى يهم هو كيفية استخدام هذه الملكية فى الانتاج والطريقة التى يوزع بها هذا الانتاج ، ومن يتخذ هذا القرار . ولقد اتفقت جميع الاتجاهات التى تعارض الملكية الفردية الرأسمالية ، بأن الملكية فى النظام الرأسمالى ، لاتؤدى دورها فى صالح الطبقة العاملة ، وذلك لما انطوت عليه من نقائض وتناقضات ، وللدور الذى تقوم به فى الانتاج وتوزيعه ، ورأت ضرورة علاجها بطريقة تؤدى الى القضاء على الاستغلال ، وتحقق العدالة الاجتماعية .

ولقد فرقت بعض النظريات بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية (العامة) وقالت بالتوازن بين المصلحتين .

ونرى ان هناك بعض الاسئلة التى يمكن ان تطرح فيما يتعلق بايجاد التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية العامة .

- كيف نحقق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية ؟
- ماهى المعايير التى تستند اليها فى تحقيق هذا التوازن ؟
- كيف يمكن ايجاد نظام للملكية يقضى على الاستغلال ويحقق المصلحة الاجتماعية العامة ؟

ان اهم مايميز النموذج الرأسمالى هو انه قائم على مبدأ الملكية الفردية . ولا يحصر هذا النموذج الملكية فى وسائل اشباع الحاجات ، ولكن يتعدى ذلك الى وسائل الانتاج واستخدامها فى استغلال الغير .

ويعتقد انصار المذهب الفردى ان ذلك الوضع ضرورى لتحقيق المصلحة الاجتماعية العامة ، لان كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة ، فيكون نتيجة ذلك تحقيق المصلحة العامة .

ولكن واقع النظام الرأسمالى يثبت ان الملكية الفردية تتخذ مشكلا يسيطر عن طريقه ، قلة من افراد المجتمع على بقية افراده ، وينقسم المجتمع نتيجة لذلك ، الى قسمين : يوضع قسم الذين لايملكون تحت رحمة المالكين . وقد اصبح استغلال العمال هو السمة المميزة للنظام الرأسمالى واثار ذلك الجدل ، وانتج المناخ الملائم لظهور الافكار الاشتراكية التى تناهض الرأسمالية وتطالب بمعالجة مسألة الملكية على اسس جديدة ، تغلب المصلحة الاجتماعية او تطالب بالغاء الملكية الفردية ونقلها من الافراد الى الدولة .

فالعلاقة التى افرزتها الملكية الرأسمالية هى التى كانت موضع الهجوم ، وهى علاقة تتعارض فيها مصلحة العاملين مع مصلحة الرأسماليين .

ولا يمكن تحقيق توازن المصلحتين الا بالغاء العلاقة ذاتها . ولكن الغاء الملكية وحده لايعتبر اجراء كافيا لضرب العلاقة ، لان الغاء الملكية الفردية ونقل الملكية الى الدولة ، قد يفرز نفس العلاقة من جديد ، وهى علاقة الاجرة ، فالاستغلال قائم مادامت علاقة الاجرة باقية .

ونستنتج من ذلك ان اول معيار نستند اليه فى معرفة الوضع الصحيح ، الذى يحقق التوزان هو وجود الاجرة من عدمه . فاذا كان التحول الذى طرأ على الملكية يقود الى نظام الاجرة من جديد ،

فان وضع الملكية ليس وضعا صحيحا ، ولا ينتج منه تغير جذرى فى وضع العمال ، وبذلك لايتحقق الهدف المطلوب .

اما المعيار الثانى الذى يمكن ان نستند اليه فهو معيار التفرقة بين الاموال التى يكون الانسان سببا فى وجودها والاموال التى تعتبر اصلا طبيعيا لا علاقة له بعمل الانسان ، فالقيمة التى تنتج عن عمل الانسان يكون الانسان مالكا لها ، فبقدر ماينتج الانسان من قيمة بقدر مايملك ، ولكن الاصل الطبيعى . وما ينتج عن استخدامه بتضافره مع الانسان ، لابد ان يبقى ملكا للجميع ، ولا يخضع للملكية الفردية .

واما المعيار الثالث ، فهو معيار الوظيفة التى تقوم بها الملكية فالاموال لاتمتلك لذاتها وانما تمتلك لانها تقوم بوظيفة الانتاج ، واشباع الحاجات ، ولذلك لاتكون معالجة الملكية من زاوية ملكية الرقبة لاحد عناصر الانتاج معالجة صحيحة ، فالمعالجة الصحيحة تكون بمعالجة الانتاج وملكية الانتاج ، ودور الانتاج فى اشباع الحاجات .

واما المعيار الرابع الذى يستخدم فى معالجة الملكية ، فهو معيار حق الانسان فى اشباع حاجاته الضرورية ، مهما كان دوره فى العملية الانتاجية ، وقدرته ، فالحاجة تعطى الانسان حقا فى الاموال ، واستخدامها فى اشباع تلك الحاجة ، وذلك يقتضى تحديد حد الحاجات الضرورية لافراد المجتمع وتسخير الامكانيات لاشباعها .

وبناء على ذلك يمكن تنظيم الملكية على النحو التالى :

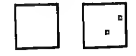
1- ان تكون حاجات الانسان الضرورية وهى تبدأ من المأكل والملبس والسكن الى المركوب ملكية خاصة ومقدسة .

2- ان تكون الارض تحت تصرف الجميع ، وليست ملكا لاحد ، بكل خيراتها ، ويحق لكل فرد من افراد المجتمع استغلالها للانتفاع بها شغلا وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته وفى حدود اشباع حاجاته .

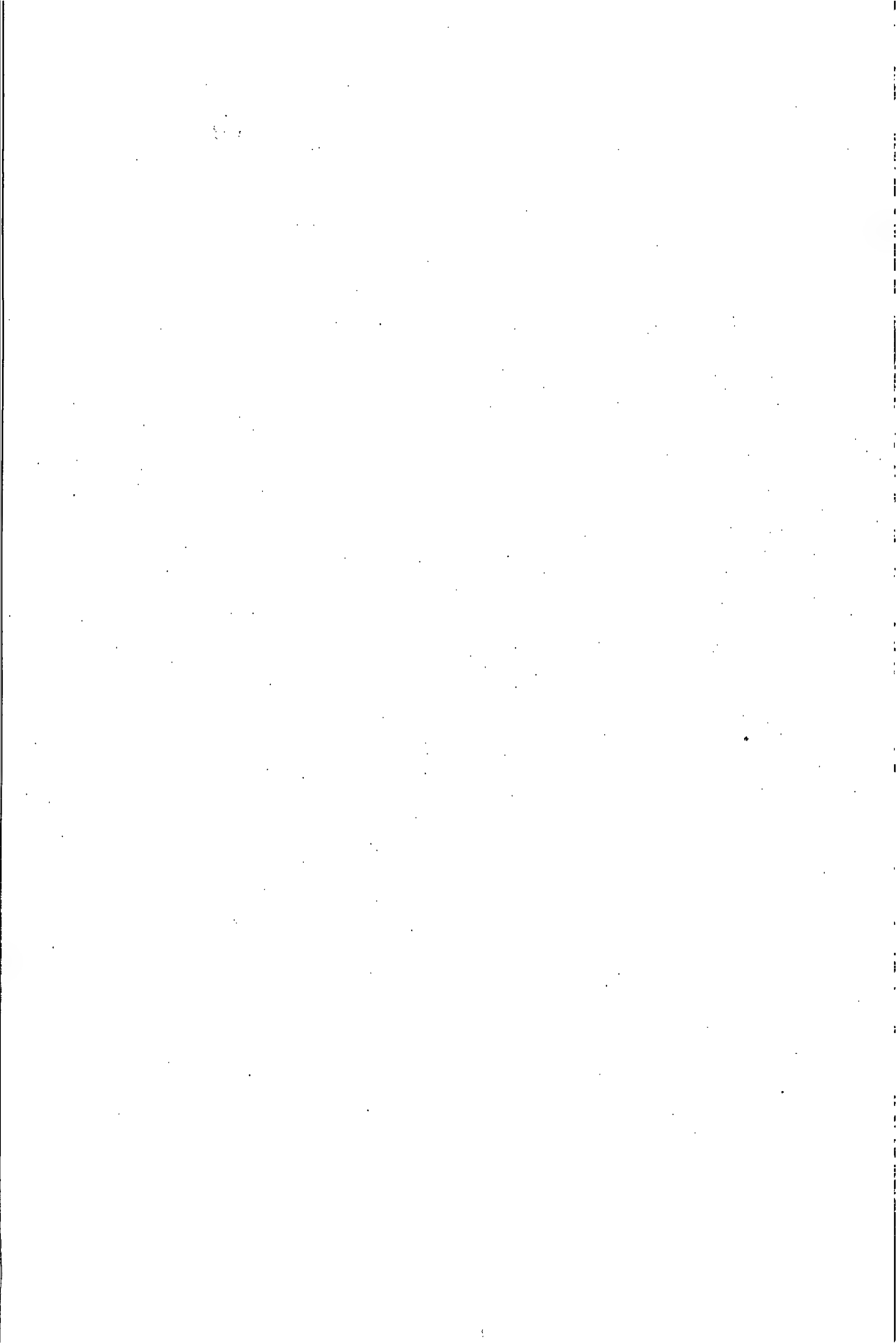
3- ان تكون وسائل الانتاج ، باستثناء الارض ، ملكية اشتراكية عندما تتطلب العملية الانتاجية تضافر الجهود ؛ ويكون المنتجون (العمال) فيها شركاء فى الانتاج لا اجراء .

4- ان تكون وسائل الانتاج ملكية خاصة اذا كانت هذه الوسائل فى حدود اشباع الحاجات وفى حدود القدرة ، والجهد الخاص ، ودون استخدام لجهد الغير .

5- ان يكون توزيع الناتج مبنياً على حق افراد المجتمع فى الانتفاع بثروة المجتمع بدلا من الاعتماد على نظام السوق وذلك تطبيقا لمقياس العمل المنتج ولمقياس الحاجة ، فالذى ينتج هو الذى يستهلك والذى يحتاج هو الذى يأخذ مايشبع حاجته .



(16) باستثناء يوغسلافيا التى تتبنى نظرية التسيير الذاتى .



الفصل الخامس

التخطيط الاقتصادى والاشتراكية

التخطيط الاقتصادى والاشتراكية

يعتقد بعض الاقتصاديين الاشتراكيين ان التخطيط الاقتصادى صفة اساسية ملازمة للاشتراكية . ولا يتصورون نظاما اشتراكيا تجرى فيه الامور ، ويتم فيه الانتاج ، وتتحرك فيه المتغيرات الاقتصادية بطريقة عفوية . فالمجتمع الاشتراكى لابد ان يكون مجتمعا منظما تتحكم فيه ارادة واعية وان اختلفت طبيعة هذه الارادة .

ويعرف التخطيط الاقتصادى بأنه مجموعة الوسائل التى يتم بموجبها اخضاع سير القوانين الاقتصادية فى المجتمع الى الارادة الانسانية تحقيقا لاهدافها .

ويقتضى التخطيط وفقا لهذا التعريف تحديد الاهداف السياسية ، والاقتصادية والاجتماصية واتخاذ القرارات بشأنها تجسيدا للارادة الانسانية وتنفيذ تلك القرارات بطريقة تراعى فيها القوانين الاقتصادية وتخضع للارادة الانسانية تحقيقا لاهدافها.

ويتخذ التخطيط اشكالا تختلف باختلاف الاساليب التى تنتهجها المجتمعات الاشتراكية ولعل اكثرها شيوعا مايسمى بنظام التخطيط المركزى ، ويعتقد كثير من الماركسيين بضرورته لاسباب عديدة ، فالتحول للاشتراكية كان سابقا لعلاقات الانتاج الاشتراكية وتعد الاشتراكية فترة انتقالية تفضى الى الشيوعية وهى تقتضى تخطيطا مركزيا كما ان ظروف التنمية تعتمد على التخطيط بطريقة مركزية .

ويأخذ التخطيط المركزى صورة التدخل المباشر للدولة فى العلاقات الاقتصادية ويقال بأن الغاية من هذا التدخل هى تصفية العلاقات الرأسمالية فى الانتاج ووضع العلاقات والقطاعات غير الاشتراكية التى تعمل فى النشاط الاقتصادى قيد المراقبة المباشرة للدولة .

وتستخدم الدولة الماركسية التأميم والقطاع المؤمم والتدخل السياسى ، للسيطرة على الحياة الاقتصادية .

ويبدو ان الاتجاه العام فى الدول الماركسية يقضى بوجود درجة كبيرة من المركزية فى التخطيط ويعتقد ان ذلك ضرورة تاريخية لان تصفية نظام اجتماعى واستبداله بآخر يستوجب تصرف الدولة وتكون نتيجة لذلك ادارة الاقتصاد والتخطيط مركزيين .

ويعتقد بعض الماركسيين خاصة فى يوغسلافيا ان النقاش الذى يدور حول مركزية التخطيط ولا مركزيته يخلو من المحتوى التاريخى الاجتماعى الحقيقى لمفهوم التخطيط فى المجتمع الاشتراكى .

فكل تخطيط هو مركزى فى نواح معينة منه لانه يهدف الى تحقيق نتيجة اقتصادية مشتركة تبلغ نهايتها العظمى . وبدون ذلك لا يمكن التحدث عن التخطيط اما التخطيط اللا مركزى فهو عامل هام جدا من عوامل الفعالية الاقتصادية فى التخطيط[7] .

ويرى بعض الاشتراكيين الماركسيين ان تطبيق الاشتراكية فى بلد متخلف والاتجاه نحو التصنيع يتطلب درجة عالية من مركزية التخطيط والادارة وذلك لسببين :

الاول : يرجع الى ضرورة استثمار الموارد وتوجيهها بصورة مركزية لتحقيق اهداف التنمية وتجنب تبذيرها فى تحقيق اهداف اخرى ابعد ما تكون عن الهدف الرئيسى .

الثانى : يرجع الى ندرة الفنيين فى ميدان الصناعة وذلك لان تطور الصناعة وسرعته تجعل الجهاز الفنى الجديد غير قادر على مواكبة التطور واستيعابه اما بالنسبة للجهاز الفنى القديم فانه يكون ضد الاهداف الاشتراكية ونتيجة لذلك تكون هناك ضرورة لاتخاذ القرارات بصورة مركزية .

ويعتقد اوسكار لانجه ان مركزية التخطيط والادارة ليست

خاصة بالاشتراكية بل هى عبارة عن ادوات فنية تستخدم فى فترة اقتصاد الحرب وقد استخدمت حتى فى الدول الرأسمالية نفسها خلال فترة الحرب . وتبدأ الصعوبة فى نظره عندما تجرى مقارنة تماثل اقتصاد الحرب مع جوهر الاشتراكية واعتبار هذه الطرق جزءا اساسيا من الاشتراكية ولا تكون هذه الطرق نافعة وضرورية الا خلال مرحلة الثورة الاجتماعية والتصنيع السريع ولكنها تصبح عقبة فى وجه التقدم الاقتصادى اذا استمرت وجاوزت الفترة الضرورية اللازمة للتحول ، وذلك لعدم مرونتها الذى يؤدى الى تبديد الموارد والبيروقراطية وما تتطلبه من جهاز ادارى باهظ التكاليف وبذلك يصبح من الصعب جعل الانتاج ملبيا لحاجات المجتمع[18] .

ولا نجد قولا ينطبق على نظام التخطيط المركزى اصدق من هذا القول . ويعنى ذلك ان المجتمع الاشتراكى لا يبدأ الا بالتخلى عن نظام تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بالسيطرة المباشرة على وسائل الانتاج ونظام التخطيط المركزى والادارة البيروقراطية لان تدخل الدولة بهذه الكيفية يجعل العلاقة الاشتراكية غير موجودة فى الانتاج والتوزيع . ويحول النظام الاقتصادى الى رأسمالية الدولة بدلا من رأسمالية الافراد .

وان كان (اوسكار لانجه) يعتقد بضرورة التخطيط المركزى فى مرحلة تاريخية معينة بالرغم من عدم اعتباره للتخطيط سمة اساسية من سمات الاقتصاد الاشتراكى وانه يقف عقبة امام التقدم والتطور الاقتصادى اذا تعدى هذه المرحلة فاننا نعتقد ان التخطيط المركزى لا ضرورة له على الاطلاق لان سيطرة الدولة على وسائل الانتاج وتدخلها المباشر عن طريق نظام التخطيط المركزى يفسح المجال امام بقاء هذا النظام نظاما ابديا يعرقل قيام الاشتراكية .. وان كان التخطيط ضروريا فانه يمكن ان يكون بطريقة تتخذ طابع اللامركزية فالاهداف يمكن تحديدها وفقا

للنظرية الاشتراكية التى ينبناها المجتمع ووفقا للمصالح الاجتماعية باسهام من ذوى المصلحة انفسهم فلا يصح تحديد الاهداف من قبل فئة او مجموعة من الافراد بطريقة مركزية اما القرارات الاقتصادية المتعلقة بالخطة ووضع السياسة العامة فلابد ان يكون التوصل اليها بأسلوب ديمقراطى لانها تهم المجتمع بأسره واما تنفيذ الخطة باعتبارها سياسة اقتصادية عامة فيسند الى من يكلفهم المجتمع بذلك[19] .

ولابد ان يكون التخطيط الاقتصادى ايجابيا وفعالا وليس عبارة عن عملية تنسيقية للنشاطات الاقتصادية فقط وان يهتم بتحديد الخطوط اللازمة لتنمية الاقتصاد القومى بطريقة منظمة ومتوازنة .

ولا يتطلب التخطيط الفعال ان تتطرق الخطة لتفاصيل الحياة الاقتصادية وذلك لان تفاصيل الحياة الاقتصادية وذلك لان تفصيل الخطة يشل قدرتها وفعاليتها وانما تقتصر الخطة على تحديد الحاجات الاجتماعية والسياسة العامة التى تؤدى الى تحقيق تلك الحاجات ويترك امر تحويل الحاجات الى ارقام وتنفيذها لمن يكلفه المجتمع بذلك وفقا لبعض الشروط العامة مع خضوعه للمحاسبة والرقابة الاجتماعية باستمرار للتأكد من تنفيذ الخطة وفقا للاهداف العامة ومما لا يخالف الخط العام الذى رسمه المجتمع بأسره بأسلوب ديمقراطى .

وتتضمن الخطة الاقتصادية التى توجه للتنمية الاقتصادية امرين على الاقل :

الاول : توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك ويعنى ذلك تحديد ماينفق على حاجات الانتاج وما ينفق على حاجات الافراد .

الثانى : توزيع النسبة المخصصة للاستثمار بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، كالصناعة والزراعة وما يتعلق بها من تحديد للاولويات .

وتتضمن الخطة الاقتصادية بالاضافة الى ذلك تحديد بعض السلع الاساسية كالمواد الاولية الاساسية ووسائل الانتاج الاساسية الى غير ذلك من القضايا الفنية التى يقوم باقتراحها جهاز فنى ولكن القرار لا يكون من حق الجهاز لأنه حق للمجتمع بأسره حتى لا يكون ذلك الجهاز نائبا عن المجتمع ويحل محله ، ويتحول التخطيط بذلك الى تخطيط مركزى يعرقل وجود العلاقات الاشتراكية فى المجتمع .

اما تنفيذ الخطة فيتطلب اصدار الاوامر الادارية وتوزيع الموارد الاقتصادية توزيعا اداريا وإلزام المؤسسات القائمة فى الاقتصاد بتنفيذها ويتطلب ذلك اشرافا ومتابعة للمؤسسات الملزمة بتنفيذ الخطة حتى تتحقق اهداف الخطة ويمكن ان يكون نظام توزيع الانتاج الذى يحدد مكافات الافراد وفقا لمساهمة الفرد فى العملية الانتاجية عاملا مساعدا ومشجعا على تنفيذ الخطة حيث يكون هذا النظام حافزا على الانتاج .

ولكن نظام التخطيط المركزى لا يحقق هذه النتيجة لان هذا النظام يعتمد على تدخل الدولة (الحكومة) تدخلا مباشرا ولا يجعل الرد ينطلق من ذاته للانتاج الا فى حدود ضيقة وذلك عندما تستخدم الدولة نظام الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العمال ودفعهم لزيادة الانتاج فى اطار نظام الاجرة .

وتوجد علاقة قوية بين التخطيط والقوانين الاقتصادية ولا يمكن تجاهل تلك القوانين فى تنفيذ الخطة فالانتاج يعتمد على النسب التى تدخل بها عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية وتجديد الانتاج يعتمد على النسبة التى تخصص لتراكم رأس المال وتجديده واشباع الحاجات الفردية والاجتماعية يعتمد على حجم الفردية والاجتماعية يعتمد على حجم الانتاج . واذا لم تراع هذه القوانين فان الخطة يمكن ان تخلق بعض المختنقات الخطيرة وبعض ردود الافعال الاجتماعية التى تشوه الحياة الاقتصادية وتعرقل سيرها

وهذا ما يتطلب ضرورة توازن الخطة وتناسقها ولكن الخطة لا تخرج عن كونها توجيها للحياة الاقتصادية وفقا لارادة الانسان ولا تكون هذه الارادة فعالة الا اذا كانت تستخدم القوانين الاقتصادية وتخضعها دون ان تخضع لها كما يحدث فى المجتمعات الرأسمالية .

وينبغى ان يرتكز التخطيط على حسابات دقيقة للتكاليف والانتاج ، وان يعتمد على نظام سليم للاسعار حتى لا تسير القوانين الاقتصادية فى اتجاه مناقض للخطة .

وتستخدم الاسعار فى الاقتصاد الاشتراكى لتحقيق هدفين :

الاول : يتعلق بتحديد قيمة الانتاج واتخاذها اداة من ادوات الحسابات الاقتصادية ويعتمد ذلك على معرفة الاسعار التى تحقق التوازن بين الانتاج والحاجة الى هذا الانتاج والتكاليف الاجتماعية المتعلقة به .

الثانى : يتعلق بتوزيع الانتاج بين العوامل التى ساهمت فى تكوينه ويعتمد ذلك على معرفة النسبة التى تدخل بها عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية ويتضح من ذلك ان نظام التخطيط الفعال يتطلب تطور علم الاقتصاد لأنه يرتكز الى التحليل الاقتصادى ، ويجعل من علم الاقتصاد خادما للارادة الانسانية وهو ما يتطلب تطور المعارف الاقتصادية ولكن ذلك لا يعنى ان التخطيط المركزى نظام ضرورى لان التخطيط المركزى يعرقل قيام الاشتراكية ولا يعتبر هو النظام الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الذى يستخدم الموارد الاقتصادية فى خدمة الارادة الانسانية وتوفير حاجات المجتمع .

(17) ادوارد كاردل ، نظام التخطيط التسيير الذاتى ، الاشتراكية فكرا وتطبيقا ، بلغراد 1977 ، ص12 .

(18) اوسكار لانجه ، ابحاث فى التخطيط الاشتراكى ، دار الطليعة بيروت 1966م ص(138) .

(19) هذا الاسلوب يتمشى مع سلطة الشعب ، حيث تؤخذ القرارات عن طريق المؤتمرات الشعبية ، وتنفذ عن طريق اللجان الشعبية .

الفصل السادس

النظرية العالمية الثالثة

يمكن ان نجد معالم النظرية العالمية الثالثة فى الكتاب الأخضر ، والشروح الخاصة به . وهى نظرية تتصدى لمشاكل الاجتماع الانسانى فيما يتعلق بالسلطة والصراع على السلطة ، وتقدم حلا للمشكل الاقتصادى ، الذى يعتبر مصدراً للصراع المادى ، وسببا من أسباب إنحراف المجتمعات الانسانية ، وتتطرق لبنية المجتمع ، وتفسر التاريخ تفسيراً يستند الى العامل الاجتماعى ، لأن العامل الاجتماعى ، وفقا للنظرية العالمية الثالثة ، يعتبر أساس حركة التاريخ ، ولايوجد ماينافسه إلا العامل الدينى[20] .

وتعتبر الاشتراكية ، وفقا لهذه النظرية ، نظاما اقتصاديا يدعم النظام السياسى ، الذى يعتمد على سلطة الشعب ، ويكمله ، وتكون الثروة الاجتماعية فيه ملكا للمجتمع ، ولكل فرد من أفراد المجتمع نفس الحق والنصيب فيها ، ويشترك فى الانتفاع بها جميع الأفراد ، لاشباع حاجاتهم المادية والمعنوية ، دون إستغلال احد منهم للآخرين ، بطريقة ديمقراطية وعادلة . وحتى نتمكن من القضاء على اسباب الصراع ، وتتحقق الاشتراكية ، لابد من البحث عن الحلول الجذرية التى تقضى على العلاقات الرأسمالية ، التى تظهر فى نظام الأجرة الذى يسود الآن فى الانظمة الاقتصادية القائمة .

فالمشكلة الاقتصادية الجوهرية ، وفقا للنظرية العالمية الثالثة ، ليست مشكلة موارد محدودة تقابلها حاجات إنسانية متعددة ، وإنما هى مشكلة علاقات اقتصادية تربط من جهة بين الانسان (الفرد) والاشياء المادية (الموارد) ، وبين الانسان والانسان من جهة اخرى او بين الانسان والمجتمع الذى يعيش فيه . فالانسان فى تعامله مع الاشياء المادية لايخلو من وجود هدف يسعى الى تحقيقه ، وهو يتمثل فى إشباع حاجاته المادية والمعنوية ، ولكن تحقيق هذا الهدف يتم اما باستخدام الاشياء إستخداما مباشراً ، او بتحويلها الى اشياء اخرى نافعة تشبع تلك الحاجات ، اى

بالانتاج . ويتم الانتاج إما عن طريق الانسان (بمفرده) او عن طريق تعاونه مع غيره، وبذلك يدخل الانسان فى علاقة اقتصادية تربط بين الانسان والانسان فى المجتمع الواحد . وحين يتم تحويل الانسان للاشياء الى اشياء اخرى نافعة (بمفرده) فإن ذلك لايعنى عدم وجود علاقة بينه وبين إنسان آخر فى المجتمع ، بل العكس هو الصحيح ، لأن الانسان وهو يستخدم الأشياء يمنع استخدام الآخرين لها ، ويقتضى ذلك تحديد حق الانسان فى منع الآخرين .

فالإنسان داخل نظام إقتصادى معين تربطه علاقات مباشرة وغير مباشرة بغيره . وبدراسة هذه العلاقات وتحديد معالمها ، وتحليلها يمكن ان نحكم على مدى صحتها ، وعلى مدى قدرتها على الاستمرار ، ومدى إنحرافها ، ومدى تحقيقها للتوازن الاجتماعى .

فالعلاقة بين العمال واصحاب العمل تفترص مثلا وجود طرفين : طرف مجرد من ملكية وسائل الانتاج وهو العامل ، وطرف آخر يملك وسائل الانتاج ، وهو الطرف الذى يستطيع ان يتحكم فى الطرف الآخر فى هذه العلاقة ، فيستطيع ان يحدد ساعات العمل ، ويتحكم فى تشغيل العامل ويقوم بإستغلاله .

والعلاقة بين المالكين وغير المالكين يمكن ان تتخذ شكلا آخر يتمثل فى وجود نظام الايجار ، فالملكية العقارية قد تتجاوز حاجات المالك وتصبح مصدراً من مصادر استغلال من يحتاجون الى المأوى .

وبالرغم من علاقة الموارد المحدودة باشباع الحاجات ومايمكن ان تسببه من مشاكل اقتصادية لانستطيع إهمالها ، فإن النظرية العالمية الثالثة ترى ان حل المشكل الاقتصادى حلا صحيحا لابد ان يتناول العلاقات الاقتصادية الانسانية مباشرة ، ولذلك تبحث هذه النظرية الشروط الاقتصادية التى تجعل العلاقات الاقتصادية منسجمة مع طبيعة الاشياء ، والقواعد الطبيعية . فالقواعد

الطبيعية تعتبر ، فى نظرها ، هى المقياس والمرجع والمصدر الوحيد فى العلاقات الانسانية .

ولايبتعد الواقع الاقتصادى عن الوضع السليم ، الذى ينسجم مع طبيعة الأشياء ، إلا بابتعاده عن القواعد الطبيعية . فالقواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادى ، وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الأفراد . أما ظهور العلاقات الظالمة فقد بدأ ببداية الخروج عن هذه القواعد[21] .

وتعتقد هذه النظرية ان الحل النهائى يكمن فى إلغاء الأجرة وتحرير الانسان من عبوديتها والعودة الى القواعد الطبيعية التى حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية[22] .

فالحل الصحيح يكمن فى الكشف عن مدى خروج المجتمع ، وإنحراف العلاقات السائدة فيه ، عن العلاقات الطبيعية ، فى الانتاج والتبادل ، والتوزيع ، والاستهلاك ، وإحلال العلاقات الاشتراكية الطبيعية محل العلاقات القائمة على الاستغلال والظلم . ولايكون تنظيم المجتمع تنظيما صحيحا الا اذا سادت هذه العلاقات .

ويرى اصحاب هذه النظرية ان النظريات التقليدية السائدة الآن فى العالم ، والنماذج التى أوجدتها تلك النظريات ، لاتتعدى أحد النماذج التالية :

أولا : النموذج الرأسمالى ، وهو يعتمد على إحتكار الطبقة الرأسمالية للملكية والادارة ، وعلى نظام الأجور وحافز الربح وحركة السوق ، فى تحديد قيم المتغيرات الاقتصادية كأسعار عوامل الانتاج والسلع .

ثانيا : النموذج الماركسى ، الذى يتبنى نظام التخطيط المركزى ، ويعتمد على إحتكار الدولة للملكية والادارة وتدخلها فى تحديد أجور العمال ، وأسعار السلع ، وتخصيص عناصر الانتاج .

ثالثا : النماذج الاصلاحية ، وهى تحاول ان تجمع بين النموذجين السابقين ، فتأخذ بنظرية القطاع العام ونظرية القطاع الخاص فى آن واحد ، بطريقة توفيقية ، تحاول الجمع بين مجموعة من الحلول المتناقضة ، وهى تستخدمها كمسكنات مهدئة لمشكلات تتطلب البحث عن حلول جذرية .

ولقد فشل النموذج الرأسمالى فى تقديم حل للمشكل الاقتصادى ، لأن النظام الاقتصادى الذى يقدمه هذا النموذج لايحرر الانسان من قيد الحاجة ، وسيطرة الاستغلال . كما ان النموذج الثانى ، الذى يطرح نفسه بديلا للنموذج الاول ، قد وقع فى نفس الفخ . واما الانظمة الاصلاحية فإن تذبذبها لايمكن ان يستمر الى مالانهاية ، فاذا لم تتمكن من إيجاد البديل السليم ، فإنها تضطر فى نهاية المطاف ان تأخذ إما بالنموذج الأول او بالنموذج الثانى .

وهكذا نتبين ان العالم يتقلب بين النموذجين المطروحين السائدين الآن دون ان يكون احدهما بديلا جوهريا للآخر ، فالعالم حتى الآن لم يتغير . وقد جاءت النظرية العالمية الثالثة لتغييره .

فالعلاقة بين العمال واصحاب العمل .. بين المالكين والمنتجين الحقيقيين (العمال) لم تجد حلا لها فى النظريات التقليدية والنماذج التى تحددها . ولم تجد التطورات التاريخية التى حدثت على طريق مشكلة العمل واجرة العمل ، ولم تنفع التشريعات والتحولات التى حدثت فى جانب الملكية من حيث ظهور انظمة تحد من الدخل وانظمة تحرم الملكية وتسندها للحكومة ؛ فالمشكلة مازالت قائمة جذريا ، ومازال العالم يبحث عن حل للمشكل الاقتصادى .

وتكمن جذور مشكلة الاستغلال ، وفقا للنظرية العالمية الثالثة ، فى نظام الاجرة الذى يعتبر اهم خصائص الانظمة الاقتصادية السائدة الآن فى العالم ، وهو نظام يجرد العامل من أى حق فى المنتجات التى ينتجها ، ويعرضه للدخول فى مساومة مع ارباب العمل (فى النموذج الاول) او للرضوخ (فى النموذج الثانى) ، نتيجة لعلاقة غير متكافئة بين طرفين : العامل ورب العمل ، فيأخذ العامل أقل من حقه فى الانتاج ، وبذلك يظهر الاستغلال من جهة ، ويصبح العامل غير قادر على إشباع حاجاته من جهة اخرى .

وبالرغم من تلمس بعض المذاهب والنظريات الاقتصادية ، قبل ظهور النظرية الماركسية وبعدها ، لطبيعة هذه المشكلة ، وتحديدها لطبيعة الاستغلال ، فإن المحاولات التى إنصبت على الأجرة قد أخطأت الطريق ، فبقى نظام الأجور هو الذى يحدد شكل العلاقة الاقتصادية بين العامل ورب العمل ، رغم المزايا التى تحصل عليها العمال ، وضمنتها التشريعات وحمتها نقابات العمال[23] .

ولقد دعم هذا النظام (نظام الاجور) نظاما للملكية يجرد العامل من حقه فى إدارة النشاط الاقتطادى والانتفاع بوسائل الانتاج ومواد الانتاج ، ويؤكد إحتكارها من قبل ارباب العمل (فى النموذج الاول) ومن الحكومة (فى النموذج الثانى) وبذلك بقى جوهر نظام الملكية إحتكاريا يقسم المجتمع فى النموذجين ، الى مالكين وغير مالكين ، فاقتصر التحول فى نظام الملكية على نقلها من يد الرأسماليين (أرباب العمل) الى يد الحكومة ، وبذلك أخطأت هذه المحاولة الهدف ، لأن معالجة المشكل الاقتصادى من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الانتاج فقط ومن زاوية الأجور مقابل الانتاج فقط ، لاتعد حلا على الاطلاق ، لأن المشكلة الحقيقية هى مشكلة الانتاج نفسه ، وحق العامل فى هذا الانتاج ، وليس تحديد مقدار الأجر الذى يأخذه العامل مقابل الانتاج .

وتعتبر الثروة الاجتماعية ، كما أشرنا ، حقا لجميع أفراد المجتمع ، وهى تتكون من كافة الامكانيات والوسائل ومواد الانتاج ، التى يمكن ان تستخدم كعناصر انتاج بالاضافة الى الجهد الذى يبذله المنتجون لتحقيق الانتاج . وحق كل فرد من أفراد المجتمع ثابت فى هذه الثروة ، وهو ينتقل عبر الأجيال المتعاقبة من جيل الى جيل ، بحيث يعتبر وقفا على جميع الأجيال . واذا مارجعنا الى اصل الثروة فاننا نجد انه نابع من الارض التى كان وجودها سابقا لوجود الانسان نفسه ، ولم يكن اصل هذه الارض ملكا لأحد ، كما ان وجود الانسان عارض على هذه الارض ، فالأرض ثابتة والمنتفعون يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً ، ولذلك تكون الارض ليست ملكا لأحد ، ويكون حق الانتفاع بثروة المجتمع حقا مكفولا لجميع افراده ، وهم يتساوون فى هذا الحق .

وتستخدم الثروة الاجتماعية لاشباع الحاجات الانسانية . ولاإمكانية لاشباع الحاجات بدون وسائل الانتاج ومواد الانتاج ، ولذلك توجد قاعدة طبيعية يلتحم فيها حق المنتجين فى الانتاج الذى يشبع حاجاتهم ، وحقهم فى الثروة اللازمة لهذا الانتاج . وأية علاقة اقتصادية تخرج عن هذه القاعدة تفسد النظام الاقتصادى ، وتؤدى الى إنقسام المجتمع الى سادة وعبيد .

ولايحق ، وفقا لهذه النظرية ، لفرد من أفراد المجتمع ان يستحوذ على نصيب من ثروة المجتمع اكبر من نصيب غيره ، ولايحق لأى فرد من أفراد المجتمع ان يأخذ من ثروة المجتمع اكثر مما يحتاج اليه ، ولا ان يدخر مايزيد عن حاجاته ، فالادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع ، وأما وراء إشباع الحاجات فهو يبقى أخيراً ملكا لكل افراد المجتمع[24] .

(20) معمر القذافى الكتاب ، الكتاب الاخضر ، المركز العالمى لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر 198 م ، ص 123 .
(21) نفس المصدر ، ص (82) .
(22) نفس المصدر ، ص (81) .
(23) نفس المصدر ، ص (76) .
(24) نفس المصدر ، ص 103 .

إن ثروة المجتمع تبقى دائما ملكا للمجتمع ، وهى وقف على الجيل الذى ينتفع بالثروة وعلى الأجيال التى تعقبه ، وهذه هى القاعدة الطبيعية الأساسية التى تتفرع عنها بقية القواعد الطبيعية التى تحكم العلاقات الإقتصادية فى كل مجتمع . ومادام ذلك كذلك فإن كل جيل يستخدم ثروة المجتمع عليه أن يترك للجيل الذى يأتى بعده مايزيد أو مايساوى قيمة ماإستخدمه من تلك الثروة على أقل تقدير ، لأن الثروة منتجة ولأن الأجيال متكاثرة .

وإن كانت ثروة المجتمع محدودة فى كميتها ، فى كل فترة زمنية ، وإن كانت الحاجات الإنسانية متعددة ، مما يؤدى إلى خلق المشكلة الاقتصادية ، التى تدخل فى إطار علم الإقتصاد ، وما تتطلبه هذه المشكلة من تحديد للأولويات وتخصيص للموارد ، التى تكون الثروة ، لإنتاج مايلزم من وسائل إشباع الحاجات ، وإن كانت الحاجات الفردية تختلف من إنسان لإنسان آخر ، بحيث تخلق صعوبة فى وضع الحد الفاصل بين مايمكن إعتباره زائداً عن إشباع الحاجات ومالايمكن إعتباره كذلك فإن ذلك لايعنى عدم جدوى هذه القاعدة ، فالقاعدة تبقى أولا قاعدة أخلاقية ، وتبقى ثانيا قاعدة عملية من حيث تدخل المجتمع بجميع أفراده لتحديد وسائل إشباع الحاجات الفردية ، ومايلزم لإشباع الحد الأدنى من الحاجات الضرورية لكل فرد من أفراد المجتمع ، فالمسكن ضرورى للفرد والأسرة ، والمركوب ضرورى للفرد والأسرة ، والمعاش حاجة لكل إنسان يريد أن يشبع حاجاته الضرورية الماسة والشخصية ، التى تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن . كما أنه يمكن تحديد طبيعة النشاط الإقتصادى الذى يخلو من إستغلال الإنسان للإنسان فلا يجوز لأى فرد من أفراد المجتمع أن يستولى على نصيب من الأرض اكبر من تلك التى يخصصها المجتمع لإشباع حاجاته ، ولا يجوز له أن يكون إلا منتفعا باستخدام هذه الأرض ، ولا يحق له أن يدّعى ملكية رقبة هذه الأرض . ولايجوز لأى فرد من أفراد المجتمع أن يملك حاجة غيره كأن يملك سكنا له

ولأفراد أسرته وآخر لتأجيره ، إن ذلك لا إمكانية له فى المجتمع الاشتراكى الذى يؤسس نظامه الاقتصادى على إشباع الحاجات الضرورية للإنسان جذريا وفق قواعد طبيعية ، ولاإمكانية لوجود علاقة إقتصادية من شأنها أن تؤدى إلى تكديس الثروة بإستغلال الغير ، فالنشاط الإقتصادى الذى يقوم به الإنسان فى المجتمع الاشتراكى الجديد ، الذى يؤسس وفقا للقواعد الطبيعية، هو أولا نشاط إنتاجى من أجل إشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطاً غير انتاجى أو نشاطا يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات ، وهو ثانيا لايأخذ ، بطبيعته ، مجالات تؤدى إلى استغلال الآخرين (فالانسان فى المجتمع الجديد ، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو أن يعمل لمؤسسة إشتراكية يكون شريكاً فى إنتاجها ، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية)[25].

وتحدد لنا العلاقات الإقتصادية ، التى تنسجم مع القاعدة الطبيعية فى ملكية واستخدام الثروة الاجتماعية ، نظاما إقتصاديا متميزاً ، كما أن وضعها موضع التطبيق يجعلها مقياساً وميزانا لبقية الأنظمة الإقتصادية فى خروجها عن طبيعة الأشياء ، ومؤشراً لطبيعة الفساد فيها ، فالنموذج الرأسمالى يسمح بوجود العلاقات الإقتصادية التى تؤدى إلى تراكم الثروة فى أيدى أفراد معدودين فى اتجاه تركزها وحرمان بقية أفراد المجتمع من الانتفاع بها ، وذلك باستغلال الإنسان للإنسان عن طريق نظام الأجور ، كما أن النموذج الذى يعتمد على التخطيط المركزى ، ويضع الثروة فى يد الحكومة ويجعل منها نائبة عن بقية أفراد المجتمع فى تخصيصها وتوجيه إستخدامها وتحديد الكيفية التى تشبع بها حاجات المجتمع ، يوقع المجتمع فى نظام الأجور مرة أخرى . ويقضى على الحافز فى الانتاج ، ويصبح العمل فى النموذج الثانى بدون بواعث على العمل .

إن الذى ينتج هو الذى ينبغى أن يستهلك إنتاجه ، تلك هى القاعدة الطبيعية التى تؤدى إلى حفز الفرد المنتج لزيادة إنتاجه (إن الذى يعمل لنفسه مخلص فى عمله الانتاجى دون شك ، لأن باعثه على الاخلاص فى الانتاج هو إعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية ، والذى يعمل فى مؤسسة إشتراكية ، هو شريك فى إنتاجها ، مخلص فى عمله الانتاجى دون شك لأن باعثه على الاخلاص فى الانتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك الانتاج ، أما الذى يعمل مقابل أجرة ليس له باعث على العمل)[26] .

إن الحاجة هى التى تحرك الانسان للانتاج ، كما أن ملكية الحاجة هى أساس حريته (فالحاجة قد تؤدى إلى إستعباد إنسان لانسان ، والاستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقى ، والصراع ينشأ من تحكم جهة مافى حاجات الانسان)[27] .

وهكذا أخطأت النماذج التقليدية فى حل المشكل الاقتصادى ، لأنها أوجدت علاقات إقتصادية من شأنها إما أن تجعل الطبقة الرأسمالية (النموذج الأول) متحكمة فى حاجات الإنسان ، أو الحكومة (النموذج الثانى) متحكمة فى تلك الحاجات .

ولاشك أن الوضع فى حالة الملكية العامة هو وضع أفضل من حالة إحتكار الطبقة الرأسمالية للملكية ، لأن الدخل فى حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع فى النهاية ، بطريقة او بأخرى ، ولكن التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للعاملين وتحديد حق المجتمع وحق الفرد أمر ضرورى لايجاد العلاقة الاقتصادية الصحيحة ، كما أن طبيعة السلطة السياسية والمحتكرة للملكية ، إذا لم تكن هى سلطة كل الناس فإنها توجد علاقة إقتصادية تنحاز إلى قرار السلطة السياسية التى تحتكر الملكية ، وتقسم المجتمع إلى طرفين متصارعين ، فما يريده الشعب قد لاتريده السلطة السياسية ، والتخطيط المركزى يعانى من هذه الطبيعة .

وهكذا نتبين أن الحل النهائى للمشكل الاقتصادى لايخرج عن الانسجام مع القواعد التالية :

25) نفس المصدر، ص93 ـ 94.
26) نفس المصدر، ص92.
27) نفس المصدر، ص 90.

1 ـ أن تكون السلطة المحتكرة للملكية هى سلطة كل الناس (سلطة الشعب نفسه) وأن تكون ثروة المجتمع حقا لكل أفراده .
2 ـ أن تستخدم ثروة المجتمع لإشباع الحاجات المادية للأفراد ، وأن يكون لكل فرد حق الإنتفاع بما تخصصه له السلطة المحتكرة للملكية ، وهى سلطة كل الناس ، فى المجال الذى يختاره ، والذى يتناسب مع قدراته ومواهبه .
3 ـ أن يكون هناك تمييز بين مايعتبر حقا للفرد باعتباره أحد عناصر الانتاج الأساسية ، فالقاعدة الطبيعية هى أنه (لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى هذا الانتاج) كما أن القاعدة السليمة هى أن (الذى ينتج هو الذى يستهلك) إنتاجه لإشباع حاجاته .

ولايمكن أن نجد حلا ينسجم مع هذه القواعد إلا بالقضاء على نظام الأجرة ، ولابديل لنظام الأجرة إلا نظام المشاركة فى الانتاج ، وهو نظام يتحول فيه العامل إلى منتج ، أو أن يستخدم الانسان نصيبه من ثروة المجتمع ، فينتج لنفسه ، دون أن يستخدم الآخرين ليحققوا له إنتاجا يستخدمه فى إشباع حاجاته المادية . أما الخدمات التى يراها المجتمع ضرورية لبقائه ، فانه يكلف بها بعض أفراده ، لتكون خدمة عامة ، ويضمن المجتمع لأولئك الأفراد مايشبع حاجاتهم المادية ، ولايجوز أن تتفاوت ثرورة الأفراد ودخولهم إلا بمقدار ماينتج كل منهم أكثر من غيره .

ذلك مايميز النظام الاقتصادى الذى يجعل من القواعد الطبيعية مقياساً ومرجعا ومصدراً وحيداً فى العلاقات الانسانية ، وذلك مايجعله متماسكا فى كل جزئية من جزئياته .

ونلاحظ مما تقدم أن النظرية العالمية الثالثة تعترف بمبدأ الملكية الخاصة المقدسة فى حدود إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع ، فالحاجات الضرورية والماسة للانسان التى تبدأ من الملبس والطعام إلى السكن والمركوب والمعاش يمكن أن يمتلكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة ، ويمكن أن يخصص له المجتمع وسائل الانتاج اللازمة ليعمل فيها بنفسه لإشباع حاجاته ، دون إستغلال الغير ،

باجرة أو بدونها . وبذلك تكون وسائل الانتاج ملكية خاصة فى حدود إشباع الحاجات .

وتكون وسائل الانتاج ملكية إشتراكية عندما تتطلب العملية الانتاجية تضافر الجهود الانسانية ، ويكون المنتجون فيها شركاء فى الانتاج ، حيث يخصص المجتمع وسائل الانتاج اللازمة لهم ، يديرونها بأنفسهم . ويتم توزيع الناتج ، بعد تحققه ، على عناصر الانتاج وهى : وسيلة الانتاج ، ومواد الانتاج ، والمنتجون ، فيأخذ كل عنصر من عناصر الانتاج حصته من الانتاج .

وتعتبر الأرض وقفاً على جميع أفراد المجتمع وأجياله المتعاقبة ، ولاترد عليها إلا ملكية الانتفاع ، فلكل فرد من أفراد المجتمع حق استغلالها للانتفاع بها شغلا وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته ، وفى حدود جهده الخاص ، دون إستخدام لغيره ، وفى حدود إشباع حاجاته .

وتعترف النظرية العالمية الثالثة بحرية النشاط الاقتصادى ، ولكن ذلك يعنى أن الأفراد يمكن أن يختاروا أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية بأنفسهم . ولاتعد مسألة الحرية هنا شكلية ، لأن الفرد يستطيع أن يحصل على حقه فى الانتفاع بثروة المجتمع ، وأن تتوفر له وسائل الانتاج اللازمة لإشباع حاجاته ، بينما يكون العامل فى النظام الرأسمالى مجرداً من الملكية ، وتكون حرية النشاط الاقتصادى ملغاة بوجود الطبقة الرأسمالية المحتكرة للملكية ، فاحتكار الملكية يجعل حرية النشاط الاقتصادى مبدأ معطلا فى النظام الرأسمالى ، وذلك على خلاف مايحدث فى النظام الاشتراكى الجديد .

ولكن النظام الاشتراكى الجديد لايعترف بنشاط اقتصادى يعتمد على وجود الربح والاستغلال ، فالاعتراف بالربح يعتبر اعترافا بالاستغلال . ولذلك يصبح كل نشاط اقتصادى مبنى على الربح ، والايجار ، والأجرة ، والاتجار ، والادخار الزائد عن

الحاجة نشاطا غير مشروع ، لأنه يكبح الحرية ويعطلها بتعطيله لإشباع حاجات أفراد المجتمع . فالهدف من الانتاج هو إشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان وليس تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، والادخار الزائد عن حاجات الأفراد .

ويتم تنظيم الاقتصاد ، وفقا للنظرية العالمية الثالثة ، على أساس نظام المشاركة فى الانتاج ، ونظام الخدمة العامة ، والضمان الاجتماعى ، بالنسبة للعجزة ، وذلك بانشاء وتشجيع المؤسسات الاشتراكية ، والتشاركيات ، التى من شأنها تحرير حاجات الانسان ، مع إمكانية قيام الأفراد باشباع حاجاتهم بأنفسهم فى ملكية خاصة بهم .

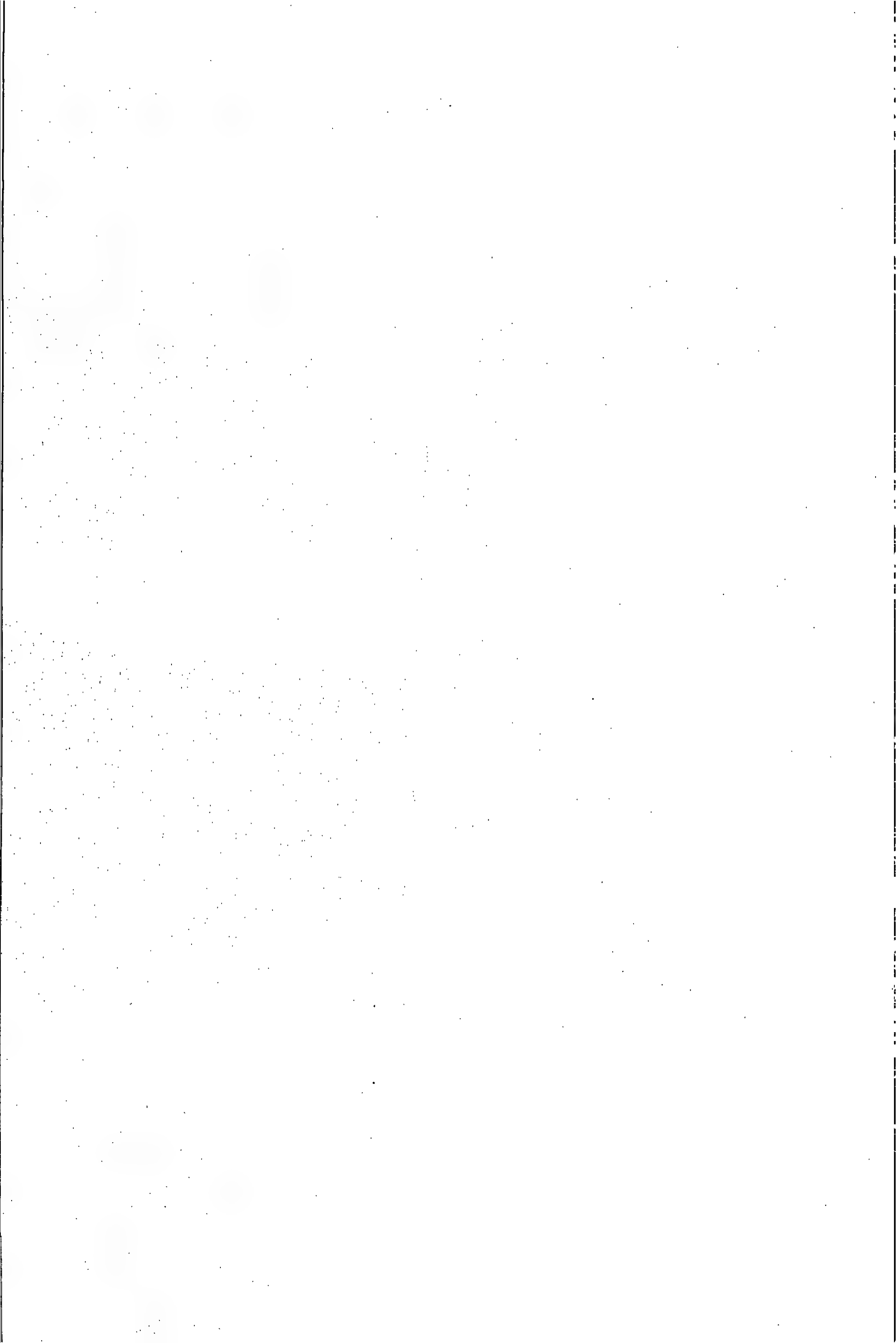
ولايمكن أن نعتبر دور السوق منتهيا ، فى ظل هذا النظام ، لأن السلع التى يتم إنتاجها يمكن توصيلها للمستهلك بالأسعار التى تحقق التوازن بين حاجات الأفراد ، والوسائل التى تنتج لاشباعها ، ويعتبر مبدأ المنافسة منسجما مع هذا النظام ، لأن الاحتكار هو الذى يقود إلى وجود الربح الاقتصادى ، والمنافسة تقضى عليه .

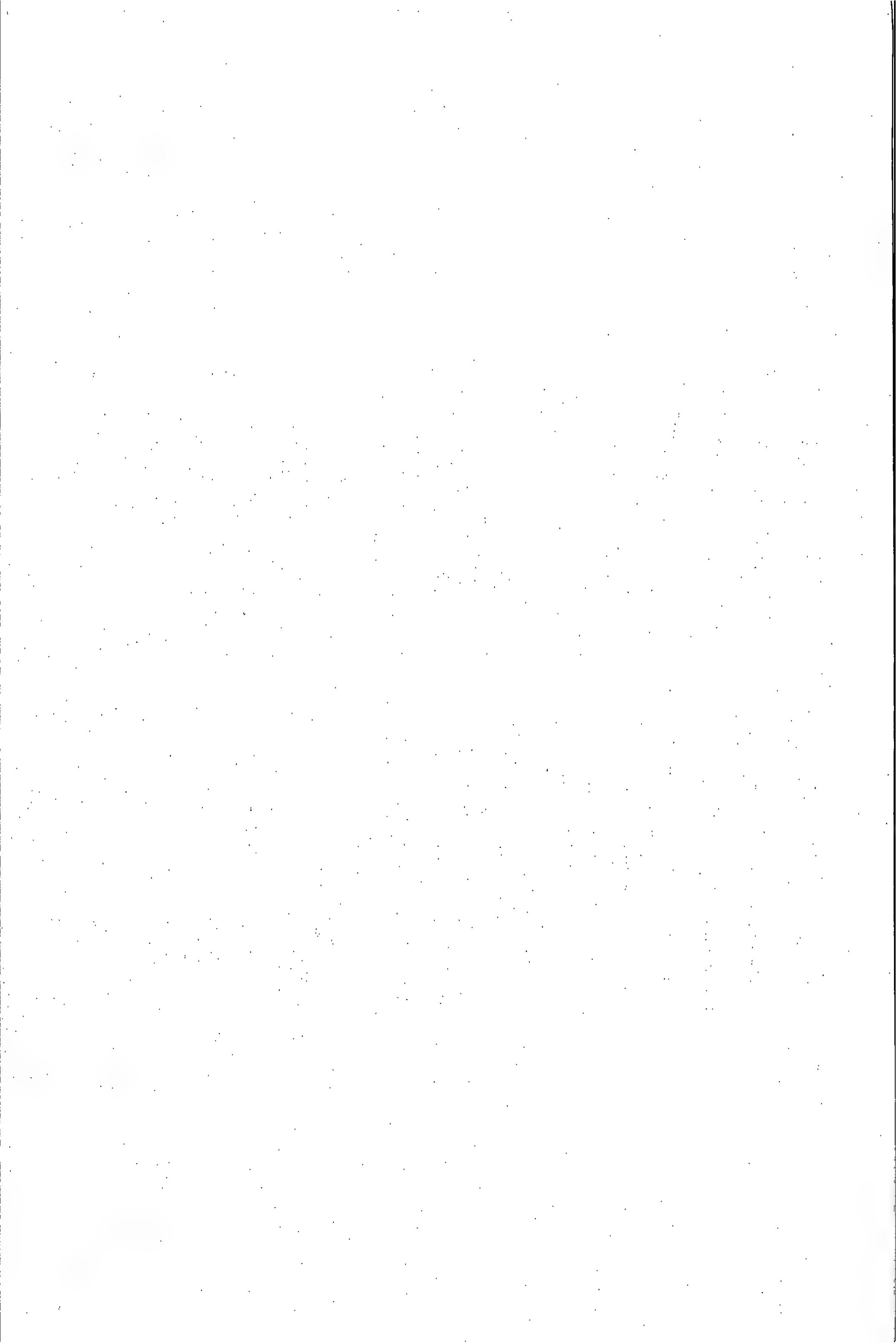
ولكن السوق لاتحدد مكافآت عناصر الانتاج ، لأن توزيع الانتاج يكون وفقا للقاعدة الطبيعية التى تقول بأن لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى هذا الانتاج ، وبناء على القاعدة التى تقول بأن الذى ينتج هو الذى يستهلك إنتاجه . فإن كان للسوق دور ، فانه يقتصر على تحديد قيم السلع التى تم إنتاجها ، أما توزيع الانتاج فيكون وفقا لتلك القواعد .

أما القرارات التى تتعلق بالاستثمار وتخصيص الموارد فان ذلك يعتمد على طبيعة النظام السياسى الذى تعترف به هذه النظرية ، وهو سلطة الشعب . وبناء على ذلك تتخذ هذه القرارات عن طريق المؤتمرات الشعبية ، التى تتكون من أفراد المجتمع ، وتنفذ هذه القرارات بوساطة أداة هى اللجان الشعبية ، وهى تتكون من بعض

الأفراد الذين يختارهم المجتمع لتنفيذ السياسة العامة التى يقررها لهم وبذلك تكون السياسة الاقتصادية العامة ، والتخطيط الاقتصادى ، وتوجيه الموارد وتخصيصها فى العمليات الانتاجية المختلفة من صنع المؤتمرات الشعبية ، ولايعتمد ذلك على السوق أو على القرارات المركزية التى تتخذها الدولة وفقا لنظام التخطيط المركزى .

تلك هى الأسس ، التى تعترف بها النظرية العالمية الثالثة ، والتى من شأنها أن توجد علاقات اقتصادية اشتراكية جديدة ، تخلق قوانينها الاقتصادية التى تتبلور فى النظام الاقتصادى الجديد ، وتطبع الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادى بطابعها الخاص . ونحتاج فى الكشف عنها الى تطوير النظرية الاقتصادية ، حتى يمكن اخضاعها للارادة الانسانية واستخدامها لتحقيق أهدافها .





الفصل السابع

تطبيق الاشتراكية الجديدة

تطبيق الاشتراكية الجديدة

لا يمكن ان نجزم بأن نظام الاقتصاد الجماهيرى (الاشتراكية الجديدة) قد تبلور تماما، وفقا للنظرية العالمية الثالثة. فقد ظهرت هذه النظرية للوجود أول ما ظهرت كفكرة عام 1973م. ولم تكتمل خطوطها العريضة الا بعد ظهور الكتاب الاخضر، ولم تدخل حيز التطبيق العملى الا بعد اعلان سلطة الشعب (2/ 3/ 1977م)، الذى كان فاتحة لعصر الجماهير والجماهيريات.

ومازالت معالم النظرية العالمية الثالثة تحتاج الى ايضاح من الناحيتين النظرية والعملية حتى نكون قادرين على تمييز سماتها، دون لبس او غموض.

ونشهد كل يوم تطويرا للتجربة الجماهيرية. ولكننا نستطيع ان نتبين بوجه عام هيكل نظام الاقتصاد الجماهيرى، بالقاء نظرة على نظام الملكية والنشاط الاقتصادى، والنظام المصرفى.

أولا: نظام الملكية:

يعتمد نظام الملكية على التفرقة بين ما يعد ثروة للمجتمع، وما يعد ثروة خاصة (تدخل فى الملكية الخاصة)..
وتعتبر ثروة المجتمع ملكا لكل أفراده، ويحق لكل فرد ان يستغل هذه الثروة للانتفاع بها فى حدود جهده الخاص، دون استخدام غيره بأجر او بدونه، وفى حدود اشباع حاجاته ويتساوى نصيب كل فرد من هذه الثروة وحقه فيها مع نصيب وحق غيره من افراد المجتمع، ويزداد هذا النصيب وينقص بزيادة او نقصان حجم الثروة.

وتتكون ثروة المجتمع من الارض، باعتبارها مصدر مواد الانتاج، ووسائل الانتاج التى تعتبر ملكا للمجتمع، كالآلات والمعدات وكافة الامكانيات التى تستخدم فى الانتاج.

وتكون ملكية رقبة هذه الثروة للمجتمع، بجميع افراده، بتوارثها جيلا بعد جيل، ملكية مشتركة ولا تستخدم هذه الثروة الا بالطريقة التى تنسجم مع مصلحة المجتمع، وبدون ان تكون اداة من أدوات استغلال الغير. ولكل فرد ان يقرر بشأنها الطريقة التى تستخدم بها فى الانتاج واشباع الحاجات باعتباره عضوا فى المجتمع وفقا لنظام ديمقراطى يعتمد على ما يعرف بسلطة الشعب.

ويعتمد معيار التفرقة بين ما يعد ثروة للمجتمع وما يعد ثروة خاصة على مساهمة الفرد فى الانتاج، فالانتاج يحدث بفعل الانسان والعناصر الاخرى التى تشترك معه فى العملية الانتاجية، ويكون لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى الانتاج، ولذلك تكون حصة الانسان من الانتاج ملكية خاصة به، وتكون حصة العناصر الاخرى التى لم يكن الانسان سببا فى وجودها ملكا للمجتمع، وبذلك تتكون الثروة الاجتماعية من الاصل الثابت وهو الارض، والوسائل الاخرى، التى تم تراكمها من نصيب الارض فى الانتاج، ومن اسهام هذا التراكم عبر تسلسل العمليات الانتاجية من الناحية التاريخية. ويفترض ان الانسان يتناسب جهده مع حاجاته المادية.

وبناء على ذلك نستطيع ان نميز بين ثلاثة أنواع من أنواع الملكية:

أ ـ الملكية الاجتماعية (ملكية المجتمع):

وهى تتكون من الارض وجميع وسائل الانتاج الاخرى التى

تستخدم فى الانتاج، وتكون ملكية رقبتها للمجتمع بجميع افراده. وتتعلق هذه الملكية بثروة المجتمع.

ب - الملكية الاشتراكية:

وهى تتكون من الارض ووسائل الانتاج التى يخصصها المجتمع لافراده (من المنتجين) للانتفاع بها، بطريقة مشتركة، لاشباع حاجاتهم، عن طريق حصتهم فى الانتاج، الذى يتحقق بفعل مختلف عناصر الانتاج، على ان يكون المجتمع شريكا فى الانتاج باعتباره مالكا لمواد الانتاج ووسائل الانتاج.

ويمكن ان نجد هذا النوع من انواع الملكية فى مختلف المؤسسات الاشتراكية الانتاجية، باعتبارها وحدات انتاجية تقتضى تعاون الافراد فى الانتاج.

ج - الملكية الخاصة:

وهى تتكون من الارض ووسائل الانتاج التى يخصصها المجتمع للافراد، للانتفاع بها، بطريقة فردية، كالملكية الخاصة بأسرة معينة، فى حدود اشباع الحاجات، وبدون استخدام الغير، بأجرة او بدونها.

وتكون حاجات الافراد ملكية خاصة ومقدسة، كالحاجة الى السكن الخاص، والمركوب الخاص، والمعاش الخاص، ويحصل عليها الفرد بحصته فى الانتاج، او بما يخصصه له المجتمع لاشباع حاجاته نظير قيامه بتقديم خدمة عامة او كضمان اجتماعى نتيجة لعجزه.

ثانيا: تنظيم النشاط الاقتصادى:

ينظم النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجماهيرى وفقا لمجاله، ونستطيع ان نميز بين نوعين من أنواع النشاط الاقتصادى: نشاط الانتاج ونشاط الخدمة العامة.

أ ـ نشاط الانتاج:

ويكون اما فى الزراعة او فى الصناعة والحرف. وينظم هذا النشاط بما يتفق مع نظام الملكية كمايلى:

النشاط الفردى:

وهو يتعلق بنشاط الافراد فى الملكية الخاصة، كالمزرعة الخاصة، والمصنع الخاص، والحرفة الخاصة، حيث يستخدم الافراد وسائل الانتاج، ويديرونها بأنفسهم لاشباع حاجاتهم، بدون استخدام الغير، وذلك بما لا يتجاوز اشباع تلك الحاجات.

النشاط الاشتراكى:

وهو يتعلق بنشاط الافراد فى الملكية الاشتراكية، كالتشاركيات، والمصانع الاشتراكية، والمزارع الاشتراكية، وغيرها من المؤسسات الانتاجية التى تقتضى تعاون مجموعة من افراد المجتمع فى العملية الانتاجية.

ويحصل الافراد على حصتهم فى الانتاج، وفقا لنظام المشاركة فى الانتاج، بحيث يكون لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى الانتاج.

وتكون ادارة المؤسسات الانتاجية حقا للعاملين فى هذه المؤسسات (المنتجين)، الذين يقومون بتسييرها بالادارة الشعبية الذاتية، عن طريق مؤتمراتهم الانتاجية، ولجانهم الشعبية، وبالطريقة التى تكفل تحقيق السياسة العامة للمجتمع.

وتختلف حصص المنتجين من الانتاج باختلاف مساهمتهم فى الانتاج.

ب - الخدمة العامة:

وهى تتعلق بالخدمات التى يعتبرها المجتمع ضرورية ومكملة لحركة الانتاج، كالخدمات التى يقدمها الافراد الذين يصعدون لامانات اللجان الشعبية، والخدمات التى تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية والاسواق الشعبية، وغيرها من الخدمات العامة، وتخضع ادارة المؤسسات الخدمية لنظام الادارة الشعبية.

ويحصل من يقدم الخدمة العامة على معاش يكفل اشباع حاجاته، وتختلف معاشات مقدمى الخدمات العامة باختلاف ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره.

ثالثا: تنظيم التجارة:

تعتبر التجارة خدمة عامة. ويقوم بتقديم هذه الخدمة ثلاثة أنواع من المؤسسات وهى كما يلى:

أ - الأسواق الشعبية:

وهى عبارة عن مؤسسات، يملكها المجتمع، ويقوم بتوفير السلع

اللازمة لحاجات الافراد، وفقا لنظام الخدمة الاشتراكية، التى تقدم الخدمة بمقابل وهو ثمن السلعة، ويحصل العاملون فيها على معاشهم، بما يتناسب مع ما يقدمونه من خدمة عامة.

وتخضع هذه المؤسسات للسياسة العامة التي يرسمها المجتمع لها، ولرقابته الشعبية.

ب - المؤسسات الانتاجية:

وهى تقوم بتوفير السلع اللازمة لحاجات المستهلك اما عن طريق الاسواق، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية، واما بالبيع مباشرة للمستهلك.

ويمكن للمنتج الفردى ان يقوم ببيع انتاج للنسمتهلك بدون وسيط.

ج - الجميعات التعاونية الاستهلاكية:

وهى مؤسسات تتكون من المستهلكين، وتهتم بتوفير حاجات أعضائها من المؤسسات الانتاجية والاسواق الشعبية، ولا تعمل من أجل تحقيق الربح، وتعتبر هذه المؤسسات ملكا للاعضاء، وتقتصر عليهم، فهى تعتبر بمثابة مخزن مشترك.

رابعا: النظام المصرفى:

يتكون النظام المصرفى فى الجماهيرية من مجموعة من المصارف المتخصصة، وهى كمايلى:

أ ـ المصرف المركزى

ويعتبر مصرف المصارف. وهو يقوم باصدار النقد، والاشراف على تنفيذ السياسة الائتمانية والمصرفية، واتخاذ كافة التدابير المتعلقة بمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية، ومراقبة الهيئات المصرفية، وادارة احتياطيات الدولة، والاحتفاظ بالحسابات الخاصة بها، وما الى ذلك من الاعمال المصرفية الخاصة بالتحويلات وغيرها.

ب ـ المصارف التجارية:

وتقوم بالاضافة الى المهام التقليدية المعروفة باعطاء القروض العقارية التى تهدف الى حل مشكلة السكن، والمساهمة فى انشاء الشركات داخليا وخارجيا.

وتعتمد مواردها على ما يخصصه لها المجتمع من رأس مال، وعلى الاحتياطيات، والاقتراض من المصرف المركزى.

ج ـ المصرف الزراعى:

وهو يختص بتقديم الاعانات والقروض التى تستخدم فى تحسين المزارع، وانشاء الحظائر وشراء الاعلاف والآلات الزراعية، والاسمدة وغيرها.

د ـ مصرف التنمية:

وهو يختص بتمويل كل ما له صلة بتنمية الصناعة كبناء المصانع والحصول على المواد اللازمة لها.

هـ - مصرف الادخار والاستثمار العقارى:

وهو يختص بتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها توفير الوحدات السكنية اللازمة لافراد المجتمع، والاسهام فى بناء الوحدات السكنية وبيعها للمواطنين بطريقة تتناسب مع دخولهم وقدرتهم على الدفع.

وتعتبر ملكية هذه المصارف ملكية اجتماعية. ويقوم العاملون فيها بتقديم خدماتهم كخدمة عامة، ويضمن المجتمع لهم اشباع حاجاتهم.

وتخضع كافة المؤسسات الانتاجية والخدمية، فى نظام الاقتصاد الجماهيرى، لقرارات المؤتمرات الشعبية، وتعمل تحت اشراف اللجان الشعبية التى تقوم المؤتمرات الشعبية باختيار اعضائها. ويمكن ان نعطى مخططا عاما لكيفية عمل هذا الاقتصاد فيما يلى:

1 - يعترف النظام الجماهيرى بمبدأ الملكية الفردية (الخاصة) فى اطار اشباع الحاجات، ولكن الفرد لا يستطيع امتلاك وسائل الانتاج التى لا يكون سببا فى خلقها او وجودها، كالارض لأن الأرض ليست ملكا لاحد.

2 - يعتبر كل نشاط اقتصادى يهدف الى اشباع الحاجات ولا يؤدى الى استغلال الاخرين، او الاضرار بحاجاتهم نشاط مشروعا.

3 - يستطيع الفرد ان يقوم بنشاط اقتصادى اما وحده او بالتعاون مع الاخرين. لكن هذا التعاون لا يقوم على اساس نظام الاجرة، ولا يعتمد على الاعتراف بالربح، وانما يعتمد على نظام المشاركة فى الانتاج.

4 ـ تتكون ثروة الفرد من الاموال التى تشبع حاجاته، والتى يملكها ملكية خاصة ومقدسة، بالاضافة الى ما يخصصه له المجتمع من وسائل الانتاج التى ينتفع بها ويستخدمها فى تحقيق الانتاج الذى يشبع حاجاته، ولكن هذه الاموال لا تستخدم فى استغلال الاخرين عن طريق نظام الاجرة او نظام الايجار او الاتجار الذى يعتمد على تحقيق أقصى قدر من الارباح..

5 لا يستطيع الفرد ان يبقى عاطلا عن العمل الا اذا كان عاجزا عجزا دائما او مؤقتا، فالمجتمع الاشتراكى الجديد هو مجتمع انتاجى، يقوم على مساهمة كل فرد من افراده فى تحقيق الإنتاج الذى يؤدى الى اشباع الحاجات.

6 ـ يعتبر المجتمع مسئولا عن توفير حاجات افراده العجزة وذلك لانهم أصحاب حق فى ثروة المجتمع؛ فمبدأ التكافل الاجتماعى هو مبدأ أساسى فى الاشتراكية الجديدة.

7 ـ يمكن ان يكون للسوق دور فى تحديد أسعار المنتجات، ولكنه لا يعتبر أساسا فى تحديد مكافأت عناصر الانتاج لانها تتحدد وفقا للقاعدة الطبيعية التى تقول بأن لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى هذا الانتاج.

8 ـ يتكون دخل المجتمع من حصص عناصر الانتاج التى يسهم بها فى مختلف المشاريع الانتاجية. ويتم تخصيص الثروة الاجتماعية وما تدره من دخل بقرار يشترك فى اتخاذه جميع إفراد المجتمع، عن طريق مؤتمراتهم الشعبية، وتلزم بتنفيذه اللجان الشعبية التى يختارها المجتمع لهذا الغرض.

9 - يعمل كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة باسهامه فى عملية الانتاج او تقديم خدمة عامة للمجتمع ويستطيع الفرد ان ينفق ما يحصل عليه من دخل بالطريقة التى تناسبه، دون ان يقوم باستغلال غيره او الاضرار به، وذلك فى اطار السياسة الاقتصادية العامة التى يرسمها المجتمع بجميع افراده، وتستخدم حصة عناصر الانتاج التى يملكها المجتمع فى اشباع الحاجات العامة لافراد المجتمع.



الفصل الثامن

نظام المشاركة في الانتاج

يقوم نظام المشاركة فى الانتاج على اشتراك عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية، وتتكون عناصر الانتاج من وسائل الانتاج ومواد الانتاج والمنتجين ويكون لكل عنصر من هذه العناصر حصة فى الانتاج .وبذلك تعود حصة وسائل الانتاج ومواد الانتاج للمجتمع باعتباره مالكا لرقبة هذه العناصر.

وتستخدم عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية عن طريق الشركات والمؤسسات الانتاجية والافراد، ولكن نظام الانتاج فى الملكية الخاصة لايخضع لنظام المشاركة فى الانتاج، لان الدخل فى الملكية الخاصة يعود بكامله لصاحب الملكية الخاصة ، مع مراعاة القيود والمواصفات التى تتعلق بهذه الملكية.

وتثبت الشخصية الاعتبارية للشركة او المؤسسة الانتاجية بعد تكوينها، وهى تعتبر وحدة انتاجية مستقلة، ولكنها تلتزم بالسياسة العامة للمجتمع.

وتدار الشركة او المؤسسة الانتاجية عن طريق المؤتمر الانتاجى واللجنة الشعبية التى يصعدها المؤتمر الانتاجى.

ويتكون المؤتمر الانتاجى من كل المنتجين بالشركة وينعقد فى مقر الشركة او المؤسسة الانتاجية، مالم ينص النظام الاساسى على خلاف ذلك:

ويتولى المؤتمر الانتاجى المسائل التى تتعلق بادارة الشركة او المؤسسة الانتاجية، وفقا للنظام الاساسى الذى يصدر بقرار من اللجنة الشعبية التى تتبعها الشركة او المؤسسة الانتاجية ويدخل فى اختصاصات المؤتمر الانتاجى مايلى:

1- تصعيد امانة المؤتمر الانتاجى.
2- تصعيد اعضاء اللجنة الشعبية للشركة او المؤسسة الانتاجية
3- وضع واعتماد الاسس العامة للخطة الاقتصادية التى تتعلق بنشاط الشركة او المؤسسة، والخطط التى تحقق اغراضها.

4- اقرار الميزانية.
5- النظر فى المسائل التى تعرضها عليه اللجنة الشعبية.
6- الرقابة على اللجنة الشعبية ومحاسبتها.

ويحدد القانون عدد مرات انعقاد المؤتمر الانتاجى، ويكون مرتين على الاقل كل سنة، ولكن امانة المؤتمر تستطيع دعوة المؤتمر الى الانعقاد فى دورة غير اعتيادية اذا استدعت الظروف ذلك.

وتدار جلسات المؤتمر الانتاجى بواسطة امين المؤتمر او من يقوم مقامه (الامين المساعد مثلا).

وتدون قرارات المؤتمر فى محضر عن طريق امانة المؤتمر او اللجنة التى تكلف بالصياغة، وتكون القرارات التى يتخذها المؤتمر ملزمة لكل اعضائه.

وتتولى اللجنة الشعبية، التى يقوم المؤتمر بتصعيدها، مهمة تنفيذ قرارات المؤتمر الانتاجى، وعليها ان تقوم، بوجه الخصوص، بما يلى:

1- تنفيذ الخطط اللازمة لتحقيق اهداف الشركة او المؤسسة الانتاجية.
2- اعداد مشروع الميزانية التقديرية والميزانية السنوية العامة والحساب الختامى.
3- متابعة نشاط جميع الوحدات الانتاجية التابعة للشركة او المؤسسة الانتاجية، لضمان تنفيذ الخطط الموضوعة لها.
4- اتخاذ اجراءات توفير احتياجات ومستلزمات الانتاج والتشغيل فى المواعيد المناسبة.
5- اقتراح الخطط التى من شأنها تطوير الانتاج ورفع كفاءة المنتجين.

«6» إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمحافظة على أصول الشركة الانتاجية والوحدات التابعة لها.

ويتولى امين اللجنة الشعبية تمثيلها امام القضاء وغيره من الجهات الاخرى، والتوقيع عنها.

ويعتبر امين اللجنة الشعبية واعضاؤها مسؤولين بوجه التضامن عن الاضرار التى تلحق بالشركة او المؤسسة الانتاجية، من جراء قيامهم بتلك الواجبات ويقترح بعض المهتمين بنظام المشاركة فى الانتاج بتشكيل لجنة للمراقبة من ثلاثة اعضاء بعدد عناصر الانتاج الاساسية تقوم بالرقابة على اعمال الشركة او المؤسسة الانتاجية.

وحسن ادارتها، وفقا لما يتطلبه القانون، والتأكد من تنفيذ بنود النظام الاساسى، ومن الدفاتر الحسابية المقررة وفقا للقانون، ومن مطابقة الميزانية وحسابها الختامى للبنود المدرجة فى سجلاتها والقواعد المقررة لتقدير مقوماتها.

وتقوم الشركة او المؤسسة الانتاجية بالانتاج وبيعه وفقا للاسعار التى تحدد اما عن طريق اللجنة الشعبية النوعية للاقتصاد، باعتبارها الجهة المكلفة من المجتمع بتحديد ومراقبة الاسعار الخاصة ببعض السلع الاساسية، واما بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين حاجات المستهلكين والانتاج، وتغطى تكاليف هذا الانتاج [28].

ويخصم سنوياً فمن قيمة الانتاج مبلغ يستخدم كرصيد احتياطى لمواجهة بعض الظروف الطارئة، والتقلبات الاقتصادية.

ويتم توزيع الانتاج فى الشركة، او المؤسسة الانتاجية، بعد خصم الاحتياطى، بين عناصر الانتاج بها بحيث يكون لكل عنصر منها حصته فى هذا الانتاج، وتحدد الحصة وفقا لدور عناصر الانتاج.

وتتحدد حصة المنتجين بالشركة او المؤسسة الانتاجية، وفقا لمساهمة العناصر الانتاجية والقاعدة الطبيعية التى تقول بان لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى الانتاج، وتقسم حصة المنتجين بينهم بمراعاة الضوابط التالية:

28) يعتمد ذلك نوع السلطة التى تنتجها الشركة او المؤسسة والقوانين التى تصدرها المؤتمرات الشعبية الاساسية.

1ـ كمية ونوعية مساهمة العنصر فى تحقيق الانتاج.
2ـ دور وكفاءة المنتج فى زيادة الانتاج وتحسينه.
3ـ دور المنتج فى تحمل اعباء ادارة الشركة او المؤسسة الانتاجية.
4ـ طبيعة العمل الذى يقوم به المنتج.

ويتم ذلك كله فى اطار اشباع الحاجات.

وتستند الاعمال للمنتجين فى الشركة او المؤسسة بطريقة تتفق مع اختصاصاتهم وكفاءاتهم ومواهبهم. ولكن كل منهم يعتبر عضوا فعالا فى المؤتمر الانتاجى، وله حق الاسهام فى اتخاذ القرارات التى تتعلق بطبيعة العمل والانتاج، وذلك بما لايتعارض مع السياسة العامة التى تصنعها المؤتمرات الشعبية الاساسية.

ويلاحظ ان هذا النظام يختلف عن النظام المتبع فى يوغسلافيا من وجهين:

الوجه الاول:

وهو يتعلق بالادارة حيث يخضع نظام الادارة فى نظام المشاركة فى الانتاج الى تطبيق فكرة الديمقراطية المباشرة فى الانتاج، دون نيابة، فالمنتجون هم الذين يقومون باتخاذ القرارات الانتاجية داخل وحدتهم الانتاجية، فى حين يقوم باتخاذ القرارات مجلس منتخب فى نظام التسيير الذاتى فى يوغسلافيا.

الوجه الثانى:

وهو يتعلق بتوزيع الانتاج حيث يتم توزيع الانتاج وفقا للقواعد الطبيعية فى نظام المشاركة فى الانتاج، الذى يعطى لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى الانتاج، فى حين يعتمد نظام التوزيع فى نظام التسيير الذاتى على توزيع الارباح، بعد خصم تكاليف الانتاج ومواد الانتاج واجور العمال.

ولكن نظام التسيير الذاتى يتفق مع نظام المشاركة فى الانتاج فى اعترافه باستقلالية الوحدات الانتاجية، واعطائها مرونة الحركة،

والقدرة على العمل، عن طريق تحديد سياساتها الانتاجية بما لايتعارض مع القوانين الاساسية فى المجتمع، وتحقيق الانتاج وبيعه لاشباع حاجات العاملين، وان اختلفت طريقة توزيع الانتاج.

عيسى يوسف اللموشي

المراجع الاساسية

1ـ ادوارد كاردل، التسيير الذاتى والنظام السياسى، الاشتراكية فكرا وتطبيقا، بلغراد 1981م.

2ـ ادوارد كاردل، نظام التخطيط التسييرى الذاتى، الاشتراكية فكرا وتطبيقا، بلغراد، 1977م.

3ـ د . اسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

4ـ اوسكار لانجة، الاقتصاد السياسى، ترجمة الدكتور راشد البراوى، دار المعارف بمصر، 1966م.

5ـ اوسكار لانجة، ابحاث فى التخطيط الاشتراكى، دار الطليعة، بيروت 1966م.

6ـ د. رجب بودبوس، فى الحل الاشتراكى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان طرابلس 1982م.

7ـد . زكريا احمد نصر، تطور النظام الاقتصادى، مطبعة النهضة المصرية، الطبعة الاولى، 1964م.

8ـ شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة د . اسماعيل صبرى عبدالله، دار المعارف بمصر، 1966م.

9ـ د. عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.

10ـ كارل ماركس ، رأس المال، ترجمة د . راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1965م.

11ـ كول ،ح.د. رواد الفكر الاشتراكى، ترجمة منير البعلبكى، دار العلم للملايين، بيروت، 1961م.

12ـ ليونتيف ل. الاقتصاد السياسى، ترجمة محمد رشاد الحملاوى، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الثانية

13ـ محمود الدرة، تجربة الشيوعية فى الصين، دار الكفاح، الطبعة الاولى، 1964م.

14ـ معمر القذافى، الكتاب الاخضر، المركز العالمى لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، طرابلس، 1984م.

15ـ المركز العالمى لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، شروح الكتاب الاخضر، طرابلس، 1983م. (المجلد الاول).

16ـ د. نزيه محمد الصادق، الملكية فى النظام الاشتراكى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى.

17 — Karl Marx, Capital, ed. F. Engels, C. H. Kerr, Co., Chicago, 1926.

18 — Karl Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London, 1951.

19 — Karl Marx, A contribution to Critique of Political Economy. The International Library Publishing Co., New-York, 1904.

20 — Oxenfeldt & Holubnychy, Economic Systems In Action, Holt, Rinehart and Winston, Inc. 1965.

21 — Weitzman, M., The Share Economy, Harvard University Press, 1984.

قطاع الورق والطباعة
مطابع الثورة العربية
طرابلس